جامعـــة محمـــد خيضـر- بسكرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إدارة التنوع الإثني في المجتمعات المتمايزة إثنيا

- دراسة حالة السودان -

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب:

- بن طراح إبراهيم

إشراف الدكتور:

أ- بن عيسى لزهر

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعـــة محمـــد خيضـر- بسكرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إدارة التنوع الإثني في المجتمعات المتمايزة إثنيا

- دراسة حالة السودان -

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب:

- بن طراح إبراهيم

إشراف الأستاذ:

- بن عيسى لزهر

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هداني إلى درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء الواجب ووفّقني إلى إنجاز هذا العمل.

إعترافا لذوي الفضل بفضلهم ووفاء وتقديرًا واحترامًا

إلى أستاذي المشرف: **بن عيسى لزهر**

أتقدّم له بالشّكر الجزيل على النّصح والتّوجيه.

أوجه شكري وتقديري واحترامي كذلك لكل **أساتذة**

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

بجامعة محمد خيضر – بسكرة –

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشّكر والتّقدير الجزيل إلى **كلّ من ساهم في إتمام هذا العمل** من قريب أو بعيد فلهم منّي جميعا جزيل الشُّكر والثّناء.

بن طراح إبراهيم

الإهداء

الحمد وشكر لله أولا

الذي قدرني على هذا

أهدي عملي المتواضع وثمرة جهدي...

إلى والدتي حفظها الله وأطال لي في عمرها

إلى أبي حفظه الله ورعاه

إلى أولادي الغاليين " مؤيد رفيق "؛ " وسيم "

وطبعا كل الشكر والتقدير والاحترام إلى محفزي

في مشواري زوجتي....

إلى أخواتي حفظهم الله... وإلى كل عائلتي

وأصدقائي وزملائي

مقدمة

شهدت المجتمعات الإنسانية، ظاهرة التعددية الإثنية منذ القديم وازدادت أهميتها بعد بروزها بشكل واضح على مسرح الأحداث الدولية في الثلث الأخير من القرن العشرين، ورغم انتشار هذه الظاهرة عالميًا في أمريكا، أوروبا، آسيا إلا أنها تجلت بشكل واضح في الدول الإفريقية التي تشكل فيها الخصوصية الإثنية أهم السمات الاجتماعية والسياسية، مما أبقى الدولة الوطنية ومؤسساتها رهينة للبنى الاجتماعية والثقافية المكونة لها، ومحددة الاستقرارها ووحدة إقليمها وتماسك مجتمعها.

إن أهم أسباب التنوع الإثني في دول إفريقيا يكمن في السياسات الاستعمارية التي انتهجتها الدول الغربية، فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، ايطاليا... في إفريقيا، حيث مُزقت القبائل داخل الدولة الواحدة وبين الدول المتجاورة عبر الحدود وانتشرت حالة عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي، لقد شكلت التعددية الإثنية عاملاً محركا للنزاعات التي حدثت في عدَّة مجتمعات ودول في إفريقيا وأدت إلى نشوب حروب طويلة وانقسام عدة دول كالسودان والكونغو...

لقد اكتسبت التعددية الإثنية أهمية بالغة في الجانب الأكاديمي فكانت هذه الظاهرة مجالاً خصبًا استقطب كثيرًا من الباحثين والمختصين في دراستها والتعمق فيها وكيفية معالجتها، والبحث عن أفضل الطرق لتجنب آثار فشل معظم الدول الإفريقية في إدارة النزاعات الإثنية والتعامل مع التعددية الإثنية بشكل ايجابي.

تمثل دولة السودان خليط بين المسلم والمسيحي والوثني وبين العمق الإفريقي والعربي، إن التعددية الإثنية في السودان تحتاج إلى إستراتيجية للتعامل معها، بما يحقق التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية ويُقلل من الآثار السلبية التي تنتج جرّاء سوء استخدام التعددية الإثنية وتسييسها، سوف نسلط الضوء في دراستنا هذه على أهم الاستراتيجيات المتبعة لمعالجة هذا التعدد الإثني مع التركيز على الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات المختلفة في السودان تجاه التنوع الإثني وإدارته، كما تهدف إلى تقييم هذه السياسات قصد تدعيم الجوانب الايجابية وتفادي الجوانب السلبية.

تُعد ظاهرة التعددية الإثنية من القضايا العصرية الشائعة عالميًا وإقليميا، وقد عُدت سببا جوهريًا لنشوب النزاعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول في كل أقطار العالم، فكانت مُلهِمة لدارسين والمفكرين وعلماء السياسة لدراسة وتحليل هذه الظاهرة الاجتماعية، كما نشير إلى وجود دوافع ذاتية وأخرى موضوعية كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع.

1. دوافع الموضوع:

أ. الدوافع الذاتية:

تتجلى في الاستعداد الذهني للخوض في مثل هكذا موضوعات بالإضافة إلى رغبة ذاتية وشخصية مع ميولات قوية لدراسة ظاهرة التعددية الإثنية والنزاعات الإثنية التي انتشرت في العالم عامة، إفريقيا خاصة ومحاولة تفسيرها والخوض في طرق معالجتها.

ب. الدوافع الموضوعية:

كانت هناك العديد من الدوافع الموضوعية ولعلَّ أهمها:

- انتشار النزاعات الإثنية في العديد من الدول الإفريقية خاصة دول الجوار بالنسبة للجزائر: كمالي، ليبيا، النيجر، موريتانيا والسودان مما زاد في دائرة الخطر والتهديد للجزائر؛
- تعتبر النزاعات الإثنية من بين أهم التهديدات اللاتماثلية والتي تؤثر على استقرار ومستقبل الدول الوطنية؛
- تنامي دور الجزائر في لعب دور الوساطة في عدة دول افريقية شهدت حروب وتُعرف بالتعدد الإثني مثل: مالي مما يُشكل دافعًا قويًا لمعرفة جوهر هذا الموضوع وتحليل تفاصيله.
- محاولة الإلمام بكل جوانب الموضوع المركبة والمعقدة، رغبة منا في تفسير ظاهرة تدويل النزاعات الإثنية كما حدث في السودان.
- أهمية الموضوع على الصعيد الإقليمي والعربي والدولي في الوقت الراهن والتي تشكل مجالاً واسعًا للبحوث في نفس الموضوع.

2. أهمية الموضوع:

أ. علمية: تتجلى أهمية الموضوع في:

- الغوص والتعمق في دراسة ظاهرة النزاع الإثني في إفريقيا ومحاولة تشخيص الأسباب والدوافع الحقيقية لها، وهل هي مشتركة في كل الدول أو تختلف من دولة إلى أخرى، وهل آليات التعامل مع التنوع الإثني.
- تتغير حسب البيئة الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية لكل بلد وكيف أنها تشكل عامل إستقرار أو لا إستقرار بالنسبة للأنظمة السياسية.
- ما ستضيفه هذه الدراسة والتحليل إلى مجال التخصص لحسن إدارة النزعات الإثنية.

ب. عملية:

- كيف يُستفاد من نتائج هذه الدراسة والتوصيات على الصعيد العملي والتطبيقي.

3. أهداف الموضوع:

أ. ذاتية:

- الدافعية إلى البحث والتعمق أكثر لمحاولة ربط ما تحمله التجربة السودانية في قضايا اللامركزية والحكم المحلي بما يميز المجتمع السوداني من تنوع ديني، لغوي، عرقي وثقافي.

ب. موضوعية:

- البحث عن أفضل الطرق لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن سوء إدارة التعددية الإثنية وما تقرره من تحديات.
- محاولة الوصول إلى حلول جدّية لمعالجة التعددية الإثنية والتقليل من آثارها السلبية التي تفشت في إفريقيا بشكل رهيب.

4. طرح الإشكالية:

ما هي أهم الاستراتيجيات الملائمة لتحسين إدارة وضبط النزاع الإثني في دول التمايز الإثني؟

من خلال هذه الإشكالية؛ يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ف1: كلما زاد التنوع الإثني، كلما زاد تهديد وحدة واستقرار المجتمع.
- ف2: تجربة الحكم الفدرالي، تمثل الحل الأمثل لحل النزاعات الإثنية في السودان.
- ف3: التدخل الدولي في السودان، يعمق من النزاعات الإثنية خدمة لمصالحه.

5. المنهجية المستخدمة:

إن طبيعة موضوع البحث؛ تفرض علينا الاعتماد على:

*** منهج دراسة الحالة:**

- وذلك من خلال تسليط الضوء على السودان بشأن التنوع الإثني وإدارته لتلاقي تفجير الصراعات العرقية والثقافية فيه.
- كما نتطرق إلى تجربة جمهورية السودان في الحكم الفدرالي منذ تولي الحكومة لإنقاذ السلطة بالبلاد، ونتائج ما حققته اتجاه التنوع الإثني والثقافي في المجتمع السوداني.

6. هيكلة الخطة:

إستنادًا إلى إشكالية البحث وإجابة على التساؤلات الجزئية المطروحة؛ فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كمايلي:

أ. الفصل الاول:

تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث وقد تم تخصيصه كإطار نظري للدراسة لإستعراض المصطلحات المستخدمة وأهم المقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية، بالإضافة إلى تطرقنا إلى معايير تصنيف الجماعات الإثنية.

ب. الفصل الثاني:

تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث تناولنا من خلالها أهم إستراتيجيات إدارة التنوع الإثني، وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى دور الدولة القومية في إدارة التنوع الإثني من خلال سياسات: الإستيعاب، الإندماج، اقتسام السلطة، الإستراتيجية القصرية، الإستراتيجية الإسلاموتاريخية.

كما تضمن المبحث الثاني دور المؤسسات الوطنية، الدولية والإقليمية والغير حكومية في إدارة التنوع الإثني.

أما المبحث الثالث به تناولنا دور الفواعل الغير الرسمية في إدارة التنوع الإثني من خلال إبراز دور كل من الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، أطباء بلا حدود في التعامل مع التعددية الإثنية.

ج. الفصل الثالث:

خصص الفصل الثالث كدراسة تطبيقية بأخذ دولة السودان كمثال تتجسد فيه عناصر الدراسة من خلال ظاهرة النزاعات الإثنية التي شهدتها منذ الإستقلال وحتى قبله، في ظل المستعمر البريطاني مرورًا بمرحلة انفصال الجنوب سنة 2011 وما ترتب عليها من تداعيات وأزمات حتى الوقت الحالي.

وقد تناولنا في المبحث الأول ماهية الصراعات الإثنية في السودان؛ وخلال تحليلنا تطرقنا إلى مسببات النزاع في السودان وأهم أقاليم الصراع فيه.

ومن خلال المبحث الثاني تناولنا الفسيفساء الاجتماعية في السودان بالإضافة إلى التركيبة الديمغرافية، وعنصر الهوية في السودان.

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى السودان بين ضغوطات الداخل والخارج.

وأما المبحث الرابع فقد خصص إلى السودان بين التفكيك والوحدة في إدارة التعددية الإثنية، وقد تناولنا فيه واقع إستراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان وأخيرًا سيناريوهات مستقبل السودان.

7- صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدة صعوبات في دراسة هذا الموضوع تمثلت في:

- ✓ نقص في المراجع من فئة الكتب التي تتكلم بعمق عن ظاهرة التعددية الإثنية فمعظم الكتب تناولت الظاهرة دون تحليل علمي معمق من خلال اختبار المقاربات النظرية وإسقاطها على الجانب العملي في دول السودان مثلا.
- ✓ عدم تطرق الكتاب العرب إلى تناول قضايا النزاعات الإثنية بشكل كبير فمعظم المراجع التي إهتمت بهذا الشأن هي أجنبية، وهنا يطرح مشكل الترجمة الذي يحتاج وقتا وجهدًا للحصول على ترجمة الأفكار والمعاني بشكل يحافظ على روح المعنى والبيئة السياسية والمكانية والزمانية كما يقصدها الباحث الأصلي.

الفصل الأول:

دراسة مفاهيمية للتنوع الإثني

المبحث الأول: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

المطلب الأول: مفاهيم الإثنية والجماعات الإثنية

المطلب الثاني: مفهوم العرق والهوية الإثنية

المطلب الثالث: مفهوم النزاع الإثني

المبحث الثاني: تصنيفات الإثنية ومزايا نزاعاتها

المطلب الأول: المطالب الإثنية

المطلب الثاني: تصنيفات الجماعات الإثنية

المطلب الثالث: عوامل بروز النزاعات الإثنية دوليا

المطلب الرابع: خصائص وأسباب النزاعات الإثنية

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية

المطلب الأول: المقاربة النشوئية (الأولية)

المطلب الثاني: المقاربة الوسائلية

المطلب الثالث: المقاربة الإثنو واقعية

المطلب الرابع: المقاربة البنائية

تتمثل الأهمية المعرفية لدراسة التنوع الإثني في محاولة إرساء إطار مفاهيمي ونظري يسمح للباحث بالتعامل مع ظواهر الهويات الاجتماعية بهدف فهم المجتمع وتفسيره بأكثر مصداقية، لقد أثبتت التطورات التاريخية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن الانتماء القومي والإثني والديني من أقوى الانتماءات وأكثرها صمودًا، لذا فقد أثبتت فكرة انصهار الجماعات في بوتقة واحدة فشلها في جميع الأنظمة السياسية والاجتماعية المعاصرة، حيث أن الانتماء إلى جماعة محددة يعني ضمان وجود جماعات أخرى، وهذه الحقيقة تمثل أهمية الحدود بين الجماعات وخصوصا التي تتشكل على الأسس نفسها (إثني، ديني...).

لقد تعددت مظاهر العنف والنزاعات الإثنية والعرقية المذهبية، تحت وطأة الضعف المتزايد للنخب السياسية وتعلقها بالسلطة مما أثر على استمرار وبناء الدولة خاصة في إفريقيا مثل " السودان، الصومال، الكونغو....".

إن ظاهرة النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية الإثنية تدفع بنا إلى محاولة فهمها وتحليل مكوناتها والتطرق إلى أهم المقاربات المفسرة لها.

المبحث الأول: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

المطلب الأول: مفهوم الإثنية والجماعات الإثنية

أولا: الإثنية لغة:

يعود الأصل اللغوي للفظ " إثنية " إلى الكلمة اليونانية القديمة " ETHNOS " والتي تقابل في معناها أو مدلولها للفظ أمة " NATION " والتي تعني لدى اليونان كل جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل[1]، أما في العصور الوسطى فقد كان يطلق لفظ "THNOE " في اللغات الأوروبية على من هم ليسو مسيحيين أو يهود[2]. أما المدلول المعاصر للإثنية فهو يعني الجماعة السلالية أو العرقية[3].

ثانيا: الإثنية إصطلاحا:

هي كل جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الجسمانية[4].فمن خلال هذا التعريف؛ فالإثنية تعني جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية وثقافية تميّزها عن الجماعات الأخرى كما تعرف بأنها كل تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات البيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو الثقافة (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو العادات أو التقاليد)، ويكون أفراد الجماعة العرقية وأفراد الجماعات الأخرى الذين يعيشون معهم ضمن نفس الأمة مُدركين لتباين وتمايز جماعتهم عن غيرهم في أي من السمات، على نحو يخلق لديهم بالشعور بالانتماء إلى جماعتهم[5]. فيجب أن تكون الإثنية واعية بالاختلاف كشرط لتشكيل وحدة، ففي الولايات المتحدة يشعر السود بتمايزهم عن باقي المجتمع وهو ما يدفعهم للتكتل في شكل جماعة.

ويعود ظهور هذا المصطلح في أوروبا لعام 1787 وقد استخدم للإشارة إلى الجماعات غير المسيحية، ومنذ عام 1880 بدأت الدراسات الغربية تستخدمه للإشارة إلى الشعوب البدائية التي تفتقر

---

(1) سامية شابوني، « **النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية** »، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010)، ص23.

(2) إبراهيم سعد الدين، **تأملات في مسألة الأقليات**. الكويت: دار سعد الصباح، 1992، ص32.

(3) محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا**. طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2004، ص28.

(4) محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص23.

(5) برهان غليون، **الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية**، متحصل عليه من الموقع: www.attasmah.net/Article.Asp?ld=510 بتاريخ 2016/12/04، 21:10.

للحضارة والمدنية، ومع دخول العصر الاستعماري حصل الربط العميق بين الإثنية والعرقية أو العنصرية، فلم تعد الإثنية تستخدم للتعبير عن نمط حياة لشعوب بدائية وإنما تستخدم أكثر للتمييز بين شعوب ذات مورثات بيولوجية تؤهلها للارتقاء إلى مستوى الحضارة المدنية التي تعيشها الدول الغربية، وشعوب أخرى تبقى في مستوى منحط ومتدني بسبب ميراثها البيولوجي الذي لا يؤهلها إلى التمدن، وهو الطرح الذي برزت به الدول الأوروبية شرعية هيمنتها الاستعمارية على هذه الشعوب.

يرى John Stack؛ أن الإثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق، القرابة، الدين، اللغة، العادات، الإقليم... لكنه يعتبر أن الإثنية في كثير من دول العالم برزت بنتيجة تصاعد المد الإثني القومي في فترة التسعينات أثر تفكك الإتحاد السوفياتي بسبب الحروب الانفصالية[1].

وحسب أنتوني سميث Antony Smith، هناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الإثنية هي الاسم، التاريخ المشترك والماضي المشترك، الثقافة، الإقليم، التضامن بين الأفراد[2].

ثالثا: مفهوم الجماعة الإثنية:

استخدم مفهوم الجماعة الإثنية أول مرة في عام 1909 فصار أحد أكثر المفاهيم خلافية حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة أساسية أو امة أو الجمع بين المعنيين باعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة ومقوماتها، وإن لم تكن له دولته المستقلة[3].لم ينتشر هذا المفهوم بشكل واسع في ظل التضارب حول تحديد مجالاته، فقد يتسع مفهوم الجماعة الإثنية ليعبر عن الإختلاف بدءً بالقبيلة لينتهي إلى الاختلاف في الأمة.

والجماعة الإثنية تعني أيضا مجتمعا بشريًا له أسلوب حياة مميز ترتبط أفراده بروابط الانتماء القومي له إطاره الثقافي والحضاري المتمثل في الهوية الثقافية المميزة، ويشعر هذا الكيان البشري بالذاتية إزاء الجماعات الأخرى، وأفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيئ بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، وهو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة وتوفر روح

---

(1) John stack and Louis hebrvon, **The Ethnic Entang lement and intervention in world politics**. Preager green Wood, 1999, PP1-15.

(2) سمية بلعيد، « **أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية– دراسة حالة الكونغو الديمقراطية** »، مذكرة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص14.

(3) مرجع نفسه، ص18.

الجماعة بين أفرادها، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء والانتماء، وبالتالي تماسك الجماعة ووحدتها حيث يتولد الوعي الإثني لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعة الإثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع[1]. هذا التعريف له سلبيات فهو واسع، ولا يؤكد دور الفرد في اختيار الإنتماء للجماعة.

المطلب الثاني: مفهوم العرق والهوية الإثنية

أولا: العـــــرق:

إن بعض الباحثين يستخدم كلمة إثنية كمرادف لكلمة عرقية، فقد عرّف البعض الإثنية على أنها السلالة أو العرق، وجاء هذا في قاموس المورد، حيث تَرجم كلمة " ETHNIC " بمعنى " عرقي ".

وهناك من يرى فرقًا بين العرقية والإثنية، فالعرق يعني الجذر الذي تنحدر منه الجماعة التي ترتبط فيما بينها برابطة الدم والقرابة، حيث ينحدر أفرادها من أصل واحد، فالجماعة العرقية تعني " العرقية – الثقافية " ويقصد بها أولئك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة تميّزهم عن غيرهم من الجماعات التي تشاركهم الوطن وإن لم ينحدروا من أصل واحد[2]. هذا التعريف يؤكد أن الجماعة الإثنية تؤسس لنظام داخلي، يمكن أعضاء الجماعة من اكتساب هوية جماعية مشتركة.

وفي تعريف آخر لكلمة عرقية، فإن أصلها اللغوي يعود إلى الكلمة اليونانية "ETHNOS "، ومدلولها حسب اليونانيين هي جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل، أما فيما يخص المدلول المعاصر لعبارة الجماعة العرقية، فيعني تلك الجماعة التي غالبًا ما تتميز بالكم البشري الأقل، والتي يشترك أفرادها في مقومات بيولوجية كوحدة الأصل أو السلالة أو التشابه في السمات الفيزيولوجية، وقد تقوم الجماعة العرقية على مقومات اجتماعية أو ثقافية كوحدة اللغة أو الدين أو على مقومات فيزيولوجية، وتكون هذه الجماعة مدركة لهويتها العرقية، على نحو يهيئ بخلق شعور بالوحدة العرقية والعمل على الاحتفاظ بتمايزها العرقي[3].

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **معالم الدولة القومية الحديثة رؤية معاصرة**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص84.

[2] عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص ص21–22.

[3] جميلة سي قدير، « **الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا– دراسة حالة السودان** »، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة منشورة، جامعة الجزائر، 2005)، ص01.

ثانيا: الهويـــــة:

هناك العديد من الأنواع حسب زاوية النظر إليها ويمكن إيراد أهم الأنواع كالتالي:

أ. يقصد بالهوية **لغة:** هي لفظ مركب من ضمير الغائب " هو" مضاف إليه " ياء "؛ وتعني وجود الشيء كما هو في الواقع بخصائصه التي يعرف بها.

ب. ويقصد بالهوية **اصطلاحًا:** هي اسم الكيان أو الوجود لشخص أو لشعب أو لأمة على حاله، وتُمكن من إدراك صاحب الهوية بعينه دون اشتباه بأمثاله من الأشباه بناءًا على مقومات ومواصفات وخصائص معينة.

ثالثا: أنـــــواع الهويــة:

1. **هوية فردية أو ذاتية:** وهي هوية طبيعية تعتمد على الميزات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الآخر، وتُعد هذه الهوية مجالاً لتفاعل الهويات الأخرى.
2. **هوية وطنية أو قومية اجتماعية:** وهي نسبة إلى الوطن أو الأمة التي ينتسب إليها الشعب، أي أن هوية الأمة هي مجموعة من الصفات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يتميزون بتلك الصفات عما سواهم من أفراد الأمم الأخرى، وعليه فإن الهوية تهدف إلى التأكيد على شيء مشترك ومستمر بين الأفراد، كما أنها تقضي إلى ترسيخ التماسك والاستقرار والاستمرارية بين المواطنين.
3. **هوية النوع:** وتشير إلى الصنف الاجتماعي أو الأشخاص الذين يشتركون في سمات وخصائص كالسلوك أو القيم أو العرق أو التاريخ أو اللغة أو المعرفة أو الثقافة أو المجال الجغرافي ولهذه الهوية بعد ثقافي.
4. **هوية الدور:** وهي أصلية التكوين مثل هوية النوع؛ وتعتمد في تكوينها على الآخرين[1].

تتولد الهوية من الوعي الإثني بالذات لدى أفراد جماعة معينة من خلال علاقات الجماعة وتفاعلها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تشاركها نفس الإطار الاجتماعي والسياسي فالإدراك الذاتي للتفرد والاختلاف عن الآخرين لدى أفراد جماعة ما لا يعد وأن يكون نتاجا لرؤيتهم وإدراكهم لهوية الآخرين ولتمايز هويتهم عن هوية الآخرين، وتقوم الجماعة العرقية ببث الوعي العرقي وإدراك الهوية في نفوس أفرادها عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك بغية الحفاظ على كيان هذه الجماعة وتراثها

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص30-40.

الثقافي، وعادة ما يكون الوعي الإثني مرتبط ومقترن بروح العصبية بين أفراد هذه الجماعة ضد الجماعات الأخرى المختلفة عنهم فيما يتصل بهويتهم وذاتيتهم أو مقومات هذه الهوية لا تكون إلا بشعور التضامن والتلاحم الجماعي لهذه الجماعة اتجاه الجماعات الأخرى[1].

المطلب الثالث: مفهوم النزاع الإثني

تعتبر ظاهرة الحرب والنزاع شيئًا بارزًا في حياة الإنسان، حيث واكبت مسيرته منذ ظهوره على هذه الأرض، وظلت قانونا تاريخيا يحكم العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات، وقبل أن نتناول مفهوم النزاع الإثني، نتطرق إلى مفهوم النزاع واهم المفاهيم المتداخلة معه.

أولا: ايتمولوجيا النزاع:

من المتفق عليه أنه لا يوجد تعريف محدد للنزاع فهو يختلف من مفكر إلى آخر، ويعود ذلك إلى وجهة النظر المختلفة وعلاقته بالعديد من المفاهيم.

فالنزاع **لغة؛** يأخذ معنى الاختلاف والتناقض وعدم التوافق، يقابله في اللغة الانجليزية " CONFLICT " وفي اللغة الفرنسية " CONFLECT ".

أما **اصطلاحا؛** فيقصد به الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة معينة[2]، حيث يعرف ناصيف يوسف حقي على أنه: « تصاعد بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره »[3]، بينما يعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايدلبرغ على أنه: « ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف الموقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولاً، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها»[4].

نخلص من خلال هذه التعاريف إلى ثلاث محاور أساسية يقوم عليها النزاع:

- تنازع بين الأطراف سواء كانت جماعات أو دول؛

---

[1] حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**. باتنة: منشورات خير الجليس، 2007، ص11.

[2] ناصف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص293.

[3] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص.20.

[4] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص59-60.

- وجود مصالح ومواقف مختلفة تحرك الأطراف المتنازعة، وقد يكون بسبب الاختلاف في الأهداف أو التصورات أو المصالح أو التطلعات؛
- محاولة تغيير الوضع القائم.

ثانيا: المفاهيم المتداخلة مع النزاع:

أقر الكثير من المفكرين بأن مفهوم النزاع يتداخل مع مجموعة من المفاهيم المختلفة، فظهرت عدة آراء تحاول تحديد أهم نقاط الاختلاف بين النزاع والمفاهيم الأخرى، وأهمها:

1- النزاع والتنافس Conflict and Compétition:

التنافس هو التسابق في تحقيق الأهداف مع عدم وجود تصادم بين الأطراف المتنافسة وعادة ما يأخذ الطابع الاقتصادي كالتنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا وإفريقيا[1]. ويعني بذلك استخدام كل دولة لكامل إمكانياتها خاصة الاقتصادية في توسيع استثمارات والسيطرة على مزيد من الأسواق ويشكل التنافس مع الدول الأخرى دافعًا لتطوير قدرات كل دولة.

2- النزاع والتوتر Conflict and Tension:

التوتر هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة من الطرق الآخر، لا يؤدي إلى اللجوء إلى استعمال القوة، لكن يسعى كل طرف إلى عرقلة الطرف الآخر في تحقيق أهدافه ومصالحه؛ مثل التوتر الذي حصل سنة 2001 بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إثر تصادم مقاتلة صينية بطائرة تجسس أمريكية في الأجواء الصينية[2]. حيث أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه دون التصادم في ظل علاقات يشوبها التشكك والتخوف.

3- النزاع والتهديد Conflict and Threat:

يقصد بالتهديد أنه حالة من القلق بين الأطراف حيث تتميز بكثرة التصريحات الإعلامية والرسمية التي تهدد الأهداف العليا والأمن القومي لدولة أخرى، مثل قضية الملف النووي الإيراني، والتهديدات المتبادلة بين أمريكا وإيران، ويمثل التهديد مرحلة ابتدائية للنزاع، فكثيرًا ما تُستمال أطراف خارجية لتأييد

---

[1] دورتي جيمس وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص140.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص23.

موقف معين[1]. فالتهديد يشكل أولى مراحل بداية الأزمة، يجعل من أطراف النزاع في حالة تأهب وترقب ويسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه والحصول على تنازلات من قبل الطرف الآخر.

4- النزاع والأزمة Conflict and Gisis:

الأزمة هي فترة قصيرة في العلاقات الدولية، وتتميز بعدة خصائص أهمها: ضيق الوقت، كثرة الأحداث، عنصر المفاجئة والمخاطرة، فحسب أوران يونج " Oran Xong " الأزمة عبارة عن: « تداع سريع للأحداث تؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف»، فالأزمة تنقل العلاقات بين الأطراف من حالة تعاون إلى حالة عدم التعاون، كأزمة كوبا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1962[2]. فالأزمة هي فترة من العلاقات الدولية تتميز بالمخاطر والتهديد وعنصر المفاجأة.

5- النزاع والصراع Conflict and Straggle:

الصراع ظاهرة ديناميكية لا متناهية التعقيد، تتميز بتعدد المصادر والأبعاد والتفاعلات، تنتج عن زيادة التناقضات والأطراف المتنازعة، وعادة ما يتعلق الصراع بمسائل الهوية والقومية مثل الصراع العربي الإسرائيلي عكس النزاع الذي يتعلق بقضايا عالقة مثل النزاع الحدودي أو الإثني الذي قد يصبح صراع إذا زادت مدة النزاع مع صعوبة التقارب بين الأطراف المتنازعة[3]. فالصراع ظاهرة معقدة ومنها على غالبًا يؤخذ أبعاد إيديولوجية.

6- النزاع والحرب Conflict and War:

تعرف الحرب على أنها صدام مسلح بين طرفين بحيث يحاول كل طرف تحقيق أهدافه، وتعتبر الحرب آخر مرحلة من مراحل تطور السلوك[4].

إذن التنافس والتوتر والتهديد والأزمة والحرب هي مراحل لتطور السلوك النزاعي بين الأطراف المتنازعة. إن الحرب هي آخر مراحل النزاعات والصراعات وتشكل نتائجها هوية جديدة بين أطراف النزاع بموجبها تفرض الدول المنتصرة شروطها على الدول المنهزمة.

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **مدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي، 2006، ص223.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**. ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص173.

[3] ناصف يوسف حقي، مرجع سابق، ص294.

[4] جيري مولر وجيمس هيباريمان، **الصراعات الإثنية، هي صراعات المستقبل؟ وكيف يمكن تجنبها ؟**، متحصل عليه من الموقع: http//www altasamch.net/Article assp=Id530 2015 بتاريخ 2017/01/08، على الساعة 23:00.

ثالثا: مفهوم النزاع الإثني:

يرى الباحثان " James Haibaraiman ؛ Jerry Moller " أن النزاع الإثني والشعور بالقومية هو موجة المستقبل لأن حدّة النزاعات الإثنية ازدادت بشدة منذ الستينات خاصة في الدول الإفريقية وأصبحت أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة وحتى المجتمع الدولي.

فالنزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات الإثنية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى تغيير الوضع القائم.

فحسب جيمس فيرون وديفيد لابتي (James Firon and Pavid Lapti) من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979م، يعتبران أن النزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة بحيث تهدف من خلالها الجماعات تغيير الوضع القائم[1].

وذلك يعني بأن أصل المشكلة الشعور بنوع من الإقصاء أو التهميش فيرجع إلى الحضن المرجعي ليغطي ذلك النقص ويتم استبداله بشعور الإنتماء والحمية من أجل المطالبة بالحقوق تحت مظلة الجماعة أو الإثنية.

ونجد لاك وروتشيلد (Lake and Rotchild) فيعرفها على أنها حرب نتيجة وجود المأزق الأمني والخوف من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى[2].

في حين يعرفها جون أنغسترن (Jhon angstron) على أنها رغبة الجماعة في الانفصال، لكن ليست كل جماعة ترغب في الانفصال[3].

ويمكن الوصول إلى أن مفهوم النزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين جماعتين أو أكثر حول عدة أسباب بهدف تغيير الوضع القائم ويغلب على معظم النزاعات الطابع الثقافي ونظرًا لتمسك كل مجموعة بمطالبها ففي أغلب الأحيان يكون الحل صعبًا ومستعصيًا أحيانا أخرى.

---

[1] سمية بلعيد ، مرجع سابق، ص24.

[2] المرجع نفسه، ص.24.

[3] Danald Horowitz, **Strructure and strategy in ethnic conflict**, Washington (USA) The world Bank, April 1998, PP3-5.

المبحث الثاني: تصنيفات النزاعات الإثنية وخصائصها

المطلب الأول: المطالب الإثنية

تتعدد وتتباين المطالب الخاصة بالجماعات الإثنية، فهي قد تقتصر على المطالب بنصيب من موارد البلاد وثرواتها، وقد يتعدى ذلك إلى المطالبة بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشكيل دولة خاصة أو الانضمام إلى دولة أخرى.

وقد تركز تلك المطالب على الهوية وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم أو ما يسميه البعض بالمطالب الرمزية والمطالب المادية، وتتعلق المطالب الرمزية بهوية الجماعات الإثنية ومكانتها في المجتمع وترتبط المطالب المادية بالقدرات الاجتماعية للجماعة في ارض الواقع ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة.

وتكمن أهمية تلك المطالب في أنه كثيرًا ما يؤدي تجاهل مطالب الجماعات الإثنية إلى سعي الجماعات للانفصال عن الدولة وإقامة كيان مستقل سياسي أو الانضمام إلى دولة أخرى، وتعتقد الجماعة الإثنية أنها ستكون أكثر تعبيرًا عن هويتها وأكثر إنصافا لها على الصعيد المادي، إن المكاسب الرمزية في كثير من الأحيان ترجمة لحقائق الواقع المادي أو مدخل لتلك المكاسب والعكس كذلك صحيحًا.

وترتبط المطالب الإثنية بهوية الجماعة الإثنية والتي هي بدورها نتاج تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والحضارية، وبصيغة عامة يمكن التمييز بين هويتين أساسيتين لا تكاد تخلو منهما دولة من دول العالم المختلفة وهما: الولاءات التحتية أو الهوية دون القُطْرِية، والولاء للدولة أو الهوية القُطْرِية، ولكل من الهويتين نخبها السياسية والثقافية المدافعة عنها والداعمة لها[1].

أولا: اللغــة:

هناك ارتباط وثيق بين لغة الجماعة الإثنية وهوية تلك الجماعة وتفردها، فمكانة اللغة في إطار النظام السياسي، تعتبر مؤشرًا هامًا على مكانة الجماعة الإثنية وموقعها داخل النظام، فاللغة في هذا الإطار أحد أدوات إثبات الجماعة الإثنية والتعبير عن ذاتها، وتعتبر المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد، مطالبة باعتراف رسمي أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، أو أنها أكثر أهمية من غيرها من الجماعات الأخرى في المجتمع[2].

---

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص78-79.

[2] إيليا حريق، **الثورة الإثنية والاندماج السياسي الشرق الأوسط**. بيروت: دار الساقي، 1997، ص283.

وتتفاوت مطالب الجماعات الإثنية فيما يتعلق بلغتها حيث يبرز دور اللغة كعامل رمزي في صراع الجماعات، فالمطالب باعتبار لغة ما من لغات المجتمع كلغة رسمية في البلاد، تعكس رغبة في أولوية الجماعة على غيرها من الجماعات، وبالمثل فإن المطالبة بالتعددية اللغوية هو تعبير عن الرغبة في المساواة بصفة عامة، فالتمايز اللغوي يكرس مسألة المساواة والعدالة.

وتزخر إفريقيا بالعديد من الأمثلة المتعلقة بالمطالب اللغوية للجماعات الإثنية من ذلك مطالب البربر في المغرب العربي[1]، باعتبار لغتهم لغة رسمية في البلاد، حيث نص الدستور الجزائري على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية في الجزائر بعد العربية وأصبحت تدرس في المستويات التعليمية المختلفة وفقًا للتعديل الدستوري الجديد 2016.

وبالمقابل فقد شهدت السودان رفضا لسياسة التعريب في الجنوب وإحلال اللغة العربية محل اللغة الانجليزية واللهجات المحلية كلغة تعامل، ولقد اعترفت دول أخرى باللغات المحلية كلغات رسمية استجابة لضغوط الجماعات المتحدثة بها كما هو الحال لجمهورية جنوب إفريقيا بعد الحقبة الاستعمارية[2].

ثانيا: الدين " الإثنية كمطالب دينية ":

يلعب الدين دورًا مركزيًا فيما يتصل بهوية الجماعة الإثنية ولذا فإنه كثيرًا ما يستخدم كأداة للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم، وبصفة عامة فإن مطالب الجماعات السائدة غالبًا ما تتركز حول المطالبة باعتبار ديانتها الدين الرسمي للبلاد، ففي السودان ظلت الجماعات الإثنية غير المسلمة تطالب بفصل الدين عن الدولة، وهذا المطلب تصاعدت حدته في أعقاب إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية ابتداءً من سبتمبر 1982م، في عهد الرئيس محمد جعفر نميري.

وتُقدم نيجيريا نموذجًا آخر للمطالب الإثنية ذات الطابع الديني وما تفرضه تلك المطالب من تحديات أمام النظام السياسي فعلى الرغم من علمانية الدولة النيجيرية، إلا أن المطالب الدينية قد تصاعدت عبر العقود المختلفة التي مرت بها البلاد منذ استقلالها عام 1960م، حيث ثارت في الستينات من القرن العشرين مسألة الاعتراف بإسرائيل واصطبغت بطابع إثني ديني في ظل رفض الشمال النيجيري (75% مسلمون) الاعتراف بإسرائيل، وقد قوبل هذا الموقف بتعاطف الشعوب العربية الإسلامية في حين

---

[1] ليفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص ص128-129.

[2] المرجع نفسه، ص187.

أيدت الجماعات الجنوبية (مسيحية في معظمها) الاعتراف بدولة إسرائيل انطلاقًا من المصالح التي تربط تلك الجماعات بإسرائيل بالأساس[1].

ثالثا: الإثنية كمطالب سياسية:

وتجسد تلك المطالب الرغبة في قيام كيان سياسي مستقل ومعبر عن الهوية الخاصة للجماعة الإثنية رغبة في التخلص من هيمنة جماعة معينة، وذلك على الرغم مما يكتنف تلك المطالب من تضحيات ناجمة عن عدم توافر المتطلبات التنظيمية والإدارية والاقتصادية اللازمة لقيام كيان سياسي جديد وتجلت المساعي الانفصالية في جنوب السودان، ومن الجماعات الإثنية التي تطالب بإقامة كيان سياسي جديد في صورة دولة مستقلة نذكر الأكراد في العراق وتركيا، الباسك في إسبانيا.

والواقع أن المطالب الانفصالية تصنع ضغوطا شديدة على النظام السياسي، حيث يتم السعي إليها عبر أدوات القسر المختلفة، بدءًا من المظاهرات والاضطرابات وصولا إلى العنف المسلح ضد نظام الحكم ورموزه ومؤسساته، وقد يصل تهديد هذه الجماعات إلى مصير النظام والدولة بأسرها[2].

عكس المطالب الانفصالية الاستقلالية لا تسعى الجماعات المطالبة بالاستقلال الإداري إلى الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها، وإنما الهدف من تلك المطالب هو توفير الاعتراف لها ولأقلياتها بالاستقلال الإداري، أو قدر من الحكم الذاتي، سواء كان في إطار دولة فيدرالية أو دولة موحدة بسيطة.

فالاستقلال الإداري للجماعات الإثنية، علاوة ما يتضمنه من اعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع، فإنه يتيح لها قدرا من المخصصات المالية في موازنة الدولة، ويخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبناء الإقليم، الأمر الذي يفسر حرص العديد من الجماعات على تحويل أقاليم إلى وحدات إدارية مستقلة (ولاية، محافظة، مراكز) حتى وإن لم تتوفر لتلك الأقاليم المتطلبات للازمة لذلك، وفي هذا المقام نذكر إصدار حاكم نيجيريا الجنرال نرتضى الله محمد في 08 أوت 1975م قرار تشكيل لجنة لتقوم بدراسة إنشاء المزيد من الولايات وتقديم توصيات في هذا الشأن[3].

---

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص83-84.

[2] ماهر عطية شعبان، « الحرب الأهلية في نيجيريا انفصال بيافرا »، بحث مقدم للمؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية بعنوان "الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 1999، ص ص31-45.

[3] إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطني في إفريقيا نموذج نيجيريا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص ص54-55.

رابعا: الإثنية كمطالب اقتصادية:

تعتبر عملية توزيع الموارد على مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية واحدة من اعقد واخطر المهام التي يتعين على النظم السياسية القيام بها في ظل تعدد وتعارض المطالب التي تطرحها الجماعات في اغلب الأحوال، أين ترتكز تلك المطالب على زيادة نصيب الجماعات الإثنية من الإنفاق العام في صورة مخصصات مالية مباشرة للجماعة أو لسلطتها الإقليمية المحلية أو في صورة إقامة مشروعات بنية أساسية أو استثمارية[1]، حيث تجد الجماعات المستبعدة من السلطة ومغانمها نفسها مضطرة، عبر سلسلة من الممارسات والتفاعلات الوسيطة، إلى المطالبة إما بالانفصال التام أو الحكم الذاتي أو السعي من أجل بسط هيمنتها على النظام وأجهزته المختلفة، فمعظم الدول الإفريقية شهدت محاولات أو مطالبات انفصالية وحروب أهلية كالسودان، نيجيريا، تشاد، إثيوبيا، جيبوتي، سيراليون، الكونغو الديمقراطية ليبيريا.

تمثل مسألة الأرض من أبرز وأخطر المطالب الإثنية لاسيما في المجتمعات التي شهدت استعمارًا استيطانيا مثل كينيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا، حيث اتسمت تلك المجتمعات بصفة عامة بتباين شديد في توزيع الأراضي الزراعية لصالح الجماعات الأوروبية المستوطنة وأحفادهم والذين حازوا معظم الأراضي الجيدة في البلاد، ففي زيمبابوي مثلا؛ امتلك البيض نحو 50% من أراضي البلاد والتي تضمنت جميع الأراضي المستخدمة في التعدين وكذلك الأراضي المسقية بالرغم من أن تعداد الجماعة البيضاء في زيمبابوي لم يكن يتجاوز 5% من إجمالي تعداد السكان في سنوات السبعينات من القرن الماضي.

ويشهد جنوب إفريقيا نمطا مشابها لتجربة زيمبابوي حيث طالبت العديد من الجماعات الوطنية بضرورة إعادة النظر في التوزيع القائم للملكية العقارية لاسيما ملكية الأراضي في ظل التباين الشديد بين ملكيات الجماعة البيضاء والجماعات الأخرى، وهي المطالب التي مثلت أحد القضايا الأساسية الضاغطة على النظام الحاكم بعد التحول السياسي في البلاد منذ عام 1994م[2].

---

[1] Donald Rotchild, **Managing ethnic conflictin Africa and Incentives for couperation**, Washington (D.C) Brooking institution Press, 1997, PP75-82.

[2] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص95-97.

المطلب الثاني: تصنيف الجماعات الإثنية

يمكن تصنيف الجماعات الإثنية بالاعتماد على عدد من المؤشرات كالمقومات الذاتية للجماعة كوحدة السلالة أو اللغة والثقافة أو الدين، كما يصنف باحثون آخرون الجماعات الإثنية وفقا لمواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وينطلق باحثون آخرون في تصنيف الجماعات الإثنية من طبيعة الأهداف التي تمثل منطلقات تعامل هذه الجماعات في علاقاتها مع الجماعات الأخرى، إذنًا فأشكال التصنيفات حسب طبيعة الهدف على النحو التالي:

أولا: حسب طبيعة الهدف:

1. جماعات إنصهارية:

ينتج عن عملية الانصهار ذوبان الجماعة الإثنية داخل المجتمع الكلي، حيث يتجلى أفراد هذه الجماعة بالانصهار عن خصائصهم ومقوماتهم الذاتية لصالح الخصائص القاعدية للجماعة المهنية والتي تُعد أعلى مكانة من الجماعة المنصهرة، وتهدف عملية الانصهار إلى إزالة كل العوائق والموانع التي تحول دون تفاعل أفراد الجماعة الإثنية مع باقي مكونات المجتمع، وتتم عملية الانصهار من خلال مراحل متدرجة عبر فترات زمنية وبصورة تلقائية ومرحلية ومع ذلك تحافظ الجماعة المنصهرة على بعض سماتها المتميزة[1].

بحيث أنها لا تمثل أية خطورة على النظام السياسي وهي سهلة الإستيعاب وتمثل قيمة مضافة في المجتمع.

2. جماعات اندماجية:

تتقارب الجماعات الاندماجية مع الجماعات الأخرى من خلال علاقات الزواج بين أفراد مختلف الجماعات كأهم آلية للاندماج فيما بينها، وهذا انطلاقا من الشعور بالمصير الواحد والمصالح المشتركة، ويشترط في الاندماج أن تحظى الجماعات المندمجة بميزة متقاربة في السلطة والقيمة حيث لا يكون شعور التعالي أو الدونية بين الجماعات، وينتج عن الاندماج جماعة جديدة تصبغ بسمات الجماعات المندمجة وتحمل خصائصها وتوجهاتها.

[1] مهدي عاشور، مرجع سابق، ص55.

3. الجماعات التعددية:

تطالب هاته الجماعات بالمساواة مع الجماعات المختلفة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية مع المحافظة على خصوصيتها الإثنية داخل المجتمع وترفض الجماعات التعددية الذوبان والانصهار في الجماعات الأخرى، وتطالب باحترام خصوصيتها الإثنية وتنوعها الحضاري في ظل تماسك ووحدة المجتمع السياسي، وإذا فشلت مساعي الجماعات الإثنية في الحصول على اعتراف من طرف الأغلبية بمشروعية التنوع الحضاري والخصوصية، فإنها قد تلجأ إلى إعلان التمرد وإتباع أشكال عنيفة ضد النظام القائم قصد تحقيق مطالبها في الاعتراف بالتنوع الإثني ويصل الحد إلى المطالبة بالانفصال[1].

4. الجماعات الانفصالية:

الانفصال هو أقصى المطالب التي قد ينادي بها الجماعات الإثنية عند ما ترى أن استمرار التعايش مع غيرها في نفس المجتمع السياسي، لا يلبي طموحاتها ومطالبها ويؤدي إلى الأضرار بمصالحها وامتيازاتها، وهذا ما يولد نزعة لدى أفراد تلك الجماعة بالمطالبة بالحكم الذاتي[2]، أو الانفصال الذي قد يتخذ عدة أشكال، كالمطالبة بالانفصال عن الحكومة المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي داخل الوحدة السياسية، وقد يتخذ مطلب الانفصال تكوين وحدة سياسية مستقلة تمامًا عن الكيان السياسي القائم، ويمكن أن يتخذ شكل الانفصال التام والانضمام إلى كيان سياسي آخر.

5. الجماعات الاستعلائية:

رغم شعور هذه الجماعات بضرورة تعايشها مع الجماعات الأخرى في إطار مجتمع سياسي واحد، فإنها تعمل على تنمية وترسيخ شعور الاستعلاء والتفوق لدى أفرادها في مواجهة الجماعات الأخرى بكافة الوسائل المتاحة، كالاستئثار بالسلطة وتسخيرها لتحقيق مصالحها وتسعى إلى شرعية هذا التوجه من خلالها تقدم مختلف التبريرات التي تُبيح لها الاحتكار كالتبريرات العنصرية العرقية (تفوق العنصر

---

[1] بلقاسم مربعي، « **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة– دراسة في النموذج الماليزي**»، مذكرة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص78.

[2] حنان بن عبد الرزاق، « **الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية– دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك بإسبانيا منذ 1959** »، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص19.

الأبيض) أو التبريرات التاريخية (كأسبقية التواجد في الإقليم)، بالإضافة إلى التبريرات الدينية (الحق الإلهي، الوعد السماوي...) أو التبريرات الاقتصادية كالكفاءة الاقتصادية[1].

ثانيا: حسب المواقع الاجتماعية:

يصنف باحثون آخرون المجموعات الإثنية وفقا لوضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يميزها غيد غيرها من الجماعات الأخرى على مستوى العمل السياسي والمشاركة فيه وعلى مستوى ظروف العيش، وعليه يمكن أن نفرق بين مستويين من الجماعات هما:

1. الجماعات المسيطرة:

يسيطر أفراد هذه الجماعة على أهم مراكز القرار والسلطة في المجتمع ويمثلون المجموعة الأكثر ثراء من بين المجموعات الأخرى، فالجماعة المسيطرة تستحوذ على درجة أعلى من مقومات القوة والسلطة والثروة بالمقارنة مع الجماعات الأخرى في المجتمع[2].

2. الجماعات غير المسيطرة:

يحتل أفراد هذه الجماعة مواقع اجتماعية وسياسية غير رئيسية وغير مؤثرة كما يشكلون الفئة الأقل ثراء ومستوى معيشيا، وتعاني هذه الجماعات في كثير من الأحيان من الضغط والتحيّز من قبل الجماعات المسيطرة، وفي مقابل ذلك يمكن أن تتمتع الجماعات الإثنية غير المسيطرة بالمساواة مع الجماعات المسيطرة في بعض الدول، ونشير هنا إلى وجود جماعات غير مسيطرة تتمتع بالحكم الذاتي.

إن الجماعات المسيطرة غالبا ما تكون جماعات أغلبية في مجتمعاتها في حين أغلب الأقليات تشكل جماعات غير مسيطرة، ومع ذلك فالأقليات الإثنية ليست بالضرورة جماعات غير مسيطرة، فقبيلة التوتسي في رواندا تشكل الأقلية بنسبة 10% من السكان في مقابل 90% من الهوتو إلا أنها كانت تتمتع بدرجة عالية من السيطرة والسلطة في دولة رواندا[3].

---

[1] مهدي محمد عاشور، **التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**. ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص57.

[2] David Mason, **Ethnicity and politics**. in Mary tlawkesworth and Murie kogan (eds) Encyclopedia of Government and politics, Vol2, London Routledge, 1992, P577.

[3] بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص81.

ثالثا: حسب المقومات الذاتية:

حيث تصنف الجماعات الإثنية وفقا لأنصار هذا الاتجاه وفقا للمقومات الذاتية للجماعة:

1. السلالة:

يقوم هذا التصنيف على وجود اختلاف واضح في السمات والملامح الجسمانية بين المجموعات المكونة للمجتمع ويأتي لون البشرة في مقدمة السمات التي اعتمد عليها طويلا في تصنيف الجماعات الإثنية، ويرتكز هذا التصنيف على الاختلافات الفيزيقية بين الأفراد والتي تنعكس بدورها على الاختلافات القيمية التي تتعلق بدرجة كفاءة أفرادها ونشاطهم وهذا ما بلور الاعتقاد السائد بسمو هذه الجماعة الإثنية عن غيرها[1].

2. اللغة والثقافة:

يرى " كارتلون هيز" أن اللغة والثقافة تمثل ابرز العوامل المساهمة في تصنيف الجماعات الإثنية، حيث تُسهل اللغة التواصل بين أفراد المجتمع، كما يساهم هذا العامل في الحفاظ على القدرات والتقاليد والقيم، مما يساعد على تكريس شعور الوحدة والتجانس داخل الجماعة الإثنية.

تُعد اللغة أقوى عوامل تطوير الشخصية لدى الأفراد والجماعات وتعكس نسق القيم وقواعد السلوك السائد في المجتمع على اعتبارها موردًا للثقافة ونسقا للتفكير وعاملاً موحدًا للعادات والتقاليد والقيم الحضارية والثقافية[2].

3. الدين:

يمثل الدين ذاتية الجماعية الإثنية التي تميزها عن غيرها من الجماعات الإثنية داخل المجتمع، ويشكل دعامة أساسية لتوحيد الشعوب حتى وإن اختلفت سلالتهم ولغتهم[3].

---

[1] مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص43.

[2] سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراف هموم الأقليات في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الاكمائية، 1994، ص21.

[3] بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص76.

المطلب الثالث: عوامل بروز النزاعات الإثنية دوليا

ظهرت تغيرات عميقة على الساحة الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، حيث تطور مفهوم النزاعات ما بين الدول إلى نزاعات ما داخل الدول، فأصبح للنزاعات الإثنية أهمية كبيرة على الصعيد الدولي نظرًا لبروز عوامل مساعدة كمشكلة حقوق الإنسان، اللاجئين، تهديدات البيئة؛ التي تهدد بشكل مباشر الأمن العالمي، وعليه تُعتبر النزاعات الإثنية من بين التهديدات الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة وامتدت آثارها السلبية على المستوى الإقليمي والعالمي، فما هي أهم الأسباب الرئيسية والثانوية للنزاعات الإثنية ؟

أولا: العوامل الرئيسية:

1. المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي:

ففي تشيكوسلوفاكيا ونظرًا للتباين الإثني بين التشيك والسلوفاك فقد انفصلت إلى دولتين بموجب اتفاق سلمي في 01 جانفي 1993م، وتفككت يوغسلافيا في 1980 إلى ست جمهوريات (صربيا، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، مقدونيا)، إذ تعد منطقة البلقان من أهم بؤر التوتر في العالم من حيث تباين عدد الإثنيات فيها ونمو النزعة الانفصالية باستعمال ورقة الاختلاف الإثني، ونجد نفس الأشكال في إفريقيا ففي نيجيريا تبلغ المجموعات الإثنية حوالي 250 مجموعة مما أدى إلى زيادة تهديد وحدة الدولة نتيجة تنامي مطالب الانفصال.

2. العولمة الثقافية:

حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة بترويج نموذج ثقافي غربي على أنه الأمثل والأحسن، مما أنتج ظاهرة الخوض من هيمنة النموذج الغربي الثقافي وبرزت الدعوة إلى التحصن الثقافي داخل المجتمعات المستهدفة فتوقع كل من (ص.ها فتغتون ور.كابلان) انتشارًا للنزاعات الإثنية التي تغذيها الخلافات الحضارية، فالخوف من هيمنة الآخر، حفز كل المجتمعات الإثنية على العمل من أجل حماية ذاتها من الآخر وتعميق الولاء للقبيلة الأصلية وهو ما يؤدي إلى التصادم داخل المجتمعات التي تمتاز بالتعددية الإثنية[1].

[1] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص ص46-47.

3. التدخلات الخارجية في العديد من الدول:

حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وبحجة الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات من الجرائم ضد الإنسانية إلى التدخل العسكري أو الإنساني لتحقيق أغراض إنسانية وضمان امن الأشخاص، وتأمين وصول الغذاء والأدوية والرعاية الصحية وتكون التدخلات الخارجية سواءً عسكرية أو إنسانية وفقا لقرارات دولية ومبادرات إقليمية كنا حدث في البلقان عام 1996م.

وإذ تعتمد الأمم المتحدة على العمل الإنساني لضمان سلامة المدنيين وتأمين غذائهم في وقت الحرب، حيث عرفت سنة 1992 إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة مهمتها تامين تقديم المساعدات الإنسانية وقت الحرب مع إمكانية استخدام القوة العسكرية نجد أداء مهمتها إذا واجهتها عراقيل تعيق عملها، كما أنها تقوم بعملية مراقبة وقف إطلاق النار بين الجهات المتصارعة لكن يجب الاعتراف بعجز الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في تدخلاتها سواء الإنسانية أو العسكرية لأن هذه العمليات تخضع عادة لحساب مصالح دولية على الجوانب الإنسانية[1].

وفي هذا السياق نذكر الدور الفاشل للأمم المتحدة في مواجهة الإبادة الجماعية في رواندا، وكذا الحرب الدائرة في سوريا وما جرى في منطقة حلب السورية أين تداخلت المصالح الدولية في هذه المنطقة.

4. تزايد الإثنية عالميا:

أصبحت الإثنية أو القومية ميزة العالم المعاصر بعد الحرب الباردة، فلا يكاد أن نجد أي بلد من التعددية الإثنية حيث تتوزع على جميع أنحاء العالم حوالي 5000 قومية إثنية، ومن أجل إيجاد حلول قد تنجر عن هذا التنوع الإثني قد تؤدي إلى مشاكل وتهديدات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

قامت دول في أوروبا واسيا بتأسيس مراكز للدراسات الإثنية من أجل معالجة آثار التعددية الإثنية، الشيء الذي لا نجده في إفريقيا بالرغم من العدد الهائل للإثنيات في كل دولة فمثلا نيجيريا بـ 250 إثنية و450 إثنية في الكونغو الديمقراطية[2].

ثانيا: العوامل الثانوية:

تولد النزاعات الإثنية عدة ظواهر كتنامي عدد اللاجئين وتفشي ظاهرة التمرد ضد الحكومات، وزيادة انتشار النزاعات الإثنية في حد ذاتها.

---

[1] Cristaphe remond, **La Sécurité humaine et le rapport entre humanitaires et militaires**. perpctive historique depuis 1990-2008, P21.

[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص48.

1. تنامي ظاهرة اللاجئين:

زاد اهتمام المجتمع الدولي بمشكلة اللاجئين بعد نهاية الحرب الباردة، فاللاجئ هو المغادر لبلده الأم لسبب ما تعرض له من خوف أو اضطهاد بسبب سلالته، دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى مجموعة معينة، واللاجئ يخشى العودة إلى بلده بسبب الخوف عن حياته، ويشير تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن عدد اللاجئين الذين ظلوا في المنفى لما يتراوح عن 05 سنوات بلغ حوالي 5,7 مليون شخص، حيث بلغ عدد اللاجئين في منطقة البلقان 3 مليون لاجئ، حيث صارت مناطق الشرق وغرب إفريقيا، جنوب وشرق آسيا، القوقاز كلها مناطق لحالات اللجوء طويل الأمد.

وفي سنة 2009، أفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بوصول أكثر من 8500 لاجئ لجمهورية إفريقيا الوسطى الفارين من القتال الدائم للمتمردين والحكومة إلى تشاد، كما تأوي تشاد أكثر من 25000 لاجئ سوداني من دارفور.

وفي تقرير اجتماع خبراء منطقة الوحدة الإفريقية للاجئين والعائدين والمشردين أنه يوجد بإفريقيا في السنوات الأخيرة أكثر من سبعة ملين لاجئ، والذين لم يتمكنوا من الوصول إلى بلدان اللجوء، كما أن هذا الإحصاء لا يأخذ في الحسبان اللاجئين المتوفين في مخيمات اللجوء كل عام، حيث تمثل النساء والأطفال أكثر الضحايا.

فبسبب ضعف وتباطؤ المساعدات الدولية التي تأزم أوضاع اللاجئين زاد المشكل تأزمًا بسبب فقر الدول المستضيفة، فأصبحت مشكلة اللاجئين تشكل تحديًا كبيرًا من ناحية حقوق الإنسان والأمن وتحولت إلى مصدر قلق وأحيانًا عزف داخل الدول المستضيفة أو بينها وبين الدولة الأم.

وفي الجزائر نشهد اليوم هجرة جماعية منظمة وغير منظمة اللاجئين من مالي ونيجيريا والنيجر فرارًا من الحرب، وبالرغم من مساعي الدولة الجزائرية لتوفير كل الإمكانات الصحية والغذائية من خلال الهلال الأحمر الجزائري مع إقامة مراكز لإيوائهم، إلا أن اللاجئين الأفارقة انتشروا في كل ولايات الوطن وبأعداد كبيرة، وفي بعض المناطق شكلوا تجمعات تهدد أمن المواطنين الجزائريين وانخرطوا في أعمال إجرامية كتزوير العملة والسرقة والاعتداءات.

2. الإبادة الجماعية:

تنشا هذه الظاهرة نتيجة رغبة جماعة ما تطهير جماعة أخرى نتيجة لعدة عوامل بما فيها الاختلاف الإثني الذي يحد من قدرة التعايش بين الجماعات، وأبلغ مثال عن ذلك ما حدث في التسعينات بمنطقة البلقان في كوسوفو والبوسنة والهرسك، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من 200.000 ألف معظمهم

من المسلمين، وما حدث في رواندا سنة 1994، حيث بلغ عدد الضحايا 500.000 ألف من التوتسي، وما حدث في بورما ضد المسلمين حيث بلغ عدد الضحايا مئات الآلاف حتى اليوم، وما حدث في باكستان ضد البنغاليون سنة 1981 أين تراوح عدد الضحايا بين 1,25 مليون إلى 3 مليون.

المطلب الرابع: خصائص النزاعات الإثنية وأسبابها

أولا: خصائص النزاعات الإثنية:

تُعد الظاهرة الإثنية واحدة من أبرز الظواهر التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر العصور قديما وحديثا، وازدادت أهميتها خاصة بعد بروزها على مسرح الأحداث الدولية خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، ورغم تجلي الظاهرة الإثنية في كل بقاع العالم، إلا أنها تتجلى بشكل أوضح في الدول الإفريقية التي تُشكل الخصوصية الإثنية أهم السمات الاجتماعية والسياسية لها، حيث لازالت مؤسسات الدولة الوطنية رهينة للأبنية الاجتماعية والثقافية المكونة لها، مما يُهدد استقرار الدولة وسلامة مجتمعها، وعموما تتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية وهي:

- أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة، ومن ثم فالرابطة الإثنية بين الأفراد والجماعات تقوم على أسس الوعي بالذات؛
- أن الجماعات الإثنية تتميز بوجود إيمان جماعي بمجموعة من القيم والمعتقدات، ويتم التعبير عليها بشكل مؤسسي؛
- تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يُفعِّل الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية؛
- تتميز الإثنية في الدول الإفريقية، أنها يُمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.
- بالرغم من التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، إلا أن السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى درجة أصبح الاختلاف الإثني أحد أهم أسباب الحروب والصراعات في القارة الإفريقية.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن القارة الإفريقية تتميز بالتعدد الإثني، وهذا ما عزز التمسك بالهويات والثقافات المحلية، والذي غالبا ما تحول إلى صراعات وحروب سعيا لإثبات الوجود والحفاظ على البقاء في مواجهة الإثنيات الأخرى، التي بدورها تسعى لنفس الهدف، مما يهدد استقرار وبناء الدولة في هذه القارة التي استفحل فيها الصراع الإثني الذي يهدد وجود الدولة والإنسان في حد ذاته[1].

ثانيا: أسباب النزاعات الإثنية:

إن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فهناك تمايزًا شديد بين الدول الإفريقية العربية والدول الإفريقية الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية) والدول الإفريقية الفرانكفونية (الناطقة بالفرنسية) والدول الإفريقية اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية)، بالرغم من أن سكان قارة إفريقيا أقل من 15% من جملة سكان العالم إلا أن إفريقيا تمتلك نحو 33% من مجموع اللغات الحية في العالم، وتوجد في إفريقيا كافة الأديان السماوية: الإسلام، المسيحية، اليهودية بالإضافة إلى الديانات التقليدية، وفي دراستنا لأسباب النزاعات الإثنية، يمكن الإشارة إلى المتغيرات الأربعة الأساسية التالية:

1. الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:

يميل بعض الباحثين إلى القول بأن:

الهوية العرقية قد تم تكريسها في فترة حديثة نسبيًا في تطور الدول الإفريقية ولاسيما في ظل الممارسات الاستعمارية والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستعمار، ولقد اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية فبعضهم يُشير إلى رابطة اللغة والكثافة، ويُضيف البعض إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي. وقد يضيف آخرون إلى ذلك خصائص التكوين النفسي.

2. السياسات الاستعمارية:

لعل تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين (1884-1885) يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي، وقد تم تفضيل تاريخ هذه المرحلة في كتاب الذي أصدره Thomas Packenham عام 1991 بعنوان « التكالب الاستعماري على إفريقيا».

---

[1] عزوز محمد عبد القادر ناجي، **أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا**. ص03. متحصل عليه من الموقع: www.ahwar.org/debat/chow.art.asp?aid=144192 ،2017/03/17 23:20.

إن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دوليتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدّة الصراعات العرقية.

يجب الإشارة إلى أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية من حيث عمليات الفك والتركيب، ففي حالات معينة عند المستعمرون الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، والمثال على ذلك حالة (الانجالا) في القرن التاسع عشر، والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كل الشعوب القاطنة على طول نهر " زائير" ثم توسع المصطلح ليشمل المهاجرين من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في " كنشاسا ".

لقد شجع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة وقد اجتهد على تأكيد وتفعيل الاختلافات بين الجماعات العرقية.

3. إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

لجأت الدول الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الإيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، ونظرًا لعجز الخطط أو السياسات التنموية على توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية بسبب تخلفها الاقتصادي فإن الدول الإفريقية عانت من أزمات خانقة، بسبب تنامي الهوية العرقية، والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، كما حدث في الكونغو، السودان، الصومال وسيراليون.

4. العولمة ودور العوامل الخارجية:

يرى بعض الباحثون أن تزايد النزاعات الإثنية، والحروب والصراعات خاصة في إفريقيا ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية في الدول الإفريقية، وقد أدت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا وتجلّت تأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.

لقد شهدت القارة الإفريقية تزايدًا مطردًا في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة، فمنذ عام 1970 إلى نهاية التسعينات حوالي ثلاثين نزاعًا (الغالبية العظمة منها نزاعات أهلية عرقية داخلية)[1].

---

[1] مجلة قراءات افريقية، **الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا**. 2004، ص ص2-5. متحصل عليه من الموقع: http//www.alukah.net/world-muslims/0/61932/#ixzz4Rg3paNXT، 2017/03/14، 13:55.

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية

لقد حاول العديد من الباحثين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع مناقشة أسباب النزاع الإثني من خلال مجموعة من المقاربات النظرية أهمها المقاربة النشوئية الوسائلية والبنائية والإثنوواقعية والليبرالية... وهناك المزيد من الأبحاث العلمية التي تعتمد على المدارس الفكرية الأولية " Primordialism " الوسائلية الانفعالية " Instrumentalism " والبنائية "Constructivism " لزيادة فهم ظاهرة النزاع الإثني، وسنحاول في دراستنا هذه أبراز تصورات وتفسيرات كل مقاربة.

المطلب الأول: المقاربة النشوئية Primordialism:

تدعى أيضا الأولية؛ حيث ترتكز على فرضية أساسية مفادها أنه كما كان اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى نزاع إثني، فحسب العديد من الباحثين أمثال غريتس " Greets " وشيلز" Shilts " ووالك " Walker " وكونور" Conner "، فإن سبب النزاع الإثني يعود إلى الاختلاف في الهوية وعدم تقبل الآخر مقابل الأنا، مما يؤدي إلى تعميق الإحساس بوجود حدودية الجماعة فأساس النزاع في الاختلاف الهوياتي، والذي يولد بالضرورة وعي الجماعات الأخرى[1]، ويعمق الإحساس بوجود الحدود.

أما المفكر صامويل هنتغتون Samuel Hantington في كتابه " صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، يرى أن العالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم انبعاث الهويات والثقافات، فالفروق الثقافية بين الشعوب تهدد استقرار الدول والجماعات، ولا يقتصر هذا على العالم الثالث بل حتى في و.م.أ (U.S.A)، فمثلا هناك من سعى إلى صنع دولة مستقلة خاصة بالسود على أساس عرقي وإثني مثل محاولات لويس فرقان " Louis Forgan ".

وحسب البروفسور فرنهانن " Vanhanen " إن الدول المتجانسة من حيث القيم والثقافة هي أكثر استقرارا بينما الدول التي تعيش حالة انقسام إثني هوياتي هي في الاستقرار وذلك من خلال دراسته على الدول الإثنية وهي: اليابان، السودان، البرتغال، التشاد، البوسنة والهرسك، كرواتيا، رواندا، بورندي؛ حيث كانت مدة الدراسة من سنة 1990-1996م.

---

[1] صامويل هنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**. (تر: مالك عبيد أبو شهيرة ومحمود محمد خلف)، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999، ص440.

وقد وضع البروفيسور فانهاتن مؤشرًا من 0–200 درجة لتصنيف الدول وفق معيار التنوع، حيث حصلت كوريا الشمالية على أدنى علامة 0 و2 لليابان والبرتغال، البوسنة والهرسك 112 والسودان 124 وتشاد على 144.

كما قام البروفسور بوضع مؤشر آخر من 0–200 للنزاع الإثني (حيث شمل نوع ومستوى العنف) وكانت النتائج كالتالي: 200 للبوسنة والهرسك، 180 للسودان ورواندا وبورندي، 160 لكرواتيا؛ واستخلص أنه كلما زاد التنوع كلما زاد النزاع الإثني، وقد أشار Vanhanen إلى دولة موريشيوس فرغم التعدد الإثني فيها إلا أن النزاعات الإثنية لا تنتشر فيها بكثرة وهذا نظرًا لتكيف المؤسسات مع متطلبات الإثنيات نظرًا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية.

إلا أن افتراضات هذه المقاربة (النشوئية) تعرضت لعدة انتقادات أبرزها، أن الاختلاف الثقافي والإثني، قد يؤدي إلى إثراء التعايش السلمي بين الجماعات الإثنية، فبسبب النزاعات الإثنية لا ينحصر فقط في الاختلاف الإثني بل يعود لتفاعل مجموعة متداخلة من الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، لذلك يعتبر Barry Buzan ، أن أطروحة التمسك بقاعدة الاختلاف كسبب للنزاع هي أسطورة إستراتيجية لأن هناك مجموعة من الدول المتبنية الإثنية والهوية ولا تنشر فيها النزاعات الإثنية كدولة موريشيوس[1].

المطلب الثاني: المقاربة الوسائلية Instrumentalism:

برزت المقاربة الوسائلية كرد فعل على المقاربة النشوئية واعتبرت أن النزاع الإثني يعود لدور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، ومن أبرز أنصارها Daniel Posner، Rene Lemarchand، Valery Betchcov.

ليرى أصحاب هذا الاتجاه أن النزاع الإثني يعود إلى مشكل التحريك بنوعيه الداخلي والخارجي، ففي التحريك الداخلي (Domestic Mobilisation) تعمل النخب السياسية والإثنية على تسييس الظاهرة الإثنية وامتلاك وسائل الضغط والتأثير كوسائل الإعلام والاتصال، لتفعيل النزاعات من أجل مصالحهم الخاصة.

[1] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص ص27–28.

أنّ التحريك الخارجي (Foreign Mobilisation) فيقصد به دور الأطراف الدولية والإقليمية في خلق وتفعيل النزاعات لغرض مصلحي[1].

يعتبر الاستعمار أيضا من أهم الفواعل الخارجية التي تساهم في اختلاف النزاعات الإثنية، وذلك عن طريق تثبيت مجموعة إثنية أو قبلية على أكثر من دولة تكريسا لسياسة فرق تسد، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ عدائي في نفس المنطقة الجغرافية.

يرى Daniel Posner في كتابه حول المؤسسات السياسية الإثنية في إفريقيا إسهامًا رئيسيًا في نظرية الانقسامات السياسية، وهو يؤكد أن النخبة السياسية في دول العالم الثالث لديها الحاضر للعب بالبطاقة الإثنية، واعتمد في ذلك على تحليل السياسات الإثنية في زامبيا كدراسة حالة[2].

إن تسييس الانتماء الإثني، يؤدي في النهاية إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي ويهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية، وفي هذا الاتجاه نجد Betchcov Valery ينوه على تسييس الإثنية في الشيشان وذلك لوجود التلاعب والتظليل على أسس إثنية[3].

وبالرغم من قرب تحليل المقاربة الوسائلية إلى الواقع العلمي، إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها استمرار الكثير من النزاعات الإثنية في العديد من الدول رغم تلاشي الاستعمار مثل السودان ورواندا.

ليست كل النزاعات الإثنية بالضرورة مدعمة من القوى الخارجية ولا يمكن التركيز على عامل التسييس والتحريك الداخلي والخارجي فقط كسبب للنزاع الإثني لكي يبقى دوره جوهري في إذكاء النزاعات الإثنية؛ كحالة المكون الأمازيغي في شمال إفريقيا والذي ظلَّ مدعومًا من طرف فرنسا تحركه أنَّى شاءت.

---

(1) Geiser Christan, **Approches théorques sur les conflits ethniques et les néfugiés**, in http//www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant-bosnie.pdf, PP29-36.

(2) Daniel posner, **Institution and ethnic politics in Africa**, Cambridge unirersity, press, 2009, P1 On: www.cambridge.org/us/catalogue.aspisb. 13/03/2017, 15:11.

(3) Andreas Winner, **Facing ethnic conflict**, 2003, P13 On : www.sscnet.us.la.edu/soc/faculty-winner/FEGintro.pdf. 11/04/2017, 19:38.

المطلب الثالث: المقاربة الإثنوواقعية

هيمنت المدرسة الواقعية على نظرية العلاقات الدولية منذ فترة ما بين الحربين، حيث تتميز بسهولة مفهوماتية تتماشى والأفكار الفلسفية التي تتواصل مع هوبز وتيسيداديس وفقا للتقاليد، فعن أفعال الدول متوقفة على الطبيعة البشرية والجغرافية بدلاً من الأخلاق والمثاليات، ويرى مورغانتو وهوفمان وأرون أن النظام الدولي والعلاقات الدولية مثل غابة بداخلها فواعل أساسيون هم الدول والهدف الأساسي هو استمرارية البقاء[1].

وقد جاءت المقاربة الإثنو واقعية كإمتداد للنظرية الواقعية المفسرة للعلاقات الدولية، وضبطت بعد فشل هذه الأخيرة في التنبؤ بالأحداث التي أعقبت انهيار العديد من الدول بعد نهاية الحرب الباردة لاسيما إنهيار جدار برلين، مما نتج عنه تفجير الكثير من الصراعات داخل الدول بين مختلف الإثنيات والقوميات، فالميزة الفوضوية للعلاقات الدولية هي نتيجة طبيعية لسلوكيات الدول، ففي غياب سلطة عليا تعم الفوضى وحالة عدم الاستقرار واللاأمن.

تعد الدولة وحدة التحليل والفاعل الرئيسي في المقاربة الواقعية ومع نهاية الحرب الباردة تغيرت طبيعة التهديدات فظهرت الحاجة الملحة للتكيف مع المعايير الجديدة للظاهرة، فالمقاربة الإثنوواقعية ترى أن الدولة كوحدة للتحليل لم تعُد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة حيث برزت وبشكل لافت الظاهرة الإثنية، إلى جانب عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية للدول بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول المنهارة بحجة حماية الأقليات المهددة بالإبادة[2].

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عنصرين رئيسيين يساهمان في تفعيل الحراك الإثني وهما الخوف واللاأمن.

1. **الخوف:** هناك نوعان من الخوف حسب دافيدلاك وهما:

أ. **الخوف من التجانس:** يقصد به الخوف من هيمنة الآخر ومن سيطرة ثقافة الأغلبية، مما ينجر عنه تآكل ثقافة الجماعة الإثنية قليلة العدد، وانصهار الجماعة الإثنية الصغيرة في المجموعات الكبرى.

---

[1] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص ص33-34.

[2] Jack Donnelly, **Realism and international relations**, Cambridge university press, 2006, P09.

ب. **الخوف على الحياة والبقاء:** ينتج أساسًا من التهميش وانتهاك الحقوق، ومن التمييز العرق أو الديني أو اللغوي الذي يؤدي إلى الشعور بالخوف من القضايا على الحياة ويتجلى هذا النوع من الخوف في حالة غياب الانسجام بين الجماعات الإثنية داخل الدولة الواحدة[1].

2. **اللاأمن:** يعرف باري بوزان الأمن بقوله: « لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نُظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر»[2].

ترى المقاربة الإثنوواقعية أن المعضلة الأمنية هي السبب الرئيسي لنشوب النزاعات وهي العائق الأكبر في إيجاد الحلول، لأن الولاء إلى الجماعة الإثنية في حالة النزاعات يزداد وتصبح الهوية الإثنية أكثر تجسُدًا بمشاعر عميقة، وهذا ما يأزم المعضلة الأمنية والحل الأنجع حسب الإثنوواقعيين وهو الفصل بين المجموعات لتفادي الاحتكاك والتصادم، حتى يتم معالجة المعضلة الأمنية والتقليل من الصراعات أو القضاء عليها، فالحلول تُمكن من تقاسم السلطة وإعادة بناء الدولة بين مختلف الجماعات الإثنية، وفي هذا الاتجاه يُطبق باري بوزان المعضلة الأمنية على النزاعات الإثنية على افتراض أن منطلق انهيار الدولة أو إعادة الهيكلة، غالبًا ما يكون نتيجة عمل هذه المجموعات الإثنية على ضمان بقائها بوسائلها الخاصة[3].

وقدم بوزان Posen أربعة أسباب رئيسية تشرح حدة المعضلة الأمنية في النزاعات الإثنية وهي:[4]

- ميزة الهجوم من الدفاع.
- صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للجماعات.
- عدم انهيار الدولة متعددة الإثنيات، سلوك الجماعات الأخرى يمكن أن يؤدي بسهولة إلى أفعال مقلقة.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** (تر: وليد عبد الحي)، المؤسسة الجماعية للكتاب، 1985، ص62.

[2] Lake David, A. Rotchild Donald, **The internationam spread of ethnic confict Fear diffusion**, and escalation. Princeton, N. J, Princeton university press, 1998, P08.

[3] جون بيلس، ستيف سميث، « عولمة السياسة العالمية »، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، 2004، ص414.

[4] عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، ص3. متحصل عليه من الموقع: www.geocities.com/adelzeggah/recon/html 2017/04/12، على الساعة 20:00.

- صعوبة التفريق بين أركان الدولة باستعمال الهوية الإثنية هذه العناصر، تؤدي إلى زيادة الخوف والقلق لدى الجماعات وتؤدي في الغالب إلى نشوب نزاعات إثنية بين الجماعات.

ويمكن انتقاد الحلول التي جاءت بها المقاربة الإثنوواقعية لمعالجة المعضلة الأمنية حيث أن:[1]

- لا تقبل الجماعات الإثنية بتهجيرها من أراضيها ثم إلى أين يمكن أن تهجّر.
- محاولة نقل الأشخاص يؤدي حتما إلى صدامات ونزاعات؛ وبالتالي هذا التوجه يؤزم المشكلة ولا يحلها.
- عملية تهجير الجماعات الإثنية لمنع التصادم والاحتكاك فيما بينها، يطرح تساؤل حول الوقت (الفترة الزمنية) الملائم لهذه العملية.

المطلب الرابع: المقاربة البنائية Constructivism

إن أول من استعمل مصطلح " البنائية "، هو نيكولاس أونيف Nicalas Onuf في كتابه World of ourmaking وكان ذلك في فترة نهاية الحرب الباردة، وأشار إلى أهمية المعايير في إرشاد سلوك الفاعلين الدوليين وبناء الحياة الدولية شكل عام.

تركز المقاربة البنائية على تأثير الأفكار وهي تعكس اتجاه جديد يهدف إلى الاستفادة من كل المساهمات النظرية لبناء نظرية متكاملة في العلاقات الدولية، من خلال تكريس التصور البنائي الذي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية بنية (Structure) وعضو Agent وإمكانية إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات[2].

النظريات البنائية متعددة، ولا تقدم تصورًا موحدًا لتوقعاتها حول القضايا المطروحة، فهناك اتجاه يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تعويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية، نشير هنا إلى أن بعض أنصار الاتجاه البنائي يرون أن مبادئ ومعايير القانون الدولي الآمرة والملزمة أدت إلى اختراق وإضعاف المفاهيم التقليدية للسيادة، وعليه فإن هذا الاتجاه يركز على دور الضوابط والمعايير الدولية، والتحليل البنائي في تفسير تصاعد حدة النزاعات الدولية بعد

---

[1] Barry R.Posen, **The Security dilemma and ethnic conflict**, survival, n1, v0/03 spring 1993, PP27-39.

[2] عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية، فحص وافتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي.** ص02 متحصل عليه من الموقع:
www.geocities.com/adelzeggagh/irappraches-intervention.html 2017/03/15، على الساعة 21:20.

فترة الحرب الباردة مرتبط بالهوية، ففي حالة فشل الدولة في أن تكون إطار جامعًا لهوية مشتركة تضم جميع مواطنيها فإنهم يجبرون إلى حلول بديلة وفي هذا الإطار فالانتماء الإثني يعد البديل الأكثر فاعلية إلا أن التفاعل بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى الفوضى والنزاع والصراع[1].

إن التصور البنائي يقوم على تفسير العلاقة المتبادلة بين البنية والعضو وينسحب هذا التحليل على الهوية التي تمثل المتغير الحاسم في استقطاب الأطراف كونها تؤطر العمل المجموعاتي، فالعضوية هي بناء مستمر التشكل كما يفترضه البنائيون وذلك من خلال التفاعل الاجتماعي مع الوحدات ذات الصلة، فقد تزايدت حدّة النزاعات الإثنية التي تتركز حول متغير الهوية في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وذلك بشكل مميز مقارنة بفترة الحرب الباردة كما تنبأ به صامويل هانتغتون.

وبخلاف المقاربة النشوئية التي ترجح النزاع الإثني إلى الضغائن والأحقاد التاريخية التي تركزت في دائرة الأفراد، فإن الاتجاه البنائي يرى أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبقًا، بل تحكمي يديره القادة (الاتجاه الوسائلي) أو الأنظمة الاجتماعية أو الظروف، وفي هذا الصدد يقول "Fearon " إنّ بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل:

- المنطق الخطابي السائد.
- الاتجاهات أو الميول الخبرية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.
- طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى.

تتحكم النخب في هذه العوامل سعيًا لتحقيق مصالحها حيث تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات الإثنية ويزيد من المواجهة مع الآخر، فالهوية تعتبر عامل إيديولوجي تضع النخب لتأسيس علاقات تنازعية مع المجموعات الأخرى، فالهوية تعتبر بناء اجتماعي يتشكل باستمرار عند الخطابات الاجتماعية الناقدة التي يقوم بها القياديون قصد صياغة مفاهيم وإعادة تفسير حقائق سابقة أو حتى تلفيق قصص خيالية لتدعيم آرائهم[2].

يرى أنصار الاتجاه البنائي، أن النزاعات الداخلية هي نتاج لهشاشة الهوية الإثنية، بناءًا على الخطاب الإيديولوجي والنفسي للقادة الإثنو- سياسيين، ولكي تحدث أزمة هوية يجب توفر مجموعة من العوامل المساعدة على انفجار النزاع والتي يلخصها Francois hualt في ثلاث أزمات وهي:

---

[1] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص32.

[2] عادل زقاع، مرجع سابق، ص03.

1. الأزمة الاجتماعية الاقتصادية:

حيث أن حدّة التوتر وعدم الاستقرار تزداد تفشي ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية وهو ما يدفع بتحريك المطالب الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، فتبرز من خلالها النزاعات داخل الجماعات الإثنية وفيما يليها سعيًا منها لتحقيق البقاء في المجتمع[1].

2. أزمة دولة:

إن الدولة التي تفشل في تلبية حاجيات مواطنيها وتعمل على خدمة مصالح فئوية ضيقة وتعجز عن ممارسة وظائفها الدولية بفعالية هي دولة ضعيفة ويسيطر عليها الجماعات والعامل الإثني، حيث يؤدي التمييز بين الجماعات الإثنية إلى نزاع حول الهوية، فتظهر الحاجة الملحة للمطالبة بالحقوق السياسية نتيجة لسياسة الإقصاء التي يمارسها النظام السياسي ضد مختلف الأقليات.

3. أزمة التجانس الداخلي الإثنو- ثقافي:

إن زيادة الفوارق الاجتماعية بين الجماعات الإثنية تزيد من حجم عدم التفاهم وانعدام التجانس الداخلي الذي يؤجج الأحقاد والكراهية ويولد العنف والنزاع ويجعل الإثنيات تعيش منغلقة على نفسها في نفس المجال الجغرافي الذي تتواجد فيه، مما يؤدي إلى تعمق ظاهرة تقسيم الجماعات الإثنية بين " أهل البلد والغرباء " وبين " داخل الجماعة وخارجها "[2].

ويعتبر البنائيون أن الهوية كظاهرة طبيعية، ليست مصدرًا للعنف وللصراعات الإثنية، وإنما طريقة توظيفها من قبل القادة السياسيين هو السبب الرئيسي في حدوث أزمة الهوية داخل المجتمع.

لم تسلم المقاربة البنائية من النقد، بسبب عدم تحديدها للفاعل الرئيسي والفاعل الثانوي في النزاع الإثني هل هو داخلي متمثل في النخب أو الجماعة الإثنية أم هو خارجي ممثلا في الدول، ومع ذلك تقدم المقاربة البنائية نموذجًا مفتوحًا فتحديد الفواعل ومستوى التحليل يرتبط أساسًا بالحالة المدروسة، فهناك نزاعات عرقية تلعب فيها الفواعل الداخلية دورًا أساسيا مثل النزاع العرقي في الباسك وايرلندا والسودان... وهناك نزاعات عرقية تلعب الفواعل الخارجية فيها الدور الرئيسي على غرار النزاع في كثير... [3].

---

[1] إكرام بركان، « **تحليل النزاعات الدولية المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**»، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص49.

[2] عادل زقاع، مرجع سابق، ص ص27-28.

[3] دندان عبد الغاني، **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية إطار نظري وايستسمولوجي**. متحصل عليه من الموقع: download.mrkzy.com/do.php ?down=786207 بتاريخ 2007/03/07، على الساعة 21:40.

نشير هنا إلى أن هناك مقاربات أخرى فسرت الظاهرة الإثنية من زوايا مختلفة والتي يمكن أن نذكر منها:

- **مقاربة الحاجات الأساسية:**

تقوم هذه المقاربة على أن كل إنسان لديه احتياجات أساسية لابد من إشباعها، تشمل الاحتياجات والجوانب المادية كالسكن، العمل؛ وتشمل كذلك الجوانب المعنوية كالحاجة للحرية والعدالة والأمن، وتحدث النزاعات أو تزداد حدتها عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن تلبيتها أو أن هناك أفراد أو جماعات تحول دون إشباعها[1].

- **مقاربة الحرمان النسبي:**

ترى هذه المقاربة أن نسبة النزاع والصراع تكون كبيرة عندما تكون هناك مجموعات إثنية معينة تعاني الحرمان في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالتفاوت بين المجموعات في الحقوق والشعور بالإقصاء والتمييز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تحظى بالاحترام والتقدير، يؤدي إلى انفجار الأوضاع ونشوب الصراعات والحروب، وقد استخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة من أربعينات القرن الماضي في كتاب الجندي الأمريكي " The American Sclidier " الدلالة على مشاعر الجندي الذي يفتقر إلى مركز ما[2].

- **مقاربة الأمن المجتمعي:**

يرى باري يوزان، أن المأزق الأمني ينتُج من إحساس مجموعة إثنية ما باللاأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشركها نفس الإقليم، فغياب الأمن المجتمعي مرتبط أساسا حسب مولر" Muller " بعدم قدرة المجموعة الإثنية المحافظة على خصوصيتها في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين، وهذا ما يجعل من الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي وقد لخص " وايفو" تصنيف " بوزان " في شقين أساسيين: الأمن القومي والأمن المجتمعي، الأول يعني به السيادة وبقاء النظام والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع.

---

[1] ايدابير أحمد، « **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي– دراسة حالة مالي–**»، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص101.

[2] تيدروبرت جير، **لماذا يتمرد البشر؟**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص68.

- **مقاربة الأمن الإنساني:**

إن أمن الفرد مرتبط بأمن المجتمع، فمقارنة الأمن الإنساني تعني " التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة " وهذا حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 1994م، وقد ذكر التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي[1].

[1] مرجع سابق، ص ص80-81.

خلاصة وإستنتاجات:

تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المصطلحات المتعلقة الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها، فالإثنية ظاهرة تاريخية قديمة قدم الإنسان، فالرابطة الإثنية وراثية وليست مكتسبة لكي تستمر وتبقى فهي تعتمد على عوامل بيولوجية تطبع البيئة الخاصة بالظاهرة، التي تمُد كل جماعة إثنية بخصوصيتها ودوافع قيامها التي تميّزها وتفرقها عن الجماعات الأخرى، وهذا ما يولد الصدام والاحتكاك بين الجماعات ذات الثقافات المختلفة، فتتجلى ظاهرة النزاعات الإثنية، ومن أجل فهم هذه الظاهرة في إفريقيا تناولنا أهم المقاربات المفسرة لأسباب اندلاعها، فالمقاربة النشوئية أرجعت سبب النزاع الإثني إلى الاختلافات التاريخية المتراكمة بين الجماعات الإثنية وارتبط الحراك الإثني داخل الدولة لعنصر التجانس الذي يجمع الإثنية الواحدة، التي تتقاسم نفس الأصل المتمثل من الصفات الوراثية والجيولوجية الموروثة من الأسلاف، في حين أن المقاربة الوسائلية ترتكز على اكتشاف الجماعة الإثنية لذاتها من خلال ازدياد الوعي بين أفرادها نتيجة تفاعلهم مع الجماعات الأخرى داخل الدولة قصد إيجاد المكانة المناسبة لهم داخلها.

أما المقاربة الإثنو–واقعية فركزت على عنصر الخوف، المرتبط بعملية إدراك الطرف الآخر على أنه تهديد فعلي، وهذا ما يؤدي إلى المشكلة الأمنية واللاأمن ورغبة كل جماعة إثنية في اكتساب مزيد من القوة تفوق نظائرها من الجماعات الأخرى.

أما المقاربة البنائية، فهي تفرض أن الهوية هي بناء مستمر التشكل عبر التفاعل الاجتماعي وأكدت هذه المقاربة أن النخب هي المسؤولة عن الحراك الإثني وخلفيته ممثلة في الاختلاف الإثني، ففي حالة فشل الدولة في أن تكون إطار الهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم قد يلجئون إلى أطر بديلة قد تؤدي إلى العنف والفوضى.

إن ظاهرة التعدد الإثني معقدة وعميقة قد فتفسيرها يتطلب الإلمام بمختلف المقاربات النظرية التي قدمها الباحثين كأخطر نظرية مفسرة لظاهرة التعددية الإثنية للإلمام بالظاهرة وتشخيص أسبابها الرئيسية والثانوية المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للجماعات الإثنية وحتى تتمكن من بقاء تصور فعّال حول الحلول الملائمة لمعالجة النزاعات الإثنية والتقليل منها أو العمل على احتوائها وتحقيق التعايش السلمي للجماعات الإثنية داخل الدولة الواحدة.

الفصل الثاني:

إستراتيجيات إدارة التنوع الإثني

المبحث الأول: دور الدولة القومية في إدارة التنوع الإثني

المطلب الأول: الاستيعاب

المطلب الثاني: الاندماج

المطلب الثالث: إستراتيجية تقاسم السلطة

المطلب الرابع: الإستراتيجية القسرية

المبحث الثاني: دور المؤسسات في إدارة التنوع الإثني

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في إدارة التنوع الإثني

المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة

المطلب الرابع: دور المنظمات غير الحكومية

المبحث الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في إدارة التنوع الإثني

المطلب الأول: الأحزاب والتعددية السياسية والاجتماعية

المطلب الثاني: المجتمع المدني

المطلب الثالث: أطباء بلا حدود

إن التنوع الإثني ظاهرة مجتمعية تكاد تكون حتمية فلا يكاد أن يخلوا أي مجتمع من التعدد، فالتنوع الإثني قد نجده في المجتمعات المتخلفة، كما نجده في المجتمعات المتقدمة فلا يوجد مجتمع متجانس ثقافيا، لغويًا ودينيا تمامًا، بل لابد من قدر معين من التنوع الذي يُعد ميزة يتميز بها مجتمع ما.

يُقصد باستراتيجيات إدارة التنوع الإثني الفلسفات العامة الظاهرة والحقية التي تتبعها النظم والمؤسسات الدولية والفواعل غير الرسمية في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها، وسنركز في دراستنا هذه على أهم الاستراتيجيات المتمثلة في الاستيعاب، اقتسام السلطة، الاستئصال، الترحيل...، وتتفاوت استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية فيما بينها من حيث القيم وآليات التعامل بين الجماعات، درجة التسامح ودرجة الاعتماد على أدوات القسر والعنف، وهنا يمكننا الحديث عن نمطين بارزين من الاستراتيجيات " تساوميّة، قسرية " لإدارة ظاهرة التعددية الإثنية.

المبحث الأول: دور الدولة القومية في إدارة التنوع الإثني

يُفسر" كرافورد بونغ " علاقة التعددية بالدولة القومية ذات السيادة والنظام السياسي القائم فيها، حيث يعتمد مفهوم التعددية على التفاعل بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل بين الجماعات المختلفة التي ينشغل فيها المجتمع والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية ومن حيث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ومفاهيمها السياسية[1].

إن انتهاج الاستراتيجيات المناسبة لإدارة التنوع الإثني على مستوى الدولة، يتطلب معرفة مطالب الجماعات الإثنية التي تسعى إلى تحقيقها بالإضافة إلى نوع وطبيعة تلك الجماعات، فتعامل الدولة مع الجماعات التي تسعى إلى الانفصال، سيختلف حتما مع الجماعات التي تسعى إلى الاندماج داخل الدولة. إلى بيئة وفلسفة نظامها السياسي ومعتقداتها الفكرية والقيمية دور بارزًا وموجه لسلوك الدولة في التعامل مع الجماعات الإثنية، فقد تلجأ إلى الاستيعاب أو لتقاسم السلطة مع مختلف التركيبات الإثنية في المجتمع، كما أنها قد تلجأ إلى الأساليب العنيفة.

المطلب الأول: الاستيعاب

انتهجت العديد من الدول الإفريقية إستراتيجية الاستيعاب في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، من خلال فرض الاندماج الطائفي الإثني، يهدف تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه كافة الجماعات العرقية في إطار الجماعة الوطنية الواحدة أين تلغى وتنتفي بذلك أغلب أو كل أشكال الولاءات القبلية، العشائرية والدينية، ويعلو عليها الولاء الوطني القومي، بحيث يكون فرض الاستيعاب بكافة الوسائل المتاحة، التعليمية والثقافية وغيرها[2].

تسعى الدولة باعتمادها على إستراتيجية الاستيعاب في إدارتها للتعددية الإثنية إلى توحيد المجتمع بإلغاء الاختلافات بين الجماعات واحتوائها، من خلال التركيز على القواسم المشتركة من أجل تكوين مجتمع واحد تسوده هوية ثقافية وطنية مشتركة، حيث تسعى الجماعات القومية لتبني سياسة إستيعاب الجماعات الفرعية أو الضعيفة التي تنصهر في بوتقتها.

---

[1] جابر سعيد عوض، « مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة »، الكويت: بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993، ص15.

[2] بهاء الدين مكاوي، « استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان– المستقبل العربي»، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 362، أفريل 2009، ص103.

فالإستيعاب يقصد به فقدان مجموعة ما جزء من هويتها الأصلية عن طريق تشجيعها على اعتماد ثقافة الأغلبية، فتهدف هذه الإستراتيجية إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعي إلى إستيعاب الجماعات الإثنية الموجودة في إطار الهوية العامة التي تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع[1]، أو ذوبانها في الهوية الوطنية وليس فقدانها تمامًا وفي هذا الإطار يشير بعض الباحثين إلى عدة أنماط للسياسة الإستيعابية منها:

أ. **الاستيعاب الثقافي:** حيث تذوب الثقافات الخاصة في إطار ثقافة الجماعة السائدة ويؤكد مؤيدو هذا الاتجاه أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق هذا النمط من الاستيعاب من خلال السياسات التالية:

- الاعتماد على نظام تعليمي واحد داخل الدولة، وإلتحاق أبناء الجماعات الإثنية المختلفة بهذا النظام التعليمي.
- إخضاع جميع المتمدرسين مهما كانت انتماءاتهم الإثنية لمناهج وأساليب تربوية موحدة.
- توظيف الدولة لكل ما تملكه من قدرات وإمكانات إعلامية وسياسات عامة (توظيف، إعلام...) لدمج الجماعات الإثنية وتأكيد سياسة الاستيعاب.

إن اعتماد هذه السياسات وخاصة التعليمية يُمكن من تنشئة الأبناء (المتمدرسون) على لغة وتقاليد واحدة[2].

ب- الاستيعاب المادي: يهدف هذا النوع من الاستيعاب إلى صهر الهويات الإثنية، أما داخل هوية موجودة (كالهوية الروسية في الإتحاد السوفياتي سابقًا، والهوية الصربية في يوغسلافيا) أو داخل هوية جديدة كالهوية الوطنية بالنسبة لمعظم الدول في مرحلة الاستقلال عن الاستعمال أو تحقيق الوحدة[3].

ويرى الباحثون، أن أحد أهم مؤشرات هذا النوع من الاستيعاب هو زيادة التزاوج بين الجماعات الإثنية على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين الجماعات الإثنية ثم زوالها[4].

---

[1] روبرت جار سيمونز، « لون البشرة وأثره في العلاقات الإنسانية ». (تر: علي عزت الأنصاري)، القاهرة: الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، عدد 521، د.ت، ص371.

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص129.

[3] Mc Garry, John and Brendan O'Leary (Eds), **The Politics of ethnic Conflict regulation**, London Routledge, 1993, P17.

[4] حمدي عبد الرحمان، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص57.

ج- الاستيعاب المؤسسي: يقصد به؛ قيام المؤسسة اجتماعية وسياسية واقتصادية على أسس غير إثنية أين يتم إدماج أو توظيف الأفراد من مختلف الجماعات على أساس الكفاءات والتخصص والحاجة تكريسًا لمبدأ المساواة والعدالة بين الموظفين داخل الدولة[1].

إن عملية إستيعاب عن طريق المؤسسات تستهدف تلبية احتياجات الأفراد والحصول على رضاهم وموافقتهم على مبدأ التعايش مع غيرهم من الأفراد المنتمين إلى إثنيات مختلفة تكريسًا لهوية مدينة جديدة[2]. وهو أهم استيعاب لتحويل الدولة من دولة إثنية إلى دولة مؤسسات.

نشير هنا أن سياسات الاستيعاب تحكمها عدة معايير تجعلها عملية فعالة من جهة وقد تفشل في تحقيق أهدافها من ناحية أخرى تنجر عنها نتائج عكسية، ومن الاعتبارات التي ترتبط بفعالية سياسة الاستيعاب نذكر مثلا:

- إدراك الجماعات الإثنية المختلفة والمستهدفة للدوافع والأسباب الكامنة وراء تلك السياسات الإستيعابية.
- اتفاق الجماعات المتمايزة إثنيا على أهداف مشتركة وتحديدهم لعدو مشترك في حالة وجود أعداء، فوجود عدو مشترك يمكن أن يكون عاملاً مهما لنجاح سياسة الاستيعاب، فمثلا في جنوب إفريقيا فحكومة الحزب الوطني ترى أن جميع أفراد الجماعات البيضاء ليست حزبًا واحدًا فقط، مستفيدون من سياسة الفصل العنصري وذلك لكسب تأييد الجماعات البيضاء ودمجها في سياستها في مواجهة الجماعات الأخرى.

ومن منظور آخر؛ وفي حالة تشبث وإصرار الجماعات الإثنية نحو مزيد من الاستقلال وعدم الاكتفاء بما حققته في المساواة والعدالة وتساوي فرص العمل والحركات، ورغبتها في أن تكون لها حكومة مستقلة وهذا ما يجعل تلك السياسات الإستيعابية قد تفشل في تحقيق أهدافها، كما هو الحال في حالة إصرار جماعة على إستيعاب غيرها من الجماعات في كيان واحد، من خلال بسط هيمنتها الاجتماعية والثقافية واللغوية عليها، ولكن في كثير من الأحيان تواجه هذه السياسات بالتمرد والرفض المطلق من قبل الجماعات المستهدفة التي ترى في الاستيعاب هو تدمير لثقافاتهم الخاصة وطمس لهويتهم الشخصية، فتلجأ الجماعات المغلوبة للشكاوي الدولية مطالبة بالجماعات الثقافية وترفض الخضوع والقبول بحتمية

---

[1] حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص57.

[2] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص265.

الاستيعاب، وهو ما يدفعه في بعض الأحيان إلى استخدام العنف والقسر لفرض عملية الاستيعاب الذي يواجه بمقاومة مروجة لشعارات المطالب الانفصالية المبنية على الخصوصية الإثنية.

بالإضافة إلى الاستيعاب المرحلي هو الذي من شأنه أن يفشل عملية الاستيعاب؛ إن تاريخ التوتر الإثني في السودان، الكونغو، رواندا، نيجيريا، يعزز الشعور بعدم الأمان ويدعم حساسية الجماعات الإثنية المستهدفة من سياسات الاستيعاب، حيث ترى فيها فرص هيمنة من قبل الجماعات المسيطرة للاستحواذ على السلطة والقوة[1].

ويمكن تلخيص وتمثيل آليات الاستيعاب الثلاثة في الجدول التالي:

جدول رقم(01): يبين أنماط آليات الاستيعاب

إستيعاب ثقافي	إستيعاب مادي	إستيعاب مؤسسي
تذويب الثقافات المختلفة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة المسيطرة يعمل مؤيدو هذا الاتجاه على تقليص حجم الاختلافات بين الجماعات الإثنية في ظل امتلاك النظام لأدوات تحقيق سياسات الاستيعاب	اكتساب هوية جديدة من خلال صهر الهويات العرقية داخل الهوية المراد سيطرتها. ويرى بعض الباحثين أن أحد أهم عوامل نجاح هذا النمط هو زيادة التزاوج بين الجماعات العرقية على نحو يؤدي إلى إزالة الفوارق بين هذه الجماعات تدريجيا.	إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية

المصدر: وفاء لطفي حسين عبد الواحد، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراف والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتين الأفارقة والزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق**، القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص.46.

المطلب الثاني: الاندماج

يقصد بالاندماج؛ وجود استعداد قبول من طرف أفراد الجماعات المتمايزة إثنيا بكافة الوظائف التي تؤديها المؤسسات والهيئات الرسمية بمقابل حماية حقوقهم اللغوية والدينية والثقافية، وكذلك في سبيل الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص131.

عرفت سياسات إستراتيجية الاندماج تطورًا واضحًا في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، بعد انتشار حركات التحرر واستقلال الدول الإفريقية وبروز (معضلة) الدولة الوطنية حديثة التكوين، حيث اتسمت عملية الاندماج بكثير من مظاهر البيروقراطية اتجاه المؤسسات والإدارات المركزية والرئيسية المتمركزة في عواصم الدول على حساب المناطق الأخرى، حيث شملت معايير صنع الدولة حديثة النشأة وفق إستراتيجية اندماج السياسات التالية:

- تركيز أجهزة الحكم الإدارية المركزية في العاصمة المركزية .
- وضع نظام ضرائب وسياسة مالية موحدة.
- بناء نظام اتصال واحد.
- تكوين كوادر وإطارات من الموظفين المهرة في المؤسسات الإدارية الرئيسية.
- وضع قانون موحد مركزيًا ونظام للمحاكم إقليميا.

تعد إستراتيجية الاندماج هي الإستراتيجية المفضلة في تحقيق الديمقراطية المستمرة بالدول ذات المجتمع التعددي الثقافي[1].

هناك عدة أمثلة عن تطبيق نموذج الاندماج الوظيفي في إفريقيا، ففي السودان مثلا نميز فترة بداية تطبيق الاندماج الوظيفي ابتداءً من الحكم المايوي (1969-1985) تحت قيادة الرئيس جعفر (النمري) من خلال تطبيق نظام الحكم الذاتي الإقليمي بموجب اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان، ونشير هنا إلى أن النظام الفيدرالي اعتمد تلبية لمطالب الجنوب بناءًا على توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان، الذي انعقد في الفترة (9 سبتمبر إلى 21 أكتوبر 1989) بدعوة من مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني، كما وقعت الحكومة اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان على أساس إعطاء وضع خاص للجنوب فيما عرف بدولة واحدة بنظامين[2].

لم يعرف السودان الاستقرار الأمني والسياسي إلا في فترتين كانت الأولى عند توقيع اتفاقية أديس أبابا 1972 إلى غاية 1983م تاريخ إعلان الرئيس النميري على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى إلغاء نظام الحكم الذاتي الإقليمي ودخول البلاد في دوامة عنف جديدة.

---

[1] فيروز محمد علم الدين، « **دور الفيدرالية في إدارة المجتمع المتعدد الإثني في بلجيكا** »، مذكرة ماجستير، (قسم الجغرافيا، غير منشور، جامعة القاهرة، 2007)، ص86.

[2] بهاء الدين مكاوي، إستراتيجية إدارة التنوع الإثني في السودان، مرجع سابق، ص105.

أما الفترة الثانية؛ فكانت عند إقرار النظام الإتحادي مع وجود حكومة الإنقاذ الوطني للسلطة، وتحقق هذا السلام والاستقرار الأمني من خلال الأدوات التي استخدمها كلا النظامين، والتي اهتمت بمسألة التنوع وضمان حقوق الإثنيات الثقافية من خلال نصوص دستورية ملزمة، وكذلك إقامة نظم إدارية تراعي خصوصية كل إقليم وكل جماعة إثنية تقطن به.

المطلب الثالث: إستراتيجية تقاسم السلطة

تعني هذه الإستراتيجية؛ نمط الحكم، يقوم على مشاركة واسعة للجماعات الإثنية في المجتمع مشكلة إيتلافا حاكما، بحيث تحظى كل جماعة بنصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يزيد مخاوف الأقليات في المجتمعات ذات التعددية الإثنية في الابتعاد من الحكم في حال تطبيق نظام حكم الأغلبية.

وتهدف إستراتيجية تقاسم السلطة Power Sharing إلى إرساء علاقات التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع وفق أطر مؤسساتية تسمح لكل جماعة إثنية من المحافظة على خصوصيتها وهويتها، وقد طبق هذا النوع في هولندا بين البروتسنتات والكاثوليك، كما تقدم سويسرا مثلا نموذجيا في تقاسم السلطة[1].

يتخذ اقتسام السلطة عدة أشكال، وفق هذا الإطار يميّز الباحثون بين نمطين من إدارة الصراع بين الجماعات المتمايزة إثنيا في إطار تقاسم السلطة هما: الإقترابات التوافقية والإقترابات الاندماجية؛ من خلال الاستناد إلى ثلاث متغيرات والمتمثلة في: التقسيم الإقليمي للسلطة، قواعد اتخاذ القرار، السياسات العامة المتعلقة بتوزيع الموارد.

وتتمثل سياسات المقاربة التوافقية فيمايلي:

- إقامة نظام فيدرالي على أسس إقليمية أو إثنية؛
- الإعتراف بحقوق جماعية للمجموعات الإثنية غير الانفصالية؛
- تبني التمثيل النسبي في الوظائف المختلفة وفي النظام الانتخابي؛
- الإقرار بالاستقلال والأخذ بترتيبات الكونفدرالية للجماعات الإثنية؛

وتتمثل سياسات المقاربة الاندماجية لإدارة الصراع في:

- الأخذ بنموذج الدولة الموحدة المركزية؛
- إقامة مؤسسات تنفيذية وتشريعية وإدارية على أسس حكم الأغلبية؛

---

[1] حمدي عبد الرحمان، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998، ص73-74.

- إقامة نظام فيدرالي مختلط على أسس غير إثنية؛
- إتباع سياسات عامة غير إثنية التوجه؛
- تبني نظام انتخابي يشجع على إقامة تحالفات انتخابية غير إثنية.

ويؤكد أنصار إستراتيجية تقاسم السلطة لاسيما في صورتها الفيدرالية، على أن نجاح تلك الإستراتيجية يزداد في حالة استقلال كل جماعة إثنية لوحدة إقليمية متميزة عن غيرها من الجماعات، حيث تتحول التعبئة السياسية اتجاه الحكومات المحلية، بدلا من اتجاهها صوب الحكومة المركزية الوطنية، بالإضافة إلى جعل التنافس داخل الجماعات أكثر منه بين الجماعات على نحو يحفف الضغط والعبء على الحكومة الوطنية. وهذه الأخيرة تمنح الجماعات الإثنية المحلية قدرًا من الاستقلال الذاتي بما يقلل من مخاطر الضغط من أجل المشاركة في السلطة المركزية أو تبني خيار الانفصال.

نشير هنا إلى أن حالات اللجوء إلى إستراتيجية تقاسم السلطة محدودة بالرغم ما تضمنته من إمكانيات لإدارة الصراعات في المجتمعات المتعددة إثنيا، حيث فشلت هذه السياسات في نيجيريا وجنوب السودان وتصاعدت مخاطر تطبيقها في جنوب إفريقيا خوفًا من مخاطر المطالبة بالانفصال[1].

إن الحديث على نظام فدرالي في إطار إستراتيجية تقاسم السلطة، يشير إلى نظام سياسي يشمل نوع من المشاركة في السلطة بين نظام الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات، وكل نظام ينال حصته من الموارد طبقًا لحاجاته[2].

ويمكن أن نقدم تعريفا عامًا للفيدرالية على النحو التالي: « هي تجمع لعدة دول تتخلى عن جزء من سيادتها لصالح الدولة الفيدرالية والتي تشارك الولايات الإقليمية في إعداد القوانين وفق مبدأ المشاركة، مع تمتعها في نفس الوقت باستقلال ذاتي واسع يمكنها من تسوية مسائلها الخاصة »[3]. وليس شرطًا أن تكون دول بل حتى أقاليم أو مقاطعات.

ومن خلال هذا التعريف؛ فالفدرالية كنظام يعترف بالتنوع الإثني يقوم على ثلاثة مبادئ وهي:

أ- مبدأ الوحدة: يتجلى هذا المبدأ من خلال:

- وحدة الشعب، الجيش، الجنسية، الإقليم؛

---

[1] محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية إدارة الصراعات...**، مرجع سابق، ص ص132-136.

[2] سيلين أوكلير، « الفدرالية مبادئها، مرونتها وقصورها »، **مجلة الإتحادات الفيدرالية**، كندا: العدد 05، عدد خريف 2005، ص03.

[3] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**. بيروت: مكتبة لبنان، 2004، ص249.

- بروز الدولة الفيدرالية كدولة واحدة على الصعيد الدولي؛
- الدستور الفدرالي، يؤكد على وحدة كيان الدولة الفيدرالية، ويمنع احتمال الانفصال[1].

ب- مبدأ المشاركة: يقصد بها مساهمة الجماعات الإثنية المتعددة من خلال مثليها في إعداد القرارات والقوانين فمشاركة الأقاليم هي تجسيد للتوازن بين المركز والأطراف وفقا لمتطلبات المصلحة العامة والمصالح الخاصة للأقاليم[2].

ج- مبدأ الاستقلال الذاتي: يقصد به؛ تمتع الأقاليم الإتحادية باستقلال ذاتي وحرية إدارة شؤونها الداخلية وفقًا لمبادئ الدستور الفيدرالي، حيث تُسن القوانين وفق لخصوصية كل إقليم ثقافيا ودينيا مع مراعاة عدم التعدي على خصوصيات المجموعات الأخرى[3].

رغم ما يقدمه النموذج الفدرالي في إدارة التعددية الإثنية، إلا أن بعض الباحثين يرون أن الفدرالية هي مرحلة أولى تجاه الانفصال والاستقلال نظرًا لما تقدمه للأقاليم من حرية وحماية واستقلالية، كما أنه يصعب تطبيق آلية الفيدرالية لإدارة الجماعات الإثنية المتداخلة في نفس الإقليم بسبب إمكانية سيطرة الأغلبية على الأقليات، مما يؤدي إلى الاحتكاك بين الجماعات[4].

إن تجارب تقاسم السلطة Sbaring Power ورغم ما قدمته من مقاربات وآليات لإدارة التنوع الإثني في العديد من المناطق حول العالم إلا أنها لم تنجح جميعها، خاصة في دول إفريقيا كالسودان، نيجيريا بسبب تعقد التركيبة الإثنية بها وضعف التنشئة السياسية عكس هولندا وسويسرا وبالمقابل نجاحها في هولندا وسويسرا، وعليه فهي تظل واحدة من أفضل الخيارات المطروحة في معالجة النزاعات الإثنية.

المطلب الرابع: الإستراتيجية القسرية

تقوم هذه الإستراتيجية على افتراض وجود مجموعات مهيمنة على باقي الجماعات التي تكون المجتمع نظرًا لغياب القيم والدوافع المشتركة بين تلك الجماعات، مما يدفع بالمجموعات التي تشعر بالظلم إلى المطالبة بالانفصال وإقامة دولة خاصة، مما يدفع الدول ممثلة في الجماعات المهيمنة إلى انتهاج

---

[1] محمد عبد الرقيب نعمان، **الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن**، القاهرة: المنطقة العربية لحقوق الإنسان 2012، ص06. متحصل عليه من الموقع: http//www.hritc.net/cairo/hritc7,pdf في: 2017/03/10، على الساعة 23:33.

[2] المرجع نفسه، ص ص6-7.

[3] دانيال برومبرع، **التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستفز**. لبنان: دار الساقي، 1997، ص ص210-211.

[4] بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة- دراسة في النموذج الماليزي، مرجع سابق، ص170.

آليات قسرية لإدارة التعددية الإثنية لحماية نفسها من خطر تهديدات الأقليات بالانفصال، وتتخذ الأساليب القسرية الأشكال التالية:

أولا: آليات الهيمنة:

تُعد هذه الآلية؛ الأكثر شيوعًا واستخدامًا من جانب النظم السياسية في دول العالم النامي لإدارة التعددية الإثنية، وقد استخدمت من قبل الجماعات الإثنية المهيمنة كما استخدمتها الجماعات الأقلية الحاكمة، والواقع يشير إلى أنّ بعض دول إفريقيا التي أخذت بالنمط الديمقراطي قد مارست هذه الآلية في زيمبابوي مثلا، أين احتكرت الجماعة المهيمنة المؤسسات الديمقراطية، وفي جنوب إفريقيا فرغم الجانب الصوري للديمقراطية إلا أن الأقليات البيضاء فرضت هيمنتها على موارد الدولة مكرسة التمييز العنصري ضد السود[1].

إن آلية الهيمنة تعبر على نموذج الاستيعاب في صورته القسرية من خلال اللجوء إلى سياسات الإخضاع أو العزل والتطويق في مواجهة الجماعات المناوئة للنخبة الحاكمة. فرغم تسويق البعض ودفاعهم عن آلية الهيمنة في كونها البديل الوحيد لحرب أهلية طويلة، إلا أن هذا التبرير لم يلقى تأييدًا لأنه يضفي الشرعية على نظام القمع والاستبداد مما يؤدي معه دورًا عكسيًا فتلبي النزاعات والتمردات لصالح أثنيات ولذلك فهي إستراتيجية فاشلة بامتياز.

ثانيا: آلية التطهير الإثني:

تعد من أقدم سياسات التعامل مع مشكلات التنوع الإثني في مختلف المجتمعات ويقصد بسياسة التطهير الإثني ذلك الإجراء العمدي للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم عن طريق التهجير أو الإبادة الجماعية[2].

وتستهدف سياسة التطهير الإثني التخلص من العناصر الدخيلة المختلفة إثنيا مع الجماعة المسيطرة والقوية داخل إقليم الدولة لإحداث مزيد من التماسك والانسجام داخل الجماعة المهيمنة على الإقليم. تتخذ عملية التطهير الإثني عدة أشكال كسياسة الاستئصال (الإبادة) Génocide، الترحيل الحيوي Forced Transfers، التقسيم.

---

[1] ايدابير أحمد، مرجع سابق، ص ص42-43.

[2] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص139.

أ- **سياسة الترحيل الجبري (التهجير):** يقصد بها اعتماد سياسة الطرد جبرًا للجماعات الإثنية من المناطق التي تعيش فيها ودفعها للعيش في مناطق أخرى داخل إقليم الدولة أو خارجه[1]، وتتم عملية التهجير الجبرية بصيغتين فقد تكون نتيجة قرارًا مستقلا ومنفردًا من النظام السياسي الحاكم (السلطة) في مواجهة جماعات إثنية متعددة أو جماعة واحدة، وتَخلَّت هذه السياسة بوضوح من طرف الصرب في يوغسلافيا ضد الجماعات المسلمة بشكل خاص.

بالإضافة إلى الترحيل الجبري الذي كان بالموصل بالعراق جرَّاء معركة الموصل بتواطئ مع مليشيات شيعية عراقية وإيرانية.

كما أن عملية الترحيل الجبري قد تكون نتيجة اتفاقا بين دولتين، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية بين تركيا واليونان.

يجب الإشارة أن عملية الترحيل الجبري يلجأ لها في الغالب أثناء الحروب سواء كانت محلية (أهلية) أو دولية، كما تظهر بشكل واسع في فترة ما بعد الحروب.

وشهدت القارة السمراء أمثلة واضحة عن عملية الترحيل الجبري، ففي رواندا- في فترة سيطرة الهوتو- اندفعت جماعة التوتسي إلى دول الجوار لاسيما أوغندا والكونغو وبالمقابل حين سيطرة التوتسي على السلطة، فرحلوا مليونين من الجماعات الهوتو من أوغندا وتدفق إليها حوالي 400.000 ألف من جماعات التوتسي.

إن سياسات التطهير الإثني تتزايد في حالة وجود جماعات مختلفة إثنيا وتقتصر إلى السلطة سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا تسعى للمطالبة بالمشاركة في الحكم مثل جنوب السودان، نيجيريا، أوغندا[2].

كما يجب أن لا ننسى ما قام به الاستعمار الأوروبي القديم (فرنسا، بريطانيا) اتجاه المواطنين الأصليين لمستعمراتهم من مذابح ونفي وطرد وتهجير.

---

[1] حمدي عبد الرحمان، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سابق، ص84.

[2] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص141-142.

ب- سياسة الاستئصال: يقصد بها التخلص المتعمد والهادف من جماعات إثنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال القضاء العمدي على الظروف التي تعيقهم على الاستمرار كسلالة أو كبنية اجتماعية[1].

ويرجع التدمير الممنهج للجماعات الإثنية المستهدفة كليًا أو جزئيا إلى دوافع دينية، ثقافية، سياسية أو استعمارية والى أحقاد عنصرية[2]، وتنقسم الإبادة الجماعية إلى عدة أنواع وهي:

1. **الإبادة الجسدية:** وتعني استخدام الأسلحة والغازات السامة في عمليات القتل الجماعي؛
2. **الإبادة البيولوجية:** وتعني القضاء على العنصر البشري ومحاربة السلالة عن طريق عمليات الإجهاض الإجباري للنساء وتعقيم الرجال؛
3. **الإبادة الثقافية:** وتعني المحاصرة الثقافية لجماعات إثنية معينة والتي تشمل محاصرة العادات واللغة ومنعها في الإعلام وكل القطاعات الاجتماعية كالتربية، الصحة، الإدارة...[3].

تكرست سياسات الاستئصال والإبادة الجماعية بشكل واضح في رواندا سنة 1994 بعد اغتيال الرئيس هابياريمانا، حيث سعت جماعات الهوتو المتطرفة والتي ينتمي إليها الرئيس إلى عمليات تستهدف إبادة شاملة لجماعات التوتسي حتى لا يهددوا الهوتي في سلطة رواندا، إلا أن هذه السياسات (الإبادة) فشلت ولكنها رسخت العداء والكره والأحقاد بين الجماعتين، وهو نفس الفشل الذي عرفته سياسة التطهير الإثني في أوروبا بعد الحرب الباردة كحالة يوغسلافيا.

ج- سياسة الانفصال: إن أكبر تهديد يواجهه النظام السياسي ويمس بوحدة الدولة هو المطالب الانفصالية للجماعات الإثنية، وقد يجد النظام السياسي نفسه مجبرًا على التعاطي مع تلك المطالب على ضوء الحسابات التي تقرها مقاربة المكاسب والخسائر في سبيل الاستجابة لمطالب الجماعات الإثنية بالانفصال.

إن الانفصال يعني الوصول إلى مرحلة استحالة التعايش بين الجماعات المتمايزة إثنيا في إطار دولة واحدة، فسياسة الانفصال تعد من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات والصراعات الإثنية.

---

[1] محمود أبو العينين، « إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا »، **مجلة الدراسات الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد59، 2000، ص05.

[2] ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**. بيروت: مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص07.

[3] بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة النموذج الماليزي)، مرجع سابق، ص124.

تشكل المطالب الانفصالية إزعاجًا لدى مختلف الأنظمة السياسية في ظل ما تمثله من تهديد لوحدة الدولة وما تحمله من تحديات إيديولوجية للجماعات المسيطرة في الدولة الشيء الذي يؤدي بالنظام السياسي في أغلب الأحيان إلى مواجهة المطالب الانفصالية باستخدام القوة، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد يؤدي الانفصال لمشكلات متعلقة بالنفوذ والسلطة فيما بين الجماعات المنفصلة والتي يمكن أن تكون أسوأ وأعنف من تلك التي تم الانفصال بسببها عن الدولة الأم[1].

المطلب الخامس: المقاربة الإسلاموتاريخية

يرتبط التنوع في الحضارة الإسلامية ببداية بعثة النبي الخاتم محمد ﷺ حيث تطالعنا كتب السيرة بأسماء للصحابة مثل (سلمان الفارسي، بلال الحبشي، صهيب الرومي، عمار بن ياسر) وكذلك مارية القبطية زوج النبي ﷺ وأم ولده إبراهيم، هذا التعدد العرقي والجنسي كان ينبئ أننا أمام رسالة عالمية تتعلق بجميع بني البشر على وجه الأرض.

وعندما أتى الخلفاء الراشدين وامتدت حركة الفتوحات الإسلامية لتشمل مصر والشام وبلاد فارس وما وراء النهر احتضنت الحضارة العربية الإسلامية ثقافات شعوب تلك البلاد المفتوحة وهضمتها تدريجيا، وشيئًا فشيئًا دخلت الحضارة الإسلامية عناصر يونانية ورومانية وفارسية وهندية فتحولت إلى حضارة عالمية فريدة من نوعها، وما إن جاء العصر الأموي حتى تحقق لتلك الحضارة الفريدة الامتداد الجغرافي الشاسع فامتدت من تخوم الصين شرقا إلى حدود جنوب فرنسا في الغرب.

وما إن جاء العصر العباسي حتى إنتشرت الحركة الفكرية والثقافية وهنا ظهر دور التنوع العرقي جليًا، فقام السوريون وهم السكان الأصليين لبلاد الشام بترجمة الكتب اليونانية في مجالي الطب والفلسفة مستغلين بذلك معرفتهم للغة اليونانية وبذلك استفادت الحضارة الإسلامية من كنوز الإغريق في الطب والفلسفة، كما قام الفرس بترجمة كتب الأدب من الفلسفة إلى العربية حيث قام ابن المقفع بترجمة كتاب كليلة ودمنة من الفارسية إلى العربية، وهكذا لعب التنوع العرقي والثقافي دورًا كبيرًا في إثراء الحركة الثقافية إبان العصر العباسي، حيث كانت العناصر غير العربية حلقة وصل بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى.

وعن طريق الترجمة اقتبست الحضارة الإسلامية عناصر أجنبية من الحضارات الأخرى، فاقتبست الطب والفلسفة من اليونان والأدب من الفرس والتشريع من الرومان وعلم الحساب من الهند.

---

[1] روبرت جار، مرجع سابق، ص ص350.351.

وقد قدمت كل الشعوب التي تنتمي إلى الحضارة الإسلامية علماءً أفذاذ مثل ابن حزم "الاسباني" وابن سينا " الفارسي" والخوارزمي " الفارسي" وابن النفيس " المصري" وهكذا فقد انصهر الجميع في بوتقة الحضارة الإسلامية، واعتبرت العروبة لسانًا وثقافة وليست قومية أو عنصر عرقي.

كما لعب التعدد العرقي دورًا كبيرًا في الدفاع عن أراضي الإسلام والذود عنه. فنسمع أن صلاح الدين صاحب انتصار حطين كان كرديًا، أما قطز الذي دافع عن ديار الإسلام ضد الغزو الهمجي لقبائل المغول فينحدر أصله من خرسان من سلالة ملوك الدولة الخوارزمية، أما طارق ابن زياد صاحب فتح الأندلس فأصله أمازيغي من شمال إفريقيا.

كما قامت دول كثيرة تنتمي إلى شعوب شتى بالدفاع عن أراضي الإسلام، وما إن تموت دولة حتى تسلم لأختها راية الإسلام لتكمل المسيرة، فالسلاجقة الذين أرعبوا الدولة البيزنطية وهزموها في موقعة (ملازكرد) كانوا ينتمون إلى العنصر التركي (العز)، وما إن ذبلت دولتهم حتى قامت الدولة الزنكية بهذا الدور وواكبت تلك الهجمة الصليبية فقام الزنكيون بدورهم في الدفاع عن أراضي الإسلام في الشام، وما إن ضاعت الدولة الزنكية حتى قامت على أنقاضها الدولة العثمانية التركية التي توجت فتوحاتها في شرق أوروبا بفتح (القسطنطينية) عاصمة البيزنطيين، ومن الدولة الزنكية انبثقت الدولة الأيوبية في مصر لترث ممتلكات آل زنكي في الشام وتدافع عن أراضي الشام في مواجهة الصليبيين وتوجت انتصاراتها بنصر خطين، وعلى أنقاض الدولة الأيوبية قامت دولة المماليك التي وقفت في وجه المغول ووقفت في وجه بقايا الصليبيين.

أما في المغرب فكانت دولة المرابطين التي قامت في شمال إفريقيا والتي تنتمي إلى العنصر الأمازيغي، حيث قدمت يد العون لمسلمي الأندلس ضد الخطر الإسباني فكانت معركة (الزلاقة) التي هزم فيها الإسبان بقيادة ألفونسو السادس وانتصر المسلمون أندلسيين وأمازيغ.

وخلاصة القول أن التنوع العرقي والثقافي إذ تم التعاطي معه بشكل ايجابي بمعنى التعددية والتنوع والثراء فإننا نرى نتائج مبهرة على أرض الواقع كالتي شهدتها الحضارة العربية الإسلامية، أما إذا تم التعاطي معه بشكل سلبي كعامل مفتت للأمة فإنه يجزئ الأمة كما حدث في الأندلس في عصر ملوك الطوائف، حيث انقسمت الأندلس إلى اثنتا وعشرون دولة وكان هذا إيذانًا بسقوط الأندلس وانهيارها تمامًا[1].

---

[1] أحمد السعيد، **التنوع العرقي في الحضارة الإسلامية، طريق الإسلام**، متحصل عليه من الموقع: ar.islamay.net بتاريخ 2017/02/25 على الساعة 21:00.

المبحث الثاني: دور المؤسسات في إدارة التنوع الإثني

إن ظاهرة التعددية الإثنية لم تعد محصورة داخل الحيز الجغرافي الذي تتواجد فيه الجماعة الإثنية، فقد صبغت بالعالمية والأولوية لما تمثله هذه الظاهرة من تحديات حول الدولة وتماسك المجتمع وتحقيق التعايش السلمي بين المجموعات المتمايزة إثنيا، سنحاول تشخيص دور المؤسسات الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية ومساهماتها في إدارة ظاهرة التعددية الإثنية.

المطلب الأول: دور المؤسسات الوطنية

أولا: دور المؤسسات التنفيذية، التشريعية والعسكرية في إدارة التنوع الإثني:

تمثل المؤسسات الوطنية أهمية بالغة في إدارة التنوع الإثني من خلال إرساء قيم وأسس التعاقد بين الجماعات المختلفة لتحقيق حدة الصراع والاحتكاك بينها وتوسيع آفاق التعايش المشترك، حيث تشكل المؤسسة التنفيذية، التشريعية والعسكرية أهم المؤسسات الوطنية في إدارة ظاهرة التنوع الإثني في المجتمع.

أ- **المؤسسة التنفيذية:** تلعب المؤسسة التنفيذية دورًا أساسيا في إدارة التعددية الإثنية، فهي الجهة المسؤولة على تنفيذ القوانين الصادرة من المؤسسة التشريعية لخدمة المجتمع ورعاية مصالح أفراد الشعب ويمكن تقسيم المؤسسة التنفيذية إلى قسمين، الأول يشمل الرئيس والحكومة (الوزير الأول والوزراء) والثاني يتمثل في الأجهزة الإدارية الموزعة بين السلطة المركزية وفروعها اللامركزية عبر الولايات والأقاليم والمناطق.

إذ أن المناصب الوزارية والإدارية تشكل مجالا خصبًا للصراع بين الجماعات الإثنية التي تسعى للحصول على أكبر عدد من المناصب وأكثرها ثقلاً ووزنًا تحقيقا لمطالب أفرادها ومصالحها وأهدافها، ففي نيجيريا حاول النظام الحاكم منح الجماعات المختلفة حق التمثيل الوزاري، ووزير على الأقل لكل جماعة إثنية، الأمر الذي يبدو عدم واقعية وصعوبة تنفيذه[1].

إن ضعف المؤسسات السياسية في دول العالم الثالث والدول النامية يمنح للقيادة السياسية موقعًا محوريًا في احتكار السلطة والسيطرة على المؤسسة التنفيذية في جميع خياراتها وتوصياتها، حيث تُعطى

[1] إبراهيم نصر الدين، « مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل»، بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مارس 1981، ص ص61-62.

للقادة السياسيين حرية كبيرة في رسم السياسات وكيفية تجسيدها، الأمر الذي يُكرس أهمية القيادة السياسية في إدارة المجتمع نحو مزيد من الاندماج الوطني والتطور السياسي.

إن دور القيادة في إدارة التعددية الإثنية غاية في الصعوبة إذ يجب على القيادة أن تكون حيادية وتتعامل بعدالة وبنفس المسافة مع جميع الجماعات حتى تصبح موضع ثقة وتأييد من قبل المجموعات المختلفة، فالقيادة السياسية ليست طرف في الصراعات ودورها يكمن في التقليل من الصراعات الداخلية ومنعها من الاتساع[1].

إنّ نجاح القيادة السياسية في مهمتها يقتضي المرونة وانتهاج سياسات التوفيق مع مطالب الجماعات الإثنية على نحو يلبي حاجات المجموعات المختلفة ويضمن الرضا والولاء للدولة غير أنه قد تتغير القيادة من حيادية إلى مؤثرة أو متخيزة.

ب- المؤسسات التشريعية: إن المؤسسات التشريعية؛ تمثل الهيئة المخولة قانونًا صياغة القوانين ومراقبة أداء المؤسسات التنفيذية، وتأخذ السلطة التشريعية نظام المجلس الواحد في بعض الدول ونظام المجلسين في دول أخرى، وتعد القوانين الصادرة عن المؤسسة التشريعية ابرز أدواتها لإدارة التعددية الإثنية في المجتمع من خلال إبراز درجة المساواة القانونية بين الجماعات الإثنية وإضفاء المشروعية على الكيانات الإثنية.

إن مشاريع القوانين المنظمة لعملية الانتخاب تمثل أحد الأدوات الهامة لإدارة التنوع الإثني ومؤشرًا مهما لمدى حيادية النظام السياسي في مختلف الأصعدة المتعلقة بالعملية الانتخابية (إثنية، إقليمية، دينية...).

وتتعلق القواعد المنظمة للعملية الانتخابية بمن يحق له الانتخاب، وكيفية حساب النتائج، وبشروط الانتخاب فبعض الدول تخرق الشروط الطبيعية والقانونية للعملية الانتخابية، كحصر حق الانتخاب في جماعة دون غيرها[2]، كما هو الحال في جنوب إفريقيا في فترة سيطرة الأقليات البيضاء.

---

[1] جلال عبد الله معوض، « **ظاهرة التخلف حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي**»، مذكرة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982)، ص ص223-224.

[2] رمزي الشاعر، « الأيديولوجية التجربة وأثرها في الأنظمة السياسية »، **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية**، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، العدد الأول، 1975، ص ص413-414.

تلعب طريقة الانتخاب والتمثيل دورًا في إدارة التعددية الإثنية في مدى تمثيلها للجماعات المختلفة ومدى تكريسها للمصالح الشخصية، ففي حالة الانتخاب الفردي تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر، لتتساوى مع عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس، يكون لكل دائرة نائب واحد حيث يصوت الناخب لمترشح واحد.

أما طريقة الانتخاب بالقائمة ففيها تقسم الدولة إلى عدد صغير من الدوائر كبيرة الحجم تمثل الدائرة في هذه الحالة عدة نواب، ويختار الناخب قائمة من النواب.

وتعرضت طريقة الانتخاب الفردي للنقد، حيث أنها تكرس الإثنية وتغلب المصالح الشخصية والفئوية على المصالح الجماعية والوطنية، في حين يذهب أنصار الانتخاب الفردي إلى أن الانتخاب بالقائمة يضعف من فرصة تمثيل الأقليات في ظل كبر حجم الدوائر الانتخابية.

فبالإضافة إلى الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة يمكن أن نشير إلى دور طريقة الإحصاء وفرز الأصوات في التحكم في درجة تمثيل الجماعات.

إن طريقة فوز المترشح بحصوله على أغلبية الأصوات فيها إجحافًا لمبدأ التمثيل الحقيقي، حيث يستبعد هذا النمط العديد من الجماعات من التمثيل النيابي، وقد واجهت هذه الطريقة معارضة الكثير لتعارضها مع مبادئ الديمقراطية النيابية، حيث تكرس سيطرة السلطة في يد جماعة معينة وتقصي الجماعات الأخرى لذلك انتهجت عدة نظم طريقة لتمثيل البياني لضمان تمثيل مختلف الجماعات، أي أن يكون لكل جماعة نسبة معينة أو عدد معين من المقاعد يتناسب مع حجمها في المجتمع[1].

ج- المؤسسة العسكرية: تعد المؤسسة العسكرية في إفريقيا الأداة الرئيسية في النظام السياسي، ففي كثير من الأحيان يكون قائد الجهاز التنفيذي رئيس الدولة أو الحكومة وزيرًا للمؤسسة العسكرية (وزير الدفاع)، فتملك المؤسسة العسكرية إمكانات كبيرة اتصالية تنظيمية أمنية، الأمر الذي يؤهلها للتعامل بفعالية مع قضية التنوع الإثني في المجتمع، والملاحظ في الدول الإفريقية أن بالهرم الدستوري استعمال مفهوم الظاهرة العسكرية هي أول من يتدخل في حالة فشل القيادة السياسية في السيطرة على الأوضاع في حالة النزاعات والصراعات، وهذا ما يعزز الفرضية التي ترى أن القيادات السياسية المدنية والمؤسسات الحكومية، يتولى القيادة والإدارة بشكل صوري، ولقيادة الحقيقية تحول للمؤسسة العسكرية، وهذا ما يدفع برؤساء الدول النامية وفي إفريقيا بإجراء تغييرات هيكلية على مستوى كل أجهزة المؤسسة

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص148-149.

العسكرية لضمان الولاء وتجنب الحركات الانقلابية، إن سياسات الدول الغربية (أوروبا، و.م.أ، اليابان...) فيما يخص المؤسسة العسكرية ويختلف عن ما هو قائم في دول إفريقيا، حيث تُبعد المؤسسة العسكرية عن ممارسة السياسة وتخضع لسيطرة الحكومة المدنية[1].

ثانيا: الإصلاحات الوطنية لإدارة التنوع الإثني:

إن ظاهرة التعددية الإثنية معقدة وتتعدد أسباب تكوينها وهذا ما يجعل حل النزاع الإثني لا ينحصر في الحلول الأمنية فقط، فلابد من تطوير الديمقراطية ومبادئها في إفريقيا والعمل على دفع الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يقلل من النزاعات الإثنية أو يقضي عليها من خلال تحقيق الاستقرار والتعايش بين الجماعات المختلفة ويحافظ على تماسك ووحدة الدولة وبسط نفوذها على كامل أقاليمها ومواطنيها.

أ- الإصلاحات السياسية:

تولي النخب السياسية أهمية بالغة للتعامل مع مشكلة النزاعات الإثنية، من خلال العمل على تطوير الممارسة الديمقراطية المبنية على تفعيل الديمقراطية التوافقية وتجسيد مبدأ تقاسم السلطة والفدرالية، إن تطبيق هذا المبدأ يصطدم بعدة عراقيل فقد لا ينجح في حالة تقاسم السلطة بين أغلبية كبيرة وواسعة وأقلية صغيرة، كما حدث في مقدونية أين تشكل نسبة الألبان الربع من مجموع سكان مقدونيا.

كما أن مبدأ تقسيم السلطة، قد يفشل في دول إفريقيا التي تعاني من الفقر وقلة الموارد، حيث أن تقاسم السلطة يبنى على تشكيل ائتلاف كبير من الوزراء لإشراك أغلب الجماعات، بالإضافة إلى تعيين مساعدين للوزراء وهذا ما يصطدم مع قلة الإمكانات المالية والمادية كما حدث في كينيا سنة 2008، حيث أعقبت الانتخابات الرئاسية أعمال عنف أدت إلى تشكيل ائتلاف كبير من الوزراء يضم 40 وزيرًا و50 وزيرًا مساعدًا مناصفة بين الحزبين الرئيسيين الأمر الذي استلزم أعباء مالية كبيرة لتجسيد تقاسم الحكومة[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص150.

[2] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص114.

كما شهدت بورندي في نوفمبر 2001، تأسيس حكومة ائتلاف تتقاسم السلطة بين التوتسي والهوتو بموجب اتفاق سلام للخروج من الصراع الإثني، حيث رفضت الجماعتين المتصارعتين المصادقة على الاتفاقية، نظرًا لهيمنة التوتسي على الجيش[1].

تقوم الديمقراطية التوافقية كإستراتيجية لإدارة التعددية الإثنية على مجموعة من الأسس أهمها:

- تشكيل ائتلاف واسع يضم قيادات الجماعات المتعددة إثنيا؛
- اعتماد صيغة التمثيل النسبي في التعيينات في المناسب الإدارية والخدماتية؛
- اعتماد طريقة الحصص من تخصيص الأموال العامة حسب حجم الجماعات الإثنية المشكلة للمجتمع؛
- حماية المصالح الحيوية للأقليات ومنح استقلالية كبيرة للجماعات الإثنية داخل الإقليم المتواجد فيه؛

في بعض الدول الإفريقية كجنوب إفريقيا استبعدت الديمقراطية التوافقية من مجموعة الحلول المقترحة للمشكلة الإثنية لتحل محلها صيغة الفيدرالية، حيث تكون الدولة مقسمة إلى مقاطعات بوجود حكومة اتحادية مركزية وتوزيع السلطة على المقاطعات، حيث أن الجماعات الإثنية داخل الإقليم تشارك من خلال ممثليها في صنع السياسة المحلية وفي صنع السياسة الحكومية المركزية دون التداخل معها.

وقد عرف نظام الفدرالية نجاحًا إلى حد ما في إفريقيا في كل من نيجيريا، جنوب إفريقيا وإثيوبيا وهي مستمرة حتى اليوم، وبالمقابل فقد فشل تطبيق الفدرالية في دول إفريقية أخرى كأوغندا، كينيا، السودان[2]. والسبب عدم التجانس الإثني مع بلد إفريقي إلى آخر، بالإضافة إلى تمايز التكوين السياسي من دولة إلى أخرى أنّه بشكل واضح على نجاحه في بلد وفشله في بلد آخر.

إن مظاهر الممارسة الديمقراطية، الاعتماد على التعددية السياسية والحزبية وهو ما دفع بالجماعات الإثنية إلى إنشاء أحزاب سياسية على أساس إثني الذي كان غرضه أساسا حماية حقوق الجماعات الإثنية في التمثيل السياسي لكن تسييس الانتماء الإثني غالبًا ما يؤدي إلى نزاع إثني وعنف وعدم الاستقرار وانتهاكا لحقوق الإنسان، على هذا الأساس أقدمت حكومات 22 دولة إفريقية في خطوة

---

[1] خالد حنفي علي، « البحيرات العظمى ومستقل السلام »، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: العدد 152، أكتوبر 2002، ص158.

[2] Dean E.Mc Henry, **Jr. Federalism in Africa It is a solution to, or cause of Ethnie problems? Annual Meeting of the African ctudies Association in Columbun**, Obio, November 1997.

جريئة إلى فرض حظر على الأحزاب الإثنية وهذا ما اعتبره البعض وخاصة في أوروبا اعتداءًا على الحريات السياسية وعلى الديمقراطية.

كما يجب أن نشير إلى أن الدول الإفريقية في عمومها اعتمدت على أنظمة انتخابية تدعم مراكز الأغلبية وتؤدي إلى إقصاء الأقليات أو إضعاف مشاركتها في الحياة السياسية، لذا فنظام التمثيل النسبي مفيد للأحزاب الإثنية التي أقصيت من المجالس المنتخبة.

إن وجود مجتمع مدني متنوع ونشيط هو أمر ضروري لتحقيق الديمقراطية ومساءلة الحكومة وبلورة مطالب الجماعات الإثنية المختلفة، وتتضح مكونات المجتمع المدني من خلال تعريف أنطونيو غرامشي حيث يرى أنه « مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعيّ المواطنين مثل المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية »[1].

فالمجتمع المدني له دور بارز في نشر الوعيّ المجتمعي وتجاوز القيم السلبية وتضييق هوة الاختلاف بين الجماعات الإثنية، ودفع المواطنين للمشاركة السياسية ضمن الإطار العام التي يحدده النظام السياسي، في إطار العمل الحزبي في الاستحقاقات الانتخابية وهذا ما يؤمن للمجموعات المتمايزة إثنيا تلبية مطالبها في إطار سلمي ونظامي يشجع على تماسك المجتمع ذي التعددية الإثنية.

ب- الإصلاحات الاجتماعية:

يمس هذا النمط من الإصلاحات الجوانب التربوية، الثقافية والاجتماعية للمجتمع وقيمه بشكل يكرس سلوكات التسامح والدعوة للوحدة ونبذ التفرقة والتسيير وتعزيز الانتماء الوطني، ففي مجال التربية، يبدأ الإصلاح بتعديل المناهج التربوية والبرامج والمحتويات والكتب بالأقطار الإفريقية والعمل على ترشيد السياسات التعليمية التي تساعد على غرس قيم التفاهم والتسامح بين الجماعات الإثنية المختلفة مع نبذ العنصرية من خلال الاعتراف بالتنوع اللغوي والثقافي للمجموعات الأخرى، إن الاعتراف بالآخر واحترامه يساعد على خلق شعور مشترك بالهوية الوطنية وتجاوز ولاء القبلية؛ مما يجعل التفكير الإثني ينتقل إلى التفكير الوطني الوحدوي.

إن العمل على تقوية الثقافة الوطنية في إفريقيا، هو أحد السبل المهمة لتحقيق التقارب والتفاهم بين المجتمعات ذات التعددية الإثنية، فتجاوزه لفكرة الإثنية كعقدة سلبية والتعامل معها كعنصر إثراء للتراث الثقافي الوطني، وهذا ما يحدُّ من الولاءات التحتية لصالح الولاء الوطني (دولة المواطنة) من خلال

---

[1] عبد السلام محمد شعبان، « **المجتمع المدني والدولة في لبنان** »، مذكرة ماجستير، (المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2005)، ص33.

اندماج جميع الأقليات ضمن مشروع ونظام الدولة، هذه الأخيرة مطالبة بالقيام بتعديلات تتوافق مع مطالب الجماعات الإثنية كما يجب أن نشير إلى دور النخب الاجتماعية في نشر الوعي القومي والاعتراف بوجود الآخر واحترامه وتعبئة الشعب ضد القوى الهدامة ومشاريع الانفصال والانقسام المحلي والدولي.

ج- الإصلاحات الاقتصادية:

تؤكد معظم الدراسات أن التهميش الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الثروات يشكلان أهم أسباب اندلاع النزاعات الإثنية، فقد يؤدي الفشل الاقتصادي إلى فشل المنظومة السياسية بأكملها وهو ما حدث في عديد من دول إفريقيا، فتفادي النزاعات الإثنية يجب البحث جديد لتلبية مطالب الجماعات الإثنية، وتجسيد العدالة في توزيع الموارد وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص وزيادة النمو الاقتصادي عبر كامل مناطق الدولة، ومحاربة الفقر فحكومات دول إفريقيا مطالبة بتنفيذ السياسات العامة التوزيعية تحقيقًا لمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لتجاوز أهم مسببات النزاعات الإثنية، وتشمل العدالة في التوزيع تخصيص مختلف الأموال والسلع والخدمات والفرص للأفراد داخل المجتمع[1].

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في إدارة التنوع الإثني

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، وقد تم التوقيع على ميثاقها في أعقاب أول قمة انعقدت في أديس أبابا في 26 ماي 1963 وحضرها ممثلون عن 30 دولة إفريقية مستقلة، ومن بين الأهداف الكبرى التي حددتها المنظمة لنفسها يوم تأسيسها نذكر منها:

- تحييد القارة نهائيا من الاستعمار؛
- القضاء على التخلف الاقتصادي؛
- توطيد دعائم التضامن الإفريقي؛
- الارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة صنع القرارات الدولية؛

شهدت منظمة الوحدة الإفريقية ومن بعدها الإتحاد الإفريقي تطورًا كبيرًا فيما يتعلق بنمط التسوية والياتها على مدار العقود الأربعة الماضية عن تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، بحيث لم يعد تدخل

[1] فهمي الخليفة الفهداوي، **السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002، ص74.

المنظمة القارية قاصرًا على الصراعات البينية فحسب، إنما تعداه ليشمل الصراعات الداخلية المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان، الأقليات، الإبادة الجماعية، الديمقراطية نظام الحكم الصالح[1].

تنظر المنظمة للصراعات الداخلية باعتبارها شأن داخلي لا ينبغي التدخل فيه، وقد تأكد ذلك في مؤتمر القمة الإفريقي الرابع الذي عقد في 14 سبتمبر 1967 في كينشاسا لمناقشة أزمة إقليم بيافرا في نيجيريا، حيث صدر قرار رقم 4/51 يؤكد امن أزمة إقليم بيافرا يدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلي لدولة نيجيريا مع استنكار مبدأ الانفصال[2].

لقد أثبتت الممارسة منذ تاريخ نشأة المنظمة وحتى عام 1993 أن الأجهزة والآليات التي إنشقت منها مهام التسوية السلمية للصراعات الإثنية عجزت عن العمل تمامًا[3].

إن اشتداد النزاعات الداخلية خاصة الإثنية في بعض الدول مثل: رواندا، بورندي، ليبيريا، الصومال، السودان... وفشل المجتمع الدولي عبر مؤسساته الدولية في القيام بدور ملموس تجاه هذه النزاعات، أدى إلى ظهور الأصوات الداخلية التي نادت بأهمية تفعيل المنظمة لتتحمل مسؤولياتها التاريخية.

تم الاتفاق في القمة العادية رقم 29 بالقاهرة في جويلية 1993 على إنشاء آلية جديدة، أطلق عليها " آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وحل النزاعات "[4]، تكون مهمتها ليس فقط التعامل مع الصراعات الإثنية القائمة وإنما الحيلولة دون اندلاعها من خلال القيام بالجهود الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للصراعات، ولقد حققت الآلية مجموعة من الانجازات المحدودة في مجال تسوية الصراعات الإثنية واحتوائها على النحو التالي:

- استخدام الدبلوماسية الوقائية لمنع تفاقم الصراع في العديد من الدول مثل: نيجيريا، بورندي، سيراليون...
- إرسال مراقبين عسكريين إلى بورندي ومراقبة الانتخابات في الكونغو.

---

[1] محمود أبو العينين، « الإتحاد الإفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القرة الإفريقية ». القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001، ص208.

[2] محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية دراسة مقارنة**. القاهرة: دار النهضة، 1976، ص567.

[3] شافعي بدر حسين، **تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الإيكوانس"**. القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009، ص40.

[4] نفس المرجع، ص43.

رغم جهود المنظمة إلا أنها تعرضت إلى انتقادات داخلية شديدة من طرف أعضائها فيما يخص تعاملها مع بؤر النزاع المنتشرة بكثرة في إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى ظهور الإتحاد الإفريقي الذي حل محل المنظمة، وفي أول قمة للاتحاد الجديد (ديربان 2002) لتقر آلية جديدة لتعامل مع النزاعات في إفريقيا ممثلة في مجلس السلم والأمن الإفريقي ليحل محل الآلية القديمة لإدارة الصراعات الإفريقية الخاصة بالمنظمة الإفريقية[1].

وفيما يتعلق بمبدأ تسوية الصراعات في إطار الإتحاد الجديد فقد تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بالتسوية السلمية للمنازعات، حيث جاء في المادة الرابعة من ميثاق الإتحاد وفي الفقرة الخامسة منها النص على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر[2].

لقد برز دور الإتحاد الإفريقي عامة، ومجلس السلم والأمن الإفريقي خاصة في بداية اندلاع أزمة دافور ومحاولة احتوائها في وقت مبكر، إذ بمجرد توقيع أطراف الصراع (الحكومة من ناحية، وحركتي تحرير السودان والعدالة والمساواة المتمردين من ناحية) والاتفاق على وقف إطلاق النار في انجامينا (عاصمة تشاد) في أفريل 2004، وافق الإتحاد على تشكيل لجنة مراقبة وقف إطلاق النار واتخاذ التدابير اللازمة لعملية المراقبة، وقد تم الاتفاق على تشكيل البعثة التي عرفت باسم " لجنة وقف إطلاق النار وتضم 132 مراقبا ".

كما برز الإتحاد في أزمة " التوجو" التي اندلعت في فبراير 2005 بعد رحيل الرئيس "أباديما" واعتلاء ابنه " فروتيه " الحكم بصورة غير شرعية، حيث فرضت عقوبات على "التوغو" حيث تم توقيف عضويتها بالإتحاد وفرض عليها حضر اقتصادي، وتم منع سفر أعضاء حكومتها للخارج ونتيجة لتضافر الجهود القارية والإقليمية والدولية وتم احتواء الأزمة ووافق " فاروبيه " التنحي عن الحكم وإجراء انتخابات رئاسية في غضون ثلاثين يومًا كما ينص عليه الدستور، في ضوء ما سبق يلاحظ أن الإتحاد الإفريقي استحدث آلية مؤسسية للقيام بمهام تسوية الصراعات بين الدول أو الصراعات الداخلية، وقد بذل جهود كبيرة في ضوء إمكانياته في أزمة دافور، لكن ضعف إمكانياته المادية واللوجستية من ناحية ورغبة

---

[1] أحمد حجاج، « إفريقيا من منظمة الوحدة إلى الإتحاد الإفريقي »، **آفاق إفريقية**، عدد16، (صيف 2001)، ص ص16-17.

[2] شافعي بدير حسين، تسوية الصراعات الإفريقية " الإيكوانس "، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46.

الولايات المتحدة في التدخل من ناحية ثانية، ساهم في إضعاف هذا الدور إلى حد كبير مما أرغم الإتحاد الإفريقي إلى اقتراح تدخل القوات الدولية لكي تقوم بمهام التسوية بدلا منه[1].

ففي ضوء التدخلات الدولية في النزاعات الإفريقية سواءً الداخلية التي يغلب عليها الطابع الإثني أو الخارجية بين دول إفريقيا، فالإتحاد الإفريقي مطالب باستحضار الإدارة السياسية اللازمة وخاصة للدول الفاعلة فيه من أجل حث الدول المعنية بالاعتراف بالمشاكل الإثنية القائمة عندها، وهي بذلك تعد خطوة ايجابية بالنسبة للجماعات المعنية نحو الاعتراف بوجودها واحترام مطالبها ووجوب إيجاد سبل للتعامل معها، فالحل يبدأ بالاعتراف بوجود المشكلة حتى لا تبقى أدوات ضغط لأطراف أجنبية على هذه الدول، ولمواجهة هذه التحديات يجب على الإتحاد صياغة قوانين وتشريعات تضبط العمل السياسي من جهة والعلاقات بين الإثنيات من جهة أخرى في إطار تجسيد وحدة الدولة والعمل على إشراك هيئات المجتمع المدني الإفريقي في معالجة المطالب الإثنية للتخفيف من حدّة الصراعات الداخلية الإفريقية.

المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة

بعد فشل عصبة الأمم المتحدة في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية Second World War، بدأ التفكير في إنشاء منظمة دولية جديدة لتجاوز عيوب عصبة الأمم تكون مزودة بأجهزة فعالة لتجنب العالم آثار ودمار الحروب الدولية، فأطلقت الدول الكبرى عدة تصريحات تنادي بتجسيد مطالب إنشاء منظمة دولية جديدة، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية لعقد مؤتمر " سان فرانسيسكو" سنة 1945 تم فيه إقرار ميثاق الأمم المتحدة، ففي ما يتعلق بالنزاعات الداخلية بين الدول نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية وفي الفقرة السابعة منه: على مبدأ عدم التدخل الدولي في شؤون الدول الأعضاء وهذا النص يؤكد أن الأمم المتحدة أخذت على عاتقها تحويل التدخل الدولي في الشؤون الداخلية أمام إحدى أجهزة الأمم المتحدة، يعد أمر غير مشروع لأنه يشكل نوعًا من التدخل الدولي[2].

وكان هذا في الفترة الممتدة من 1945 إلى 1990؛ بعد الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي اختلت مبادئ الأمم المتحدة وأصبحت هذه الهيئة أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تدخلت الأمم المتحدة ليس فقط في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بل وصل الأمر إلى حد استعمال القوة والعقوبات الاقتصادية في مسائل كانت تعتبرها إبان الحرب الباردة من المسائل الداخلية، ومن الأمثلة عن تدخل الأمم المتحدة بحجة تحقيق الحماية الإنسانية ما حدث في كل من لبوسنة والهرسك،

---

[1] شافعي بدير حسين، مرجع سابق، ص51.

[2] محمد حافظ غانم، **الوجيز في القانون الدولي العام**. دار النهضة العربية، 1979، ص172.

العراق، الصومال، فمن خلال قرار مجلس الأمن رقم 688 سنة 1991، تدخلت الأمم المتحدة في العراق من أجل حماية الأكراد من قمع السلطات العراقية.

تشير الإحصاءات أن العالم يشهد في الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى سنة 1992 حوالي 89 نزاعًا داخليا ودوليًا مسلحًا كان بينها حوالي 82 نزاعًا مسلحًا داخليًا[1]، ومعظم هذه النزاعات الداخلية كان سببها الاختلاف الإثني والمطالب المتزايدة للجماعات المتمايزة إثنيا في مزيد من السلطة والنفوذ وأحيانا حتى الاستقلال والانفصال عن الدولة الأصل، وذلك لتحريك فواعل داخلية وأحيانا بإيعاز ودعم من أطراف دولية تغذية لمصالحها وأهدافها خاصة في دول إفريقيا الغنية بالثروات الطبيعية، وما تملكه من تنوع في تضاريسها وشساعتها في أراضيها وضعف في إمكاناتها العسكرية والتكنولوجية مما يجعل قرارها السياسي مصادرًا متحكما فيه من قبل القوى الكبرى.

وكمثال لتدخل الأمم المتحدة في النزاعات الإثنية هو تدخلها في رواندا سنة 1994، والتي تتميز بالتنوع العرقي حيث أنها تتكون من قبائل Hutu (الهوتو) والتي تشكل 84% وقبائل التوتسي Tutsi والتي تشكل 15% بالإضافة إلى قبائل التوTau والتي تشكل نسبة 1%، حيث عمل الاستعمار البلجيكي إشعال نار الفتنة بين هذه الجماعات خلال فترة الاستعمار واستمر بعده حيث نشبت معارك بين جماعات الهوتو والتوتسي أدت إلى نزوح الآلاف من جماعات التوتسي إلى الدول المجاورة، حيث ذكرت تقارير المفوضية العامة لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في 06 أفريل 1994، أن عدد الروانديين الذين عبروا الحدود إلى دولة تنزانيا وحدها خلال 24 ساعة في أفريل بلغ 250 ألف رواندي وقتل حوالي 200 ألف رواندي، وأكد تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة في 03 أوت 1994 أن 1,5 مليون رواندي نزحوا إلى " الزائير"، خلال شهر جويلة في أقل من أسبوعين سنة 1994[2].

فنتيجة للآثار الإنسانية الخطيرة التي ترتبت على الصراع في رواندا عمل مجلس الأمن على التصدي لهذا الصراع من خلال إصدار العديد من القرارات ومن بينها القرار 918 سنة 1994، الذي استنكر فيه أعمال العنف التي تحدث في رواندا؛ وطالب بضرورة:

- توفير الحماية للنازحين اللاجئين.

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، « اللاجئون في النزاعات الداخلية في إفريقيا »، الجزائر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998ص165.

[2] مسعد عبد الرحمان زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**. مصر: دار الكتب القانونية، 2008، ص261.

- إقامة ملاذات آمنة للنازحين واللاجئين.
- زيادة أعداد أفراد البعثة التابعة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من صدور عدة قرارات من قبل مجلس الأمن حول رواندا حوالي 16 قرارًا إلا أنها في الغالب بقيت نظرية وغير مفعلة، حيث لم تستطع وقف الصراع أو حتى الحد منه، ولذلك اعترف الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان " عن حجز الأمم المتحدة عن لعب دور مهم في رواندا.

ويتضح جليًا مما سبق أن المجتمع الدولي لا يملك آليات للحد من النزاعات بل تقتصر مساعيه وجهوده للحد والتخفيف من حدّة الظاهرة عن طريق الوساطة والتذكير بضرورة احترام المبادئ والنصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعليه فيجب على الهيئات الدولية التعاون بشكل جدي مع الأنظمة السياسية الإفريقية التي يقع عليها الرهان بالدرجة الأولى في إيجاد حلول نهائية للمشاكل الإثنية، وبناء نظام ديمقراطية والتعامل مع القضايا الإثنية المشتركة كمدخل لتحقيق التكامل الإقليمي وبناء دول متماسكة ومستقرة، وعلى المجتمع الدولي مواصلة دعمه لمناطق التوتر في إفريقيا معنويًا وماديًا، وتقديم مساعدات مالية معتبرة للقارة الإفريقية من أجل مكافحة الفقر، المجاعة، الأمراض وتطوير اقتصاد الدول الإفريقية، فنجاح المجتمع الدولي في التعامل مع النزاعات الإفريقية يتجسد في تعامله مع إفريقيا كشريك مستبعدًا منطق المشروطية وتبعية الدول الإفريقية، وهذا ما يساعد على التقليل من مشاكل القارة السمراء والتخفيف من حدتها ومن الآثار المترتبة عليها.

المطلب الرابع: دور المنظمات غير الحكومية

تمحورت نزاعات فترة ما بعد الحرب الباردة حول محددات هوياتية ساهمت في استعداء المجموعات ضد بعضها البعض ضمن إقليم الدولة الواحدة، مما تساهم في تحول حاسم لطبيعة الحروب من كونها حروب بين الدول إلى حروب داخلية، وهو ما يجعل الطرق التقليدية للحل صعبة التحقيق أو من هنا كان اللجوء إلى أنماط جديدة للتدخل والتي ساهمت في دفع عدد من النزاعات نحو الانفراج الجزئي، سنبرز في هذا التحليل دور المنظمات غير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية وفق تعزيز منطق المشاركة الفاعلية وتفعيل التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة لتحقيق مجتمع وطني ومستقر.

يقصد بالمنظمات غير الحكومية Non-Govermmental Organisations واختصارها "NGOS "، هي منظمات ذات مصلحة عامة ولا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية ولا يمنعها هذا من أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات

الوطنية وتشكل المنظمات غير الحكومية من أشخاص معنويين (مجموعات ذات شخصية قانونية) ممن لا تكون أهدافهم ربحية ومن بين خصائص هذه المنظمات:

- الهدف غير الربحي لنشاطها؛
- الاستقلالية المالية؛
- ذات مصلحة عامة؛

تحرص المنظمات غير الحكومية على استقلالها اتجاه الحكومات واتجاه القطاع الخاص ولها علاقة ارتباطية مع المجتمع المدني ويمكن أن تتدخل على المستوى الدولي، وقد تكون لها فروع في عدة دول.

وتمتلك المنظمات غير الحكومية NGOS مؤهلات وإمكانات معتبرة جعلت منها احد أهم الفواعل المعنية بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع، ويرجع ذلك إلى طبيعة تركيبتها غير الرسمية ومرونتها في التعامل مع قضايا عديدة[1].

حيث تمتلك عديد من المنظمات غير الحكومية المرونة والمصداقية التي تتيح لها بناء علاقات ثقة مع السكان المحلين حتى يتم قبولها بسهولة، وبالتالي كسب شرعيتها فبرامج إعادة البناء والتهيئة لا يجب أن يكون هدفها استبدال أو تعويض البنية التحتية والموارد فقط، وإنما يشمل كذلك تقوية البنى الاجتماعية، السياسية والإدارية للمجتمعات المتضررة، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي للأفراد الذين عانوا من التهميش، الاستغلال والتجهيز طوال سنوات النزاع[2].

وتتجلى ادوار المنظمات غير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية وحل النزاعات العرقية الداخلية وتحقيق الاستقرار في المجتمعات في الجهود التالية:

1- تعزيز الأمن الإنساني:

إن تفعيل الأمن الإنساني يتضمن تطوير المنظمات غير الحكومية لمجموعة من العلاقات والأدوار لحماية الأفراد من حالات انعدام الأمن، لذا فهي تصيغ مجموعة من الآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، ولقد طور الباحث شادوبك آلقر Chadwick Alger نموذج يضم مجموعة من الأدوات المستخدمة في عملية بناء السلام والتعامل الفعال مع تهديدات الأمن الإنساني، حيث اعتمد على تطوير

---

(1) Jonathan Blais, **Consolidation de la paise et Approche globale Verd une Integration des ONG?**, P06. Obtamed from : www.peacebuild.ea/Blais-vers2oune%20approche20%globale.pdf. 11/03/2017, 21 :30.

(2) Jonathan Blais, Ibid, P08.

التعاون العابر للقوميات، والذي يتضمن نسق واسع من الأدوار المشتركة لكل من الدولة والفواعل غير الدولاتية من خلال اعتماد آليات التشبيك والتحالفات والشراكات والحملات العالمية والمؤتمرات، ويتم استخدام هذه الآليات من أجل الحماية و التدخل في الحالات التي تتضمن انتهاكات وتهديدات مستمرة لأمن الأفراد وسلامتهم، ومن أجل ذلك طوّرت " المنظمات غير الحكومية "، مجموعة من الآليات التي تعمل على تعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان (حقوق الأقليات) في فترة بعد النزاعات والتي نورد منها مايلي:

- **بناء الشبكات التعاونية:**

تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى بناء شبكات محلية وعالمية من أجل توسيع مجال عملها، من خلال إشراك فواعل جديدة وتطوير شراكات فعالة بُغية حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني[1].

وتضم هذه الشبكات " المنظمات غير الحكومية "، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تجمع بينها أهدافها وقيم مشتركة، حيث تعمل على مساعدة بعضها البعض وتبادل المعلومات فيما بينها، وهو ما جسدته منظمة World Vision، حيث تواجدت هذه المنظمة في كوسوفو منذ سنة 2000 وأسست مجلس السلام والتسامح CPT والذي تالف من 19 متطوع يمثلون " الأرتودوكس "، " الكاثوليك " و" المسلمين "، وقد هدف هذا المجلس إلى بناء قيم الثقة والأمن، وإقامة روابط التواصل بين المجموعات المختلفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي[2].

كما حرصت منظمة البعثة الدولية الكاثوليكية للهجرة The ICMC التي نشطت في كوسوفو منذ 1999[3]، غير أنها لم تكن حيادية بل عملت على تمسيح المجتمع المسلم هناك والتي ساعدت اللاجئين العائدين بالتركيز على حماية حقوق الأقليات.

- **لجان تقصي الحقائق:**

هي هيئات تحقيق ذات طابع مؤقت ومرخص لها رسميًا، يتم إنشاؤها وفقًا لمرحلة النزاع التي تتواجد بها المنظمات غير الحكومية، حيث تقوم بوضع سجل دقيق لمعطيات البيئة المعنية بالتقصي كما

---

[1] غادة على موسى، « إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية »، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي " الأمن الإنساني في الدول العربية "، عمان: 14-15 مارس 2005، ص17.

[2] Simona Florea, **The Role of Ngos in Post conflict reconstraction Apartnership with the united nations**, Master's thesis, Webster University, Geneva, 2005, P62.

[3] Ibid, P44.

تقوم هذه اللجان بتقييم التكاليف الإنسانية الناتجة عن التهديد أو انتهاك أمن الأفراد أو حقوقهم[1]. وتتمتع لجان التحقيق التي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية بالمصداقية في نظر الرأي العام الوطني والدولي.

- **القضاء ورفع الدعاوي القضائية:**

يشكل عنصر اللجوء إلى القضاء عنصرًا أساسيا للتصدي لمختلف الانتهاكات والتهديدات التي طالت حقوق وامن الأفراد، لأن خضوع المعتدين للعدالة ينمي ثقافة الأمن وحقوق الإنسان ويبدد كل المخاوف.

2- بناء المؤسسات السياسية:

يعتبر بناء المؤسسات السياسية عملية مهمة وذات أولوية في تحقيق الاستقرار ولإعادة بناء المؤسسات السياسية وخاصة بعد النزاعات يجب القيام بخطوات مهمة تتمثل في انتخابات نزيهة وغرس قيم العدالة والحرية، ومن النماذج الرائدة في هذا المجال نذكر " الشبكة البينية من أجل انتخابات سلمية وشفافة Repat "، حيث قامت هذه الأخيرة اثر إجراء الانتخابات النيابية في مارس 1999 بمجموعة من العمليات التحسيسية والتي نذكر منها:

- **عملية Zemidjan:** تجسيد هذه العملية في صنع 1500 مئزر وصنعت عليها شعارات تحث على حرية الانتخاب مثل " ذاهبون للتصويت بكثافة " " أترك جارك يصوت للمترشح الذي يختاره "؛
- **تكوين المتدربين:** حيث نفذ المركز الإفريقي أوبوتا أحد أعضاء Repat برنامجه التكويني للمدنيين، وقد تم تكوين 200 شخص خلال إقامة برامج تلفزيونية تحسيسية، ومؤتمرات صحفية[2]؛

3- مستوى البناء الأمني:

إن توفير الأمن يشكل أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار والأمان داخل المجتمع وتتضح مساهمات المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من عمليات المصالحة الوطنية في بيئة بعد النزاع، لاسيما إذا تعلق الأمر بالنزاعات ذات الطابع الإثني وبذلك تعتبر عملية التوفيق بين الأطراف التي كانت متنازعة وتعزيز قيم التسامح والمحبة ضرورة ملحة من أجل إرساء الأمن والقضاء على الأحقاد والضغينة، وتجلى

---

(1) David P. Florsythe, **Human R'ghts in International Relation**, New York Combridge University, 2006, P89.

(2) Election, **Paise et Securité en Afrique de l'ouest Gorée institute**, Senegal, 2010, P85. En parcomant du: http//acceprojed.org/ero-en/miseelection-pcise-et-secutie-enAfrique-de-louest. 14/02/2017, 21 :00.

هذا الدور من خلال " منظمة الإغاثة للكنيسة النرويجية NCA "، والتي ساهمت في مساعي إنهاء العنف وتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأفراد في دولة مالي، والتي تواجدت بها منذ سنة 1984.

ومن الإسهامات في هذا المجال نذكر مبادرة " المؤسسة الأهلية في ايرلندا الشمالية "، التي ساهمت في تجسيد الاستقرار وبناء السلام في ايرلندا الشمالية، أين نشطت في المجتمعات المحلية وفي الأحياء الايرلندية وعملت على تحفيز الحوار بين جميع المقيمين سواء كانوا لاجئين أو سكان أصليين[1].

بالرغم من الوظائف التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في بناء السلام وحماية حقوق الأقليات والتخفيف من حدّة النزاعات، إلا أن دورها يبقى محدود نسبيًا، ويرجع ذلك لوجود تحديات داخلية وخارجية تتعرض لها المنظمات غير الحكومية ومن المعوقات الداخلية ما يرتبط ببنية المنظمات والعلاقات البينية بين مختلف مكوناتها ووظائفها، وتتمثل المعوقات الخارجية ما يتعلق ببيئة عمل هذه المنظمات ولهل ابرز المشاكل التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية وتحد من بلوغها إلى أهدافها تتمثل في: التمويل والموارد البشرية، الخصوصية المجتمعية والشرعية المنظماتية.

(1) Simona Florea, Op, cit, P62.

المبحث الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في إدارة التنوع الإثني

المطلب الأول: الأحزاب والتعددية السياسية والاجتماعية

يعرف جورج بردو G. Burdeau الحزب السياسي بقوله: « هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة »[1].

ويرى الدكتور طارق الهاشمي أن العناصر التي يجب توافرها في الحزب تتمثل في:

- **الجماهير**: فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيرًا كلما كان وصوله إلى السلطة أمرًا سهلاً وميسورًا.
- **وحدة المصلحة والمبادئ**: تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب، وقد ترتبط في الغالب بالمبادئ والعقيدة، إن تفهم المبادئ يعد شرطًا للانتماء إلى الحزب.
- **وحدة التنظيم**: إن نجاح الحزب يتوقف على درجة التنظيم والضبط فيه.
- **وحدة القيادة**: لكل تنظيم وحدة قيادة، فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة.
- **الوصول إلى السلطة**: كل حزب سياسي يطمح في السلطة ومن خلالها يمكن للحزب تطبيق برنامجه المتضمن مبادئه الرئيسية.

أولا: التعددية الحزبية:

- تعني التعددية في الفكر السياسي: توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو إجراءات أو أشكال مؤسساتية وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح إشارة إلى أي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكرًا على جماعة سياسية أو إيديولوجية أو فكرية أو إثنية واحدة، وينطوي هذا الوضع على تنافس بين كيانات أو بين صفوات أو جماعات مصالح، وغالبا ما يقابل المجتمع التعددي المجتمع الذي تسوده صفوة واحدة، ولا يكون فيه هذا التنافس حرًا.

كما يقصد بالتعددية السياسية، مشروعية تعدد القوى السياسية والآراء السياسية، وحقها في التعايش وفي التعبير عن نفسها في المشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها وهذا الشيء يعني:

---

[1] Burdeau G. **Traite de science politique**, Cite pare menouni (A) Droit constitutionnel, P 41.

- الإعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما، بفعل وجود عدّة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة.
- احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف واختلاف في المقاصد، الألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ومن ثم الأولويات.
- إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك التنوع في إطار مناسب دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع.

والتعددية السياسية مصطلح حديث الظهور والاستخدام وهو وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية "الغربي"[1].

إن تحويل المجتمع التعددي إلى مجتمع متجانس ثقافيا يقوم على التعددية السياسية كمطلب ضروري، وتتمثل آليات التحول بإيجاد في النقاط التالي:

- الإقرار بالتنوع وتبني مبدأ الحوار الفكري المتواصل.
- العمل على تحقيق المشاركة لكافة الأفراد والجماعات.
- تقديم فرص متساوية للتعليم والوظائف لكافة الجماعات.
- العمل على تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية والثقافية.
- ضرورة الاتجاه إلى اللامركزية كما يمكن أن تعمل عليه من تدعيم للمشاركة والإسهام في عملية اتخاذ القرار، وتعدد مراكزه.
- تساهم عوامل عديدة في تنوع وظائف الأحزاب، يعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها تلك الأحزاب من حيث طبيعة النظم السياسية في المجتمع (ديمقراطية، شيوعية، رأسمالية...) ومن حيث فلسفة المجتمع ودرجة نموه الاقتصادي وكذا درجة التماسك الاجتماعية والوحدة الثقافية، أما الخصائص الخاصة بكل حزب فترتبط بحجمه، صفته التمثيلية، إيديولوجية أو مشروعه السياسي، والملاحظ أن جميع الأحزاب السياسية تتفق في التطلع إلى المشاركة السياسية المباشرة في السلطة أو السعي لرفع نسبة المشاركة فيها من خلال ما يحوزه أعضاء تلك الأحزاب من مناصب تنفيذية أو عدد المقاعد على مستوى الهيئات التشريعية الممثلة للشعب أو مناصب إدارية على المستويين المركزي واللامركزي.

---

[1] أحمد صدقي الدجاني، « التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي »، في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، عمان: 1989/08/26، منتدى الفكر العربي، ص ص1-2.

ثانيا: الأحزاب وإدارة التعددية الإثنية:

يمكن أن نشير إلى مجموعة من وظائف وادوار الأحزاب السياسية في إدارتها للتعددية الإثنية[1]، من تسليط الرؤية على العناصر التالية:

أ. الثقافة السياسية:

تصطلح الأحزاب بدور هام في ما يتصل بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فيمكن أن تساهم في تكوين ثقافة موحدة وجامعة إتجاه الدولة، ويمكن أن تكون أداة في بلْورة أو تكريس الولاءات التحتية على نحو يمثل تحديا للنظام السياسي، وفق ما تكشف خبرة العديد من الدول الإفريقية التي أخذت بالتعددية الحزبية، بعد الاستقلال، الأمر الذي يفسر اتجاه العديد من الدول الإفريقية للأخذ بنظام الحزب الواحد بدعوى أنه الأسلوب الأكفأ لإدارة التعددية في المجتمع.

وتمثل شروط الانخراط في الأحزاب على أساس وطني إيديولوجي، إثني مؤشرًا على واقع الانقسام في المجتمع من عدمه، كما يمثل عنصر التنظيم والضبط والهيكلة القاعدية للحزب عوامل مهمة في قوة الحزب واستمراره والسعيّ لتحقيق أهدافه السياسية بدرجة خاصة، يضاف إلى تلك العوامل عدم إقصاء الكفاءات وإعطائها المكانة اللائقة بها في تحقيق انتشار وامتداد الحزب على نطاق واسع من الدولة.

ب. تمثيل المصالح:

تمارس الأحزاب السياسية دورًا أساسيًا بالنسبة لعملية تمثيل مصالح المواطن والفئات التي تدافع عليها من خلال تشخيص وتحديد القضايا العامة الأساسية والتي تحتل مكانة الأولوية والاجتهاد في صياغتها بشكل مناسب وطرحها على النظام السياسي سواء تعلق الأمر بالمشاورات السياسية أو أثناء الحملات الانتخابية أو خلال ممثلي الأحزاب في المجالس النيابية المختلفة أو من خلال التواصل المباشر مع الإدارة، وتتولى قيادة الحزب ونخبه وفق تصوراتها في تجميع المصالح والأولويات وطرحها للنظام السياسي وأدواته وأجهزته في إطار الممارسة القانونية التي حددتها الدولة للنشاط الحزبي.

كما تتأثر قدرة الأحزاب في أداء مهامها بعدة اعتبارات أهمها: الإيديولوجيا، القيادة الكاريزمية، والبنية التنظيمية.

---

[1] فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**. (تر: محمد عرب صاصيلا). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص ص359-407.

- فالإيديولوجية: تعد ضرورية وهامة من أجل إحداث أي تغيير منشود وتبريره بالأفكار الإيديولوجية المتفق عليها في الحزب، والتي تشكل محور نشاط الحزب وفي كثير في الأحيان سبب لسلوكه الخط المعارض للنظام الذي قد لا يتوافق مع الخط والاتجاه الإيديولوجي للحزب.
- القيادة: إن ارتباط الحزب بقيادة كاريزمية يضفي عليه نوعًا من الشرعية التي توصف بالمؤقتة لارتباطها ببقاء القائد وبقاء الكاريزما القيادية، إذ في كثير من الحالات ما تتغير وضعية وقيمة الحزب وأثره بمجرد وفاة القائد أو تغيير القيادة.

خاصة إذا صبغت بالرمزية الوطنية أو الثورية التي تكون محل إجماع الجميع وفي زوالها يصعب حدوث الإجماع في ظل تعدد الطامحين لمنصب القيادة مع افتقارهم للكاريزما التاريخية أو الثورية في القيادة.

ج. البنية التنظيمية:

تتأثر قدرة الحرب بطبيعة بنيته، فكلما كان الحزب مهيكلاً في القواعد، كلما كان انتشاره واسعًا وتكون له خطوط أوفر في المشاركة في السلطة على المستوى المحلي والوطني في مختلف أنماط الانتخابات التي يقرها النظام السياسي، إن التزام إطارات الحزب ونخبه وتفاعلها الواسع مع الجماهير يمنعها القدرة على تحقيق أهداف الحزب سيما ما تعلق بالقيم والاتجاهات السياسية[1].

د. جماعات المصالح:

تعد جماعات المصالح أحد الأدوات الهامة في التعامل مع التعددية المجتمعية والإثنية في ظل ما تقوم به من تنظيم لمطالب الجماعات التي تعبر عنها، وما تمارسه على التنظيمات المرتبطة بها من ضغط، تهديد، ابتزاز... فجماعات المصالح تلغي البنية التنظيمية المهيكلة داخل الأنظمة الحزبية مما يؤدي إلى سيادة العلاقات الشخصية والولاءات التي تفرض نفسها كقنوات صراع بديلة عن الأطر التنظيمية، فقيام جماعات مصالح كالنقابات والاتحادات المهنية هو أداة لتوسيع العلاقات الشخصية وخلق تحالفات مؤسسة على الولاء الشخصي من أعضاء هذه التنظيمات[2].

---

[1] كمال المذوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، 1987، ص ص198-199.

[2] عبد الغفار رشاد، « **دور النخبة في التنمية السياسية دراسة نظرية مع محاولة التطبيق على دول العالم الثالث (النموذج المصري)** »، مذكرة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 1987، ص119.

يرى الكثير أن جماعات المصالح في الدول النامية قد تصبح أداة بوليسية للتجسس والتنصل في الحياة الخاصة للفرد والجماعات، فهي تبدو رسميا ممثلة لمصالح معينة إلا أنها في حقيقة الأمر تمثل أدوات النخبة الحاكمة وظيفتها تعبئة التأييد للجماعة الحاكمة، وليس تمثيل مصالح أعضاء الجماعة، ويرى بعض الباحثين أنه في حالة وجود جماعات مصالح ذات استقلالية عن النخب الحاكمة فهذه الجماعات لا تمارس ضغطا أو تأثيرا على الحكومة وإنما تُصبح جماعات واهية يقتصر دورها على حماية أعضائها من القرارات الحكومية ومن التأثير السياسي الآخرين.

وعمومًا؛ يمكن القول أن جماعات المصالح تقوم لوظيفة مزدوجة على صعيد إدارة التعددية الإثنية من ناحية تمنع النخبة الحاكمة من السيطرة على جميع الموارد السياسية وتقدم مصدرًا للآراء الجديدة، كما أنها تقوم بتدريب الأفراد وتزويدهم بالمهارات وتساهم في زيادة مستوى المشاركة والاهتمام بالسياسة، ومن ناحية أخرى فهي تعمل على حماية النخبة من الضغوط المباشرة للجماهير، من خلال تحمل أعباء تلك المطالب صياغة وطرحًا فضلا عن حرص قادة تلك الجماعات على دعم نظام الحكم القائم انطلاقا من الارتباط الوثيق بين سلطة هؤلاء القادة وبين بقاء ذلك النظام[1].

ثالثا: وظائف الأحزاب السياسية:

فيما يتعلق بوظائف وادوار الأحزاب السياسية فتوجد بعض الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث خاصة إفريقيا بالوظائف التي تؤديها الأحزاب في النظم الغربية الديمقراطية فأهم الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث هي:

- **تحقيق التكامل القومي:** في دول تعاني الانقسامات على أسس عرقية ولغوية ودينية وظائفية وجهوية واجتماعية واقتصادية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها.
- **وظيفة إضفاء الشرعية:** لأن الحزب الواحد في دول إفريقيا مارس في العديد من الحالات دورًا مهمًا في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الكاريزمية للقائد السياسي وإن لم يكن يمثلها[2].
- **وظيفة التعبئة السياسية:** تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر خاصة في القارة الإفريقية، فأحد ادوار الحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم.

---

[1] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص ص122-124.

[2] علاء الدين هلال دسوقي، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**. القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص184.

- **وظيفة السيطرة على المجتمع:** ففي عديد من دول العالم الثالث يتحول الحزب إلى أداة تستخدمها الدولة للسيطرة على المجتمع.
- **وظيفة المشاركة في صنع القرار:** هناك شبه إجماع على محدودية دور الأحزاب السياسية في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة البرامج.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في إدارة التنوع الإثني

يستخدم مفهوم المجتمع المدني بأساليب متنوعة لتحقيق أهداف متنوعة، ويعمل في اغلب الأحيان بوصفه مشروعًا براغماتيا أكثر من كونه مشروعًا نظريًا يقترح كل من ميركل ولاوت مفهومًا أكثر واقعية للمجتمع المدني باعتباره مجال عمل خارج الدولة يشمل على « جملة من المنظمات والاتحادات المتنوعة التي تقوم على أساس تطوعي وتُعبر عن قضاياها الخاصة ومصالحها المعيارية ويتم تنظيمها بطريقة مستقلة»[1]. أما الجماعات التي تهتم حصرًا بمصالحها الخاصة (العائلات والمشركات ورجال الأعمال إلى جانب الأحزاب السياسية والبرلمانات والإدارات الحكومية) فلا تشكل جزءًا من المجتمع المدني وبحسب هذا التفسير يعبر المجتمع المدني دائما عن أهداف وأغراض تُعنى بالشأن العام.

إن المجتمع المدني هو فاعل غير متجانس ينصهر في بوتقة مختلف الفاعلين الذين يربط بينهم قاسم معياري مشترك يقوم على الأسس التالية:

- الاحترام والتسامح اتجاه الآخر.
- العدل.
- استبعاد العنف.

هذا الاجتماع المدني ينعكس على المستوى الفردي ويشكل هوية المواطن ويُنظر إلى المجتمع المدني المتنوع الذي يمثل جملة من المصالح على أنه الضامن لثقافة التسامح والتفاهم وتخفيف حدّة النزاعات السياسية والإثنية والمساهم في تحقيق الإجماع السياسي، علاوة على ذلك يعتبر المجتمع المدني عنصرًا هامًا في تشكيل قوى تحفظ التوازن مع الدولة وفي مراقبة أنشطة الحكومة ومنع إساءة استخدام السلطة من جانب مؤسسات الدولة، رغم ذلك بهدف معالجة النزاعات لابد من تعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والبرلمانات والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المحلية، الوطنية والدولية ومع المبادرات على مستوى المجتمع إلى جانب وسائل الإعلام المتفتحة والمتسامحة.

---

[1] مارتينا فيشر، « المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانيات والتحديات ». (تر: يوسف حجازي)، ألمانيا: مركز بحوث برعهوف للإدارة البناءة للنزاعات، نسخة1، أكتوبر2006، ص28.

لقد تم التأكيد على « تقوية المجتمع المدني » بوصفه عنصرًا مفصليًا لبعض التدخلات والمهمات الخارجية في أوضاع ما بعد النزاعات وهو عنصر تستخدمه المنظمات الدولية وغير الحكومية الدولية بناء على توقعات بأن المجتمع المدني سوف يساهم في سيرورة الديمقراطية ومعالجة النزاعات، ونجد منذ منتصف التسعينات اعترفا متزايدًا بمبادرة المجتمع المدني المتعلقة ببناء السلام، خصوصًا عند أخذ حقائق فشل التدخلات العالمية في إنهاء الصراع الإثني في الصومال، أو رواندا أو دول البلقان. هناك تأكيد واضح على مهمة المجتمع المدني التحريرية كأحد أهم دعائم قدرات المجتمعات على إدارة النزاعات بشكل سلمي، وينطبق هذا بصفة خاصة عندما يكون الأفراد أعضاء في مجموعات متعددة إثنيا تتناول كل منها جانبا مختلفا من قضاياهم، مثل هويتهم الاجتماعية واهتماماتهم المهنية وهويتهم وقيمهم الاجتماعية والسياسية وبيئة الحوار[1].

إن تداخل انتماء فاعلي المجتمع المدني هذه مجموعات من شأنه أن يخلق " رأسمالا تعاضديا "، أي خلق شبكات تشكل قوة كبيرة في دمج المجتمع وتقلل من قوة الاستقطاب الكامنة على جميع الجوانب، يُنظر إلى المجتمع المدني غالبًا على أنه حل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ليس من قبل الممارسين على مستوى القاعدة الشعبية، بل أيضا من قبل المنظمات الدولية، لكن يوجد خطرًا كامن في أن تبالغ هذه النظرة في تقدير مجال تأثير الفاعلين الاجتماعيين وفي تجاهل تعقيد الاحتياجات في التحول من الحرب إلى السلام.

وقد بدا ذلك واضحًا في البلقان حيث تزامنت تحديات إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات وانطلاقا من تجربة البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد الحرب، ويمكن استخلاص الدروس من معضلات تعزيز المجتمع المدني في ظل جهود بناء السلام وإدارة التنوع الإثني.

❖ تجربة المجتمع المدني في البوسنة والهرسك:

بعد اتفاقية دايتون التي أنهت الحرب في عام 1995 أصبحت البوسنة « مشروعا رياديًا للحوكمة الدولية» في سياق « سياسة داخلية عالمية »، هذا المشروع يعتبر إرساء الديمقراطية واقتصاد السوق شرطين أساسيين لحل النزاعات وتفادي العنف، يبدو أن قضية دايتون تجاهلت قضية المجتمع المدني إلى حد كبير، وبدلاً من ذلك اتبعت المنظمات الدولية إستراتيجية يمكن تسميتها « بمنهج التحيزي أولا ». وتشير الدلائل إلى فشل هذا المنهج سواء فيما يتعلق ببناء الدولة أو بناء السلام، علامة على ذلك لقد

[1] مارتينا فيشر، المرجع السابق، ص18.

ثبت أن قرار تأسيس نموذج لتقاسم السلطة تحت ظروف شبه محمية Semi- protectectorate ملئ بالمشاكل.

إن بقاء المتشددين القوميين من كافة الجهات في السلطة بسبب الانتخابات المبكرة شكل واحدا من المشاكل المعرقلة للإستراتيجية السابقة، حيث تمكن السياسيين المتعصبين عرقيا من تعزيز نفوذهم وهو أمر شرعته المشاركة في السلطة حديثة التأسيس، وجاء تشكيل حكومة تتسم بالضعف نتيجة لدستور "دايتون "، حيث اعتمد النظام السياسي في البوسنة على كيانين يخضعان بحكومتين: الاتحاد البوسني الكرواتي للبوسنة والهرسك (FBIH) وجمهورية صربيا (RS) وهناك رئاسة على مستوى الدولة تشكل من ممثلين بوسنيين وبوسنيين كروات وبوسنيين صرب، وتتولى الرئاسة مسؤولية تنفيذ السياسات على مستوى الدولة، وتكاد الحكومة أن لا تمتلك أية سلطة على مستوى الدولة إذا ما قورنت بالكيانات المحلية.

وازداد الوضع تعقيدًا لأن الكيانات تتسم بهياكل سياسية وإدارية شديدة الخصوصية حيث تمتلك جمهورية صربيا نظامًا مركزيًا، بينما يلتزم الاتحاد البوسني الكرواتي للبوسنة والهرسك بالنظام الفدرالي الذي يقم الاتحاد إلى أقاليم، كما نجد برلمانات مختلفة وعمليات صنع قرار متباينة على كافة المستويات ثم تهميش هياكل الدولة المركزية لصالح مؤسسات الكيانات الأكثر قوة، ونتيجة كذلك فتح الباب لإفشال وتأجيل الإصلاحات الهامة مثلا في قطاع التعليم والأمن، كما ترافق هذا مع تحرير اقتصادي شجع على الفساد في عمليات الخصخصة، الأمر الذي ساهم في انعدام الأمل وغياب الثقة في المؤسسات الديمقراطية لدى المواطنين.

إن الاستراتيجيات الدولية ضمنت بإيجاز، غياب الحرب في البوسنة لكنها للأسف لم تحدث تقدما في تسهيل دمج الدولة وفي معالجة النزاعات الإثنية.

وبحلول نهاية التسعينات ولأول مرة وضعت مسألة بناء المجتمع المدني على جدول أعمال المنظمات الدولية كما حصل في منظمة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) وبالتوافق مع المانحين، حيث ظهرت المئات من مبادرات المجتمع المدني نتيجة لهذا التحول في الإستراتيجية، حيث أطلقت مبادرات المجتمع المدني لتعميم السلام وتمكين المرأة ورعاية الحوار بين الأديان والتعامل للبناء مع المواطنين وتوثيق جرائم الحرب، وساهمت بعض تلك الجهود في التغلب على ثقافات العنف وتجاوز الحدود العرقية ومقاومة الانفصال، بينما ركزت جهود أخرى على مراقبة الانتخابات والمؤسسات الحكومية والفساد، كما نشطت مبادرات الشباب لإشراك أجيال المستقبل من أجل التغلب على تفشي مظاهر اللامبالاة والسلبية.

كما نجحت منظمات أخرى في تحفيز الشباب على تحمل المسؤولية بوصفهم مواطنين في مجتمعاتهم، كما نجحت في إرساء الشعور بأن الأفراد الناشطين يمكنهم إحداث تغيير، وساهمت هذه المبادرات في التعلم في إطار تعدد الثقافات وفي تمكين الناس من الإدارة البناءة للمخططات السياسية الانفصالية[1].

رغم هذه المشاريع التي لا حصر لها إلا أن مبادرات المجتمع المدني المكرسة بشكل واضح لبناء السلام أو معالجة النزاعات أو مراقبة حقوق الإنسان مازالت تعتبر نادرة في البوسنة والهرسك، لكن توجد رغم ذلك أنشطة في مجال توثيق حالات الاعتداء وتقصي الحقائق والتوعية بالمسؤولية الفردية والجماعية عن الحرب وجرائم الحرب، وتهدف هذه الجهود إلى التعامل البناء مع الماضي يهدف تفادي العنف مستقبلا وتحفيز المجتمع على مواجهة أسباب الحروب، كما نشطت بعض المنظمات في تعليم السلام العابر للحدود وسعت إلى إرساء معايير التسامح وممارسة الضغط على المؤسسات لتجنبها على نبذ الأحكام المسبقة والتصورات العدائية إلى جانب التوعية بالمسؤولية الجماعية عن الماضي بهدف مواجهة فقدان الذاكرة الجماعية واللامبالاة.

أظهرت تجارب الممارسين أن سكان المنطقة يريدون معالجة الماضي، أنهم يشعرون بأن الطريق مازالت طويلة أمامهم حتى يعملوا بالتعايش السلمي والتسامح والسلام الدائم فرغم الإسهامات الهامة من قبل فاعلي المجتمع المدني، إلا أن جهوده في إرساء الديمقراطية ومعالجة النزاعات الإثنية في البوسنة تبقى محدودة نسبيا بالنظر إلى الآمال التي كانت معلقة عليه، ويبدو أن سكان البوسنة مازالوا يعانون من الخوف وانعدام الثقة بين الجماعات العرقية، الأمر الذي تجلي بدعمهم للقوميين المتطرفين وقد ظهر ذلك أثناء الانتخابات الوطنية في خريف عام 2002 وبعدها تبعتها الانتخابات المحلية في عام 2004، حيث أن 80% من البلديات (99 من 122) أصبح يحكمها أحد الأحزاب القومية (البوسني، البوسني- كرواتي، البوسني- صربي) لقد تمثل خطأ المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك في الاعتقاد بان الدعاية لصالح قطاع المنظمات غير الحكومية سيؤدي إلى نشوء مجتمع مدني قوي ذو سلطة قادرة على تحقيق ثقل مقابل السياسة العرقية التي تتبعها المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية القومية.

وما يؤخذ على جهود المجتمع المدني هو تركيزها في المقام الأول على المناطق المدنية والمدن الصغيرة وتجاهلت المناطق الريفية ناهيك عن أنها لم تول الاهتمام الكافي لمبادرات المجموعات الشعبية

[1] مارتينا فيشر، مرجع سابق، ص ص19-20.

واحتياجاتها الخاصة مثل مجموعة النساء ومبادرات الشباب ا التي لا تتمركز في مكاتب وليس لديها عناوين تمثيلية، وقد تزامن ذلك مع تجاهل المنظمات الدولية تشكل كبير تفاعلي على المجتمع المدني الرئيسيين والتقليديين الذين تأثروا أشد التأثير بالسياسات العرقية حيث بقي فاعلو المجتمع المدني مثل نقابات العمل والمنظمات المتخصصة والدينية واتحادات المحاربين القدامى منقسمة ومنظمة على امتداد خطوط السياسة العرقية، ويظهر جليا في انتخابات عام 2006 عندما دعمت اتحادات ومنظمات المحاربين القدامى وضحايا الحرب الحملات الانتخابية الانفصالية والحملات السياسية القومية.

المطلب الثالث: أطباء بلا حدود

لتحليل دور منظمة أطباء بلا حدود في إدارة النزاعات الدولية بشكل عام والنزاعات الإثنية بشكل خاص في دول إفريقيا (حالة رواندا)، سنتعرف من خلال هذه الدراسة على تعريف المنظمة ونشأتها ومجالات تدخلها بالاستعانة بإحصائيات في شكل جداول ومنحنيات بيانية.

أولا: الإطار التعريفي لمنظمة أطباء بلا حدود:

أ- تعريفها:

تعتبر منظمة أطباء بلا حدود من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي، وخير دليل على ذلك حصولها على جائزة نوبل للسلام سنة 2000، فهذه الجائزة لا تمنح إلا للأفراد والهيئات التي لها دور مهم وفعالية كبيرة ونشاط مميز في خدمة السلام العالمي.

إن هذه المنظمة هي أول من طرح فكرة التدخل الإنساني في النزاعات الدولية، ولها تأثير كبير على الحكومات والهيئات الدولية.

ب- نشأتها وأهدافها:

تم تأسيس منظمة أطباء بلا حدود عام 1971 من قبل مجموعة من الأطباء الفرنسيين من بينهم وزير خارجية فرنسا لسنة 2009 " رويير كوشنار"؛ حيث جاء تأسيسها عقب الحرب الأهلية في النيجر أو ما يعرف بحرب بيافرا، فنشاطها لم يكن رسمي أثناء هذه الحرب التي امتدت ما بين 1967-1970.

فمنظمة أطباء بلا حدود هي منظمة طبية وإنسانية ذات بعد دولي تكمن مهمتها في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للذين يعانون من أزمات مختلفة في العالم.

تعتمد هذه المنظمة في عملها على المتطوعين؛ بحكم أنها منظمة مستقلة عن الدول والمؤسسات الحكومية وعن تأثير القوى السياسية والاقتصادية والدينية، ومع مرور الوقت ازداد نشاط المنظمة هذا ما

دفع بها إلى توسيع مكاتبها، حيث كان لها مكتب رئيسي واحد في فرنسا فأصبح هناك أربعة مكاتب رئيسية في كل من بلجيكا وسويسرا وإسبانيا وهولندا بالإضافة إلى 14 مكتب في مختلف أنحاء العالم.

كما أن للمنظمة ميثاق يشمل العناصر التالية:[1]

- أطباء بلا حدود تقدم المساعدة للشعوب المتضررة؛
- تقدم المساعدات إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والتي يصنعها الإنسان وضحايا الصراع المسلح دون تمييز في الجنس والعرق والدين والإنتماء السياسي؛
- تراعي الحياد المطلق وعدم التحيز باسم مبادئ الطب الأساسية وباسم الحق في المساعدات الإنسانية؛
- تصر على التمتع بحرية تامة أثناء مزاولتها لعملها في الميدان؛
- يتعهد أعضاء منظمة أطباء بلا حدود على احترام مبادئ مهنتهم ومراعاة الاستقلالية التامة من جميع السلطات السياسية والاقتصادية والدينية؛
- يعلم متطوعو المنظمة بمخاطر بعض المهام التي تُولى إليهم ولا يحق لهم أو لذويهم المطالبة بأي تعويض غير الذي تحدده إمكانياتها؛
- تقدم كل سنة تقريرًا ماليا وأدبيا بخصوص المصادر المالية وكذا نشاطها؛
- كما تهدف المنظمة إلى إنشاء بنية تحتية طبية في المناطق التي تعاني عجزًا في النظام الصحي أو ليس لديه القدرة على تلبية احتياجات السكان؛

ثانيا: مجالات تدخلها:[2]

أ- الصراعات:

عند وقوع النزاعات المسلحة يتم إرسال فرق المنظمة الطبية من جراحون، أطباء تخذير، ممرضات، خبراء لوجيستيون إلى المواقع المتضررة وهم مزودون بمعدات مصممة خصيصًا لتؤدي العمليات الفعالة والسريعة في ظروف غالبا ما تكون معقدة لافتقار الأمن وتدهور الظروف السياسية والاجتماعية، وفي حالة ما إذا طالت النزاعات في منطقة معينة فإن المنظمة تقوم بتوسيع المساعدات الطبية لتشمل الرعاية الصحية الأساسية وتوفير الغذاء للسكان الذين تشردهم تلك الصراعات وتجبرهم على الهجرة بحثًا عن المأوى معتمدين على مساعدات المجتمع الدولي من أجل العيش.

---

[1] برنار أور، **المحطات الكبرى في العمل الإنساني**، متحصل عليه من الموقع:
www.mondiploar.com/article2266html بتاريخ 2017/03/02 على الساعة 21:00.

[2] **منظمة أطباء بلا حدود**، متحصل عليه من الموقع: www.msf.ae بتاريخ 2017/02/28 على الساعة 19:15.

ب- الكوارث الطبيعية:

تتمثل قوة المنظمة في حالة الكوارث الطبيعية من خلال قدرتها اللوجستية أي القدرة على إرسال المعدات والإعانات الطبية في مدة لا تتعدى 48 ساعة إلى البلد الذي يتم فيه التدخل، كما تراقب المنظمة المناطق المعرضة للخطر من أجل منع حدوث المزيد من الكوارث إلى جانب تخزين أدوات الإسعاف في هذه المناطق لكي تكون الإستجابة أكثر فعالية وسريعة.

ج- المساعدات الطبية:

تعمل منظمة أطباء بلا حدود على إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية في العديد من الدول التي تعاني من نقص المرافق الطبية، ومن بين البرامج التي وضعتها المنظمة ببناء مستشفيات وعيادات صحية في العديد من دول إفريقيا مثل رواندا، الكونغو، ساحل العاج...

د- أنماط المشاريع:

عندما يتم اتخاذ قرار التدخل يتم تحديد الأولويات الطبية وتجهيز الفرق وتحديد الأهداف ومن بين المشاريع التي تنفذها المنظمة مايلي:[1]

- حملات تطعيم واسعة؛
- توزيع مياه الشرب وتحسين الأوضاع الصحية؛
- برامج التغذية من خلال مراكز تقوم بتقديم التغذية العلاجية وتقديم التغذية التكميلية؛
- مراكز الإيواء؛
- رعاية المريض " تشخيص وعلاج المريض وتقديم المساعدة الجراحية "؛
- توزيع الدواء والإمدادات الطبية؛
- التدريب والتعليم الصحي؛
- الرعاية النفسية الصحية؛
- إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية؛
- مساعدة الطاقم الطبي المحلي؛
- بناء مخيمات وتقديم إعانات طبية وصحية للاجئين؛
- القيام بحملات إعلامية دولية من أجل تخفيض سعر الأدوية الأساسية؛

[1] **أهداف منظمة أطباء بلا حدود**، متحصل عليه من الموقع: www.msf.ae بتاريخ 2017/02/27، على الساعة 14:40.

هـ- برامج التغذية:

توفر منظمة أطباء بلا حدود الرعاية لآلاف الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية نتيجة للصراعات أو الكوارث الطبيعية، تستهدف برامج التغذية بشكل خاص الأطفال، النساء، كبار السن.

و- الصحة النفسية:

إن الحروب أو أحداث العنف لا تؤدي فقط إلى الإصابة الجسدية بل تتسبب كذلك في حالات الإكتئاب والاضطرابات النفسية والأمراض العقلية، كما يشكل العنف، الإغتصاب وسوء التغذية كُلُّها عوامل تؤدي إلى الأمراض النفسية التي قد تتطور إلى أمراض مزمنة يصعب علاجها وللتعامل مع هذه الأمراض، قامت منظمة أطباء بلا حدود بتطوير برامج دعم نفسي يشرف عليه أطباء نفسانيون ومتخصصون في علم النفس.

ثالثا: هيكلة منظمة بلا حدود:

تقوم منظمة بلا حدود على هيكلة إدارية خاصة بها بالإضافة إلى تركيبة بشرية وفق معايير محددة، ويمكن توضيح هيكلة المنظمة من خلال هذا المخطط:

شكل رقم(01): هيكلة منظمة بلا حدود

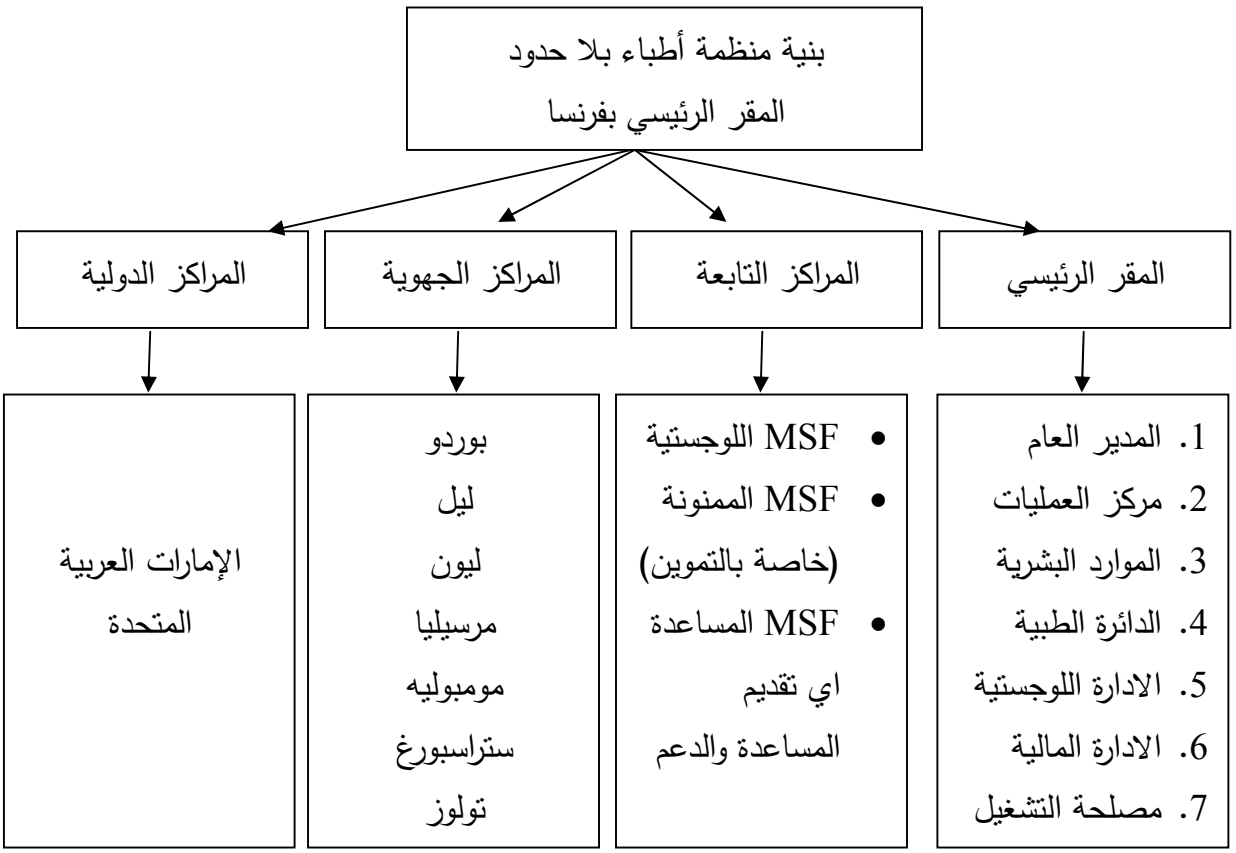

المقر الرئيسي للمنظمة يقع بباريس– فرنسا؛ ويضم هذا المقر كل من المدير العام ومركز العمليات، إدارة الموارد البشرية، الدائرة الطبية، الدائرة اللوجستية، الإدارة المالية ومصلحة التشغيل، فالمدير يشرف على تسيير المنظمة بجميع فروعها سواء داخل فرنسا أو خارجها ويساعده في عملية التسيير مصالح مختصة على مستوى المقر الرئيسي كمصلحة الموارد البشرية والإدارة المالية ومركز العمليات إلى جانب التقارير التي يتم إعدادها وإرسالها من طرف المراكز الجهوية والمراكز التابعة في الخارج[1].

- المراكز التي لها استقلالية في التسيير:
  - MSF الولايات المتحدة الأمريكية.
  - MSF اليابان.
  - MSF استراليا.
- المراكز التي لها استقلالية في التسيير ولكنها تابعة من حيث العمليات إلى المقر الرئيسي وهي: MSF هولندا، اسبانيا، سويسرا، ايطاليا، كندا؛ وتبرر منظمة أطباء بلا حدود هذا التقسيم إلى الأسباب التالية:

أ. المراكز التي لها استقلالية التسيير هي مراكز بعيدة جغرافيا عن المركز الرئيسي.

ب. أما مركز كندا فهو مستشفى فرغم أنه بعيد عن فرنسا فقد بقي تابعا لها نظرًا لقربه من مركز الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. المراكز المستقلة في التسيير تتواجد في دول تتمتع بدعم مادي كبير من طرف الأشخاص والهيئات الأخرى كما تتمتع بإطارات ذات كفاءة عالية[2].

بالإضافة إلى المقر الرئيسي هناك مراكز تابعة تحتوي على مجموعة من المكاتب التي يمكن أن نلخص دورها كمايلي:

- MSF اللوجستية: يكمن دورها في شراء المستلزمات وضبط الشروط اللازمة للعمل، تخزين وتعبئة الأدوية والأجهزة الطبية وغير الطبية الضرورية للمهام.
- MSF الباحثة: الكشف عن بؤر الأمراض والأدوية.

---

[1] **تاريخ منظمة أطباء بلا حدود،** متحصل عليه من الموقع: www.msf.ae بتاريخ 2017/02/27 على الساعة 21:30.

[2] المرجع نفسه.

- MSF الممونة: دورها في تقديم الدعم من المراكز الخارجية أو العكس.
- MSF المساعدة: تعمل على تقديم المساعدة خاصة في مجال السمعي البصري وكذا تكثف نشاطها لدعم المراكز اللوجستيكية.

رابعا: فاعلية تدخل المنظمة في رواندا " مبدأ التدخل الإنساني":

تكتسي طابع الصراعات في إفريقيا طابعًا خاصًا حيث نجد أن معظم الصراعات في إفريقيا هي صراعات داخلية مرتبطة بطبيعة التركيبة السوسيولوجية والإثنية في داخلها، ولهذا سنأخذ نموذج النزاع في رواندا، لكي نعرف الدور الذي لعبته منظمة أطباء بلا حدود في هذا النزاع، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية منظمة أطباء بلا حدود تتلخص في طرحها مبدأ التدخل الإنساني أول مرة كان في الحرب البوسنية أي مع بداية التطهير العرقي الذي قادته صرب على مسلمي البوسنة؛ حيث طغت المجازر وازداد استياء الرأي العام العالمي وكان أول من طرح فكرة التدخل الإنساني بشكل عملي هو منظمة أطباء بلا حدود.

سنحاول في هذا المخطط توضيح تشابك أسباب النزاع القائم على الهوية العرقية في رواندا:

شكل رقم(02): أسباب النزاع القائم على الهوية العرقية في رواندا

قبل التطرق لدور منظمة بلا حدود في رواندا لابد من إعطاء خلفية تاريخية عن طبيعة النزاع حتى تتمكن من فهم الدور الذي تلعبه في هذه المنطقة:

- ارتباط الصراع في المنطقة والتفاعلات العدائية بين الهوتو والتوتسي الذي انعكس بدوره إلى بروز تحالفات إقليمية على أساس إثني مثل ارتباط نظام حكم الرئيس " يوري موسوفيني" في أوغندا وحكم الأقلية من التوتسي في كل من رواندا والبورندي.
- يتألف سكان كل رواندا وبورندي من ثلاث جماعات عرقية وهي الهوتو 85% والتوتسي 14% والتو 1% ويتمركزون غرب البحيرات العظمى.

تعود جذور الصراع في منطقة البحيرات إلى القرن 14م بعد مجيء جماعات التوتسي من أثيوبيا أين سيطروا على أغلبية شعب الهوتو وفرضوا عليهم نظامًا متسلطا إلى جانب إبادة جزء منهم، بعد ذلك تعرضت المنطقة إلى استعمار الألماني في ق19، وفي عام 1916 تمكنت بلجيكا من بسط سيطرتها على المنطقة وأطلق عليها اسم " رواندا وبورندي"، وأعطت بلجيكا امتيازات للتوتسي وهمشت الهوتو[1]، وامتد الحكم البلجيكي إلى غاية 1959 وخلال هذه الفترة استخدمت بلجيكا نظريات عنصرية، أين اعتمدت على مقاييس مثل درجات الذكاء وطول الأنف...إلخ، وهكذا أنشأت علاقة بين التوتسي كأقلية والمستعمر لكي تحافظ على مصالحها[2].

نشير أن أول رئيس لرواندا " عزيغو كيباندا "؛ في سنة 1962 كان القتال متواصلا بين الهوتو والتوتسي كان متواصلاً، وفي تلك الفترة توالت سياسات التطهير العرقي ضد التوتسي مما دفعهم إلى الهجرة نحو الدول المجاورة. وفي 06 أفريل 1993 اندلعت الحرب الأهلية في رواندا مرة أخرى بسبب سقوط الطائرة التي كان بها الرئيس الرواندي " هابياريمانا " في مطار كيغالي لدى هبوطها، حيث ارتكبت مجازر كبرى ضد التوتسي حيث قدر عدد الضحايا بالآلاف، وتمت الإبادة الجماعية لقرى بأكملها لأن الهوتو حملوا التوتسي مسؤولية إسقاط الطائرة وقد قدرت الخسائر البشرية في تلك الفترة بـ 800 ألف ضحية.

- **دور منظمة أطباء بلا حدود في رواندا:**

كانت منظمة أطباء بلا حدود هي السباقة في الإغاثة والقدوم إلى رواندا ومنطقة النزاع من أجل تقديم المساعدة للاجئين في الدول المجاورة وكذا داخل رواندا من خلال نشاطات عديدة.

وقد اتخذت منطقة أطباء بلا حدود قرار الانسحاب من المنطقة بعدما تبين أن المساعدات التي تقدم للاجئين تم الاستيلاء عليها من طرف المسلحين.

---

[1] **جذور الصراع في البحيرات العظمى**، متحصل عليها من الموقع: www.aljazeera.net/exerls/htm

[2] محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والمساومة الغربية**. ج3، الجزائر: دار هومة، 2004، ص330.

قدمت منظمة أطباء بلا حدود مساعدات غذائية من خلال توفير الغذاء الصحي اللازم للأطفال، كما وفرت الرعاية الصحية من خلال إقامة مستشفيات ميدانية ومراكز صحية من أجل مكافحة الأمراض الناجمة عن تدهور الوضع البيئي كالكوليرا والذي ذهب ضحيتها الآلاف أي أكثر مما تخلفه الحروب.

إن الحرب في رواندا بين الجماعات المتصارعة إثنيا، خلفت أزيد من 800 ألف قتيل سنة 1994 وعدد الناجين تجاوز 2 مليون نسمة في هذه السنة، ونزوح هذا العدد الهائل من السكان إلى الدول المجاورة يخلف انتشار مختلف الأمراض المعدية والفتاكة مثل الملاريا، الكوليرا التي خلَّف عدد أكبر من الضحايا يضافون إلى عدد ضحايا النزاع، وحسب الإحصاءات المقدمة من الأمم المتحدة سنة 1997 أن من مجموع الضحايا تشكل نسبة النساء والأطفال حوالي 80% والرجال والعسكريون حوالي 20%.

شكل رقم(03): مخطط يوضح نوع الضحايا في الصراع

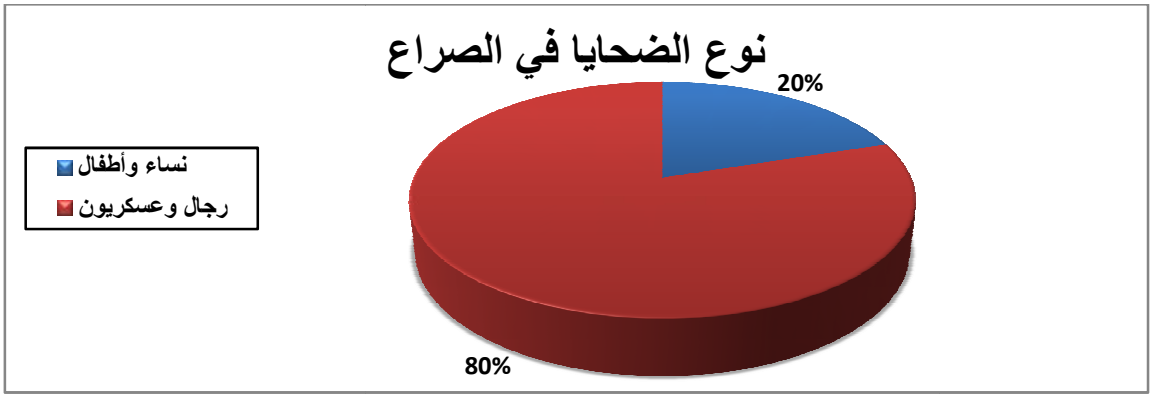

المصدر: الأمم المتحدة سنة 1997

ويمكن أن نقرأ في أرقام منظمة أطباء بلا حدود ما قامت به في رواندا من خلال تقديم المساعدات كمايلي:

شكل رقم(04): مخطط يوضح قيمة المساعدات التي قدمتها منظمة أطباء بلا حدود

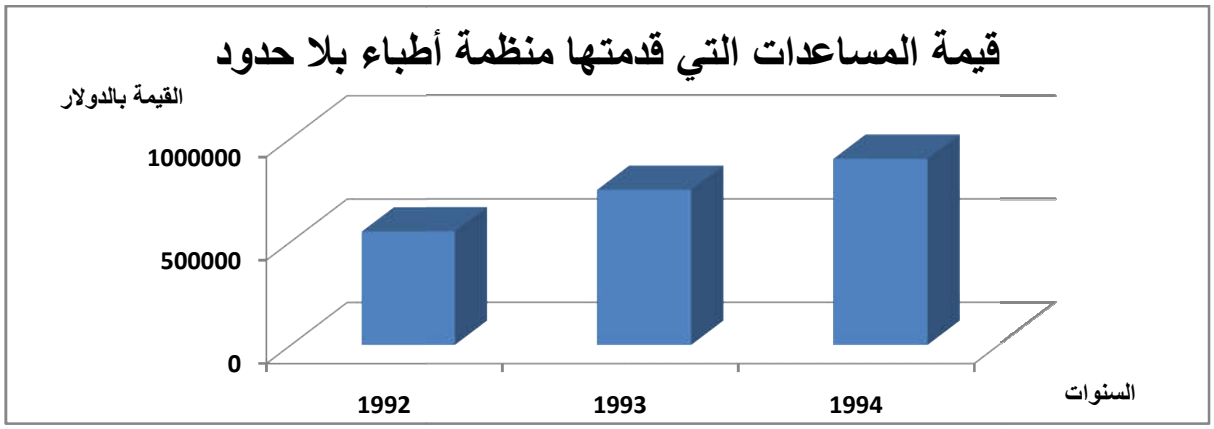

المصدر: منظمة أطباء بلا حدود 2000

من خلال قراءة تحليلية للمخطط، يتضح أن المساعدات التي قدمتها منظمة بلا حدود في رواندا كبيرة، حيث عرفت تطورًا من سنة 1992 حيث تضاعفت وقاربت 1 مليون دولار سنة 1994 وبمجموع مساعدات قدرت بثلاثة ملايين دولار في حين أن الأطراف المتنازعة صرفت حوالي 1 مليون دولار في شراء السلاح.

إنّ نوعية المساعدات التي قدمتها منظمة بلا حدود في رواندا فهي موزعة حسب النسب على النحو التالي:

- ✓ 62,62% أغذية.
- ✓ 23% أدوية.
- ✓ 10,10% معدات تقنية.
- ✓ 5,5% مساعدات أخرى.

أما النقطة التي لا تقل أهمية عن تقديم المساعدات الإنسانية هي الضغط الذي مارسته هذه المنظمة على الأطراف المتنازعة وحتى على الدول الكبرى من خلال طرح مسألة التطهير العرقي في اجتماعات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذا نشر هذا الموضوع للرأي العام العالمي، وتوضح الدراسة التي قامت بها منظمة بلا حدود ونسبة اهتمام الرأي العام العالمي بقضية النزاع في رواندا؛ حيث كانت كمايلي:[1]

- ✓ سنة 1992، قدرت نسبة الإهتمام بـ: 36%.
- ✓ سنة 1993، قدرت نسبة الإهتمام بـ: 58%.
- ✓ سنة 1994، قدرت نسبة الإهتمام بـ: 78%.

[1] **الصراع في رواندا**، متحصل عليه من الموقع: www.msf.ae بتاريخ 2017/02/27.

خلاصة وإستنتاجات:

بالرغم من الوظائف والمجهودات التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها والمنظمات غير الحكومية في بيئة بناء السلام والتي تستهدف مختلف شرائح المجتمع وتمس شتى القطاعات، إلا أن الدور الذي تؤديه يبقى نسبيًا إلى حد ما وذلك راجع لوجود تحديات تتعرض لها المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والتي تكون مصدرها داخلي أو بنية المؤسسات والمنظمات والعلاقات البينية بين مختلف مكوناتها ووظائفها، كما قد يكون مصدر هذه التحديات والمعوقات خارجيًا وهو ما تفرزه البيئة الخارجية وبيئة عمل المنظمات والمصالح الدولية للدول الكبرى.

ومن أبرز المعوقات التي تحد من عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام وإدارة النزاعات نذكر مشكلة التمويل والموارد البشرية والخصوصية المجتمعية، بالإضافة إلى عنصر الشرعية المنظماتية ومدى قبول مجتمعات ما بعد النزاع للمنظمات، وبالرغم من هذه المعوقات فإن المنظمات غير الحكومية ساهمت بشكل فعال في مجال بناء السلام سيما وأنها تنشط في مجالات متعددة وعلى مستويات مختلفة، أين تقدم خدمات متنوعة يتلاءم والاحتياجات المجتمعية لفترة ما بعد الحرب، وبرغم تعقد عمليات بناء السلام وتشابكها تحرص المنظمات غير الحكومية على أن تكون سباقة ومميزة في تدخلها من خلال اهتمامها بالفرد كوحدة للتحليل ومركز اهتمام رئيسي لها، وتأتى ذلك من خلال قناعة أن الفرد هو الفاعل والمستهدف من عمليات بناء السلام وإدارة النزاعات.

رغم هذه المجهودات وما يواجهها من صعوبات تبدو الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في الرؤية التي تحكم الإستراتيجية التدخلية لهذه المنظمات، ومراجعة آليات عملها بما يساهم في تذليل العقبات التي تم تسجيلها في أداء عملها لاسيما إذواجية التعاطي مع الأزمات (الإنتقاء) وعدم التدخل.

الفصل الثالث:

إدارة التنوع الإثني في السودان

المبحث الأول: ماهية الصراعات الإثني في السودان

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن السودان

المطلب الثاني: الصراعات في السودان

المطلب الثالث: الصراعات في جنوب السودان

المبحث الثاني: الفسيفساء الإجتماعوديمغرافية في السودان

المطلب الأول: المكونات الاجتماعية في السودان

المطلب الثاني: التركيبة الديمغرافية لجنوب السودان

المطلب الثالث: مناقشات الهوية في السودان

المبحث الثالث: السودان بين ضغوطات الداخل والخارج في حالة النزاعات الإثنية

المطلب الأول: طبيعة النظام السوداني واليات إدارته للنزاعات الإثنية

المطلب الثاني: دور الفواعل الدولية في تأزيم مشكلة السودان

المبحث الرابع: السودان بين التفكيك والوحدة في إدارته للتعددية الإثنية

المطلب الأول: واقع استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل السودان

تعيش القارة منذ العقد السابع للقرن العشرين محنًا حقيقية، وأوضاعها تزداد سوء بسبب ما تتعرض إليه من صراعات والحروب الأهلية وغيرها، الأمر الذي جعلها نموذجًا للتخلف ورمزًا للمعاناة، حيث ظلت أكثر من نصف دول القارة تعاني من صراعات مريرة، حيث أصبحت أسماء عدد من الدول تثير صور الرعب والمعاناة والدمار في أذهان الناس مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيجيريا (إقليم بيافرا)، السودان (حرب الجنوب، دارفور)، الصومال، موزنبيق، رواندا، انجولا، وغيرها من دول القارة.

أصبحت النزاعات سمة من سمات مرحلة بعد الاستقلال في كل القارة تقريبًا، حيث أدت هذه النزاعات إلى هدر الموارد البشرية والاقتصادية، وبحلول العقد الأول من الألفية الثالثة صارت النزاعات الداخلية تزداد بدرجة كبيرة في بقاع عدة من أرجاء القارة صارت تهدد مجتمعات كاملة، من خلال انهيار نسيجها الاجتماعي والاقتصادي، وأصبح الاهتمام بالصراع الداخلي على حساب التنمية والتخطيط والاستثمار فكثير من الدول الإفريقية، أنفقت أكثر من ميزانيتها على تلك النزاعات مما أدى إلى تحكيم البنية التحتية لكثير من الدول فضلا عن الخسائر البشرية الواسعة وما خلفته تلك الحروب من أمراض ومجاعات.

تمثل النزاعات العرقية في إفريقيا إحدى السمات المميزة للقارة وهذا بسبب التنوع العرقي والقلبي، والإثني، القومي، وهذه المشكلات الناجمة عن هذا التنوع لا تكمن في التنوع بحد ذاته، بل بسبب السياسة الاستعمارية التي أدركت هذا التنوع في نسيج القارة، فتركت خلفها تركة ثقيلة أصابت القارة بحالة من عدم الاستقرار والتفكك الاجتماعي، فترسم الحدود فيما بين الدول الإفريقية لم يكن على أساس ما هو قائم، بل وضعت بطريقة مزقت من خلالها أبناء القبيلة الواحدة بين أكثر من دولة، كما هو حال معظم الدول الإفريقية.

منذ الستينات؛ وحتى نهاية القرن الماضي اندلعت أكثر من خمس وعشرون حرب أهلية في القارة الإفريقية حيث فشلت العديد من محاولات احتواء هذه الأزمات سواء كانت من قبل الحكومات المحلية أو المنظمات الإقليمية أو الدولية، إن مسببات النزاعات متعددة فمنها ما هو داخلي مرتبط بالتعددية الإثنية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما هو خارجي مرتبط بمصالح الدول الأجنبية ومخططاتها.

السودان؛ إحدى الدول الإفريقية، وهي تمثل خليط بين العمق الإفريقي والعربي، وبين المسلم والمسيحي والوثني، وهذا النوع هو جوهر المشكلة، إن مصدر التعددية العرقية في السودان بالأساس هو السياسة الاستعمارية ثم السياسة الحكومية التي فشلت في إدارة السودان بصورة سلمية صحيحة ثم إن

اكتشاف النفط كان مصدر نقمة ليتخذ منه ذريعة لتظم أكبر جزء من الأراضي الصالحة للرعي، والأراضي الغنية بالنفط تحت ذريعة التنوع العرقي بين الشمال والجنوب، حيث دخلت السودان في حروب أهلية طويلة ابتداءً من 1983 إلى غاية تقسيم السودان وظهور دولة جنوب السودان، وما تعانيه الآن من نزاعات وحروب بين جماعات الرئيس والجماعات المؤيدة لنائبه حيث خلفت خسائر بشرية كبيرة وبالإضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض وزيادة ظاهرة الهجرة والنزوح الجماعي.

إن الحروب والنزاعات التي عرفتها دولة السودان قبل التقسيم وبعده، أنهكتها عسكريا، اقتصاديا، اجتماعيا وفتحت الباب واسعا لتدخل إقليمي ودولي كان يهدف إلى تقسيم السودان والاستحواذ على ثرواته.

ولذلك حاولنا في هذا الفصل معالجة كيف تعاملت دولة السودان مع التعدد الإثني من خلال:

- **المبحث الأول:** ماهية الصراعات الإثني في السودان
- **المبحث الثاني:** الفسيفساء الإجتماعوديمغرافية في السودان
- **المبحث الثالث:** السودان بين ضغوطات الداخل والخارج في حالة النزاعات الإثنية
- **المبحث الرابع:** السودان بين التفكيك والوحدة في إدارته للتعددية الإثنية

المبحث الأول: ماهية الصراعات الإثني في السودان

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن السودان

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السودان أي بلاد السود وهو اللفظ الذي كان يطلقه العرب في العصور الوسطى على سكان المساحات والأقاليم الشاسعة من إفريقيا، فيما وراء الصحراء الكبرى، من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي لما لاحهُ العرب على لون البشرة الغالب على سكان هذا الإقليم الكبير، ومازال هذا اللفظ يستعمل إلى الآن[1].

عرف شمال السودان بالنوبة، أي بلد الذهب باللغة المحلية سمي السودان مملكة شنغار من 1605 إلى 1821، وبعدها السودان الانجليزي المصري.

- **الموقع والمساحة:**

✓ يقع السودان بشمال شرق إفريقيا، يحده مصر وليبيا شمالا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى غربا وزائير وأوغندا جنوبا، إثيوبيا والبحر الأحمر شرقا، ويمتد من خط عرض 22° شمالا إلى خط العرض 4° قرب خط الإستواء.

✓ وتقدر المساحة الإجمالية للسودان بـ 2,505,810 كم^2، مساحة الأرض 2,376,000 كلم^2، طول الشريط الساحلي 853 كم[2].

✓ أهم المدن: يورسدان، جوبا، عطيرة، كسالا، الخرطوم، كوستي.

✓ أهم الجبال: جبل مروة، جارفور، العوينات.

✓ أعلى قمة: قمة كينيني 3178 كم.

✓ أهم الأنهار: النيل الأبيض، النيل الأزرق، السوباط، عطيرة[3].

✓ السودان غني بالموارد، حيث تقدر المساحة القابلة للزراعة حوالي 59 مليون هكتار، وأراضي الغابات حوالي 91,5 مليون هكتار وأراضي المراعي حوالي 117,75 مليون هكتار.

✓ وتقدر المياه المتاحة في السودان على النحو التالي:

- 20,5 مليار م^3 حصة السودان من نهر النيل.
- 04,0 مليار م^3 من الأنهار غير النيلية.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، **السودان**. القاهرة: دار الرائد للطباعة، (د.ت)، ص01

[2] محمود محمد موسى، **موسوعة الوطن العربي**. الأردن: دار الدجلة، ص186.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**. ط2، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص260.

- 1,4 مليار م^3 من المياه الجوفية[1].

- **المناخ:**

مناخ السودان مداري بوجه عان، ويعتبر أكثر المناطق الاستوائية في العالم ارتفاعا في درجة الحرارة وتصل متوسطاتها الشهرية القصوى حوالي 40 درجة مئوية، ونظرًا لعدم وجود كتل جبلية من الشرق إلى الغرب فإن اتجاه الرياح من الشمال إلى الجنوب لا يقف في سبيله حاجز.

ويندرج مناخ السودان في الصحراء إلى أقصى الشمال ونظرًا لشساعة البلاد، الأمر الذي جعل السودان تتمتع بمناخ متنوع، يتأرجح بين المناخ المداري الرطب في الجنوب (غزارة الأمطار)، ومناخ صحراوي جاف في شمالي البلاد، فمناخ جاف طول السنة وأمطار صيفية موسمية[2].

السودان 2011م؛ ما يعرف بالجمهورية الثانية (جويلية 2011) بعد انفصال الجنوب (تكوين دولة جنوب السودان) الممتدة بين دائرتي عرض 23,8 و8,45 وخطي طول 21,49 و38,34.

وتبلغ مساحة السودان الجديدة 1,882,000 كم^2، وتحتل بذلك الترتيب رقم 16 عالميا من حيث المساحة والثانية عربيا بعد الجزائر والثالثة إفريقيا، ويبلغ طول حدوده الجديدة 6780كم موزعة كمايلي مصر بـ 1273 كم، ليبيا 383 كم، تشاد 1334 كم، إفريقيا الوسطى 448 كم، جنوب السودان 1973 كم، إثيوبيا 727 كم، أزئير 353 كم، وساحر البحر الأحمر 850 كم.

ويبلغ عدد سكان السودان 30,419,625 نسمة حسب تعداد سنة 2008 ويحتل بهذا التعداد، المرتبة 35 عالميا والثانية عربيا والتاسعة إفريقيا.

- **النفط في السودان:**

بدأ الحديث عن وجود نفط في السودان منذ بدايات القرن الماضي، ولكن لم يبدأ نشاط نفطي حقيقي إلا في عام 1959، وذلك عندما بدأت شركة أجيب (AGIB) عمليات التنقيب في البحر الأحمر حيث حفرت 6 آبار تجريبية لكن شركة (AGIB) لم توفق في العثور على شواهد نفطية إلا في بئرين هما دوارة ومواقيت[3].

---

[1] عبد الله حسوني جذوع، **تصحر الأراضي ومياه مشكلة بيئية خطيرة**. الأردن: دار الدجلة، 2001، ص241.

[2] نبيل موسى جبالي، **جغرافية الوطن العربي**. الأردن: مكتبة المجتمع العربي، 2012، ص255.

[3] جمهورية السودان الديمقراطية، وزارة الثقافة والإعلام، قصة البترول في السودان، الإعلام الداخلي، سلسلة المعلومات، 15 يناير 1981، ص ص18-20.

وبعد مجيء حكومة جعفر نميري للسلطة في ماي 1969 اهتمت بقطاع النفط فأصدرت في عام 1972 قانون الثروة البترولية ليدخل السودان مرحلة نشطة، شهدت بين عامي 1974-1975 تنافسا بين الشركات الغربية في السودان، حيث حصلت في عام 1974 شركة " وول اندوكوليترا " البريطانية على حقوق تنقيب في مساحة قدرها 13600 كم^2، كما مُنحت شركة أميركان باسفيك " Pacific American" على 2400 كم^2 ومنحت شركة شيرون " Chevron " على 388000 كم^2 في 14 أكتوبر 1974، وكانت تغطي المنطقة من حدود السودان جنوبا مع أريتيريا حتى شمال بورتسودان.

واستمر نشاط شركة شيفرون في السودان طوال الفترة بين 1974-1982 حيث أحرزت بهذه الشركة نجاحًا كبيرًا في عمليات الاستكشاف والحفر.

قامت قوى المعارضة في جنوب السودان اتجاه حكومة جعفر نميري لبناء مصفاة "كوستي"، وطالبو ببنائها في جنوب السودان طالما أن معظم النفط المكتشف يأتي من آبار النفط في جنوب البلاد، وبظهور بوادر الاضطراب بين الشمال والجنوب وبعد مهاجمة حقوق نفط، كانت شركة " شيفرون " مسؤولة عليها وبعد قتل 03 عمال من الشركة، أوقفت هذه الشركة كل نشاطاتها التنقيبية بحلول عام 1985[1].

دخل قطاع النفط مرحلة ثانية عندما استولى ضباط تابعون للجبهة القومية الإسلامية على السلطة في جويلية 1989، الذين نجحوا بعد مفاوضات ماراطونية في إقناع شركة " شيفرون " ببيع امتيازاتها للحكومة أو القطاع الخاص، وقد إستندت الحكومة السودانية إلى شركة " Stete petroleum " الكندية وذلك في أوت 1993 كل مناطق امتياز شركة شيفرون سابقا.

بعدما سيطرت الحركة الإسلامية على السلطة سنة 1989 أعلن زعيم الحركة، الدكتور عبد الله الترابي توجهاته للشراكة مع الصين، بقوله نحن في حاجة إلى تكنولوجيا غير معقدة لإنتاج النفط وهذا متوقع في الصين، ولكن الصين تريثت نوعا ما في الموافقة المباشرة حتى سنة 1992، أي وافقت على تبني إستراتيجية لشراكة مع السودان حول النفط، التي عرفت ازدهارًا في الفترة الممتدة من 1999-

(1) The new York times, **Around the world suddenness rebels seize cheveron orl installation**, 03/02/1984.

2009، حيث أعلنت السودان تصدير أو شحنة للنفط في 31 أوت 1999، وابتداءً من سبتمبر 1999 انتظمت عمليات تصدير خام النفط السوداني بمعدل 600 ألف برميل أسبوعيا[1].

وفي سنة 2000؛ أعلن السودان أنه أوقف استيراد مشتقات النفط ويستعد لتصدير البنزين بواقع نصف مليون طن سنويًا، إن إنتاج النفط في السودان مرّ بنسق تصاعدي في هذه الفترة مما جعل هذه النعمة نقمة للسودان من خلال أطماع الدول الأجنبية وتحريكها للفواعل الداخلية والإقليمية لتأجيج النزاعات والحروب الأهلية في السودان.

المطلب الثاني: الحركات السببية للنزاع السوداني :

أولا: أسباب الصراعات في السودان:

تعددت أسباب وعوامل اندلاع الحروب في السودان، ويمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين تتعلق أولهما بالبيئة الداخلية وهي ترتبط بعدة عوامل منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العرقية وغيرها؛ وثانيها البيئة الخارجية المتمثلة في القوى الخارجية ودول الجوار الجغرافي التي تؤثر وتتأثر بالأوضاع في السودان، فقد خلف موقع السودان الفريد في قلب القارة وحدوده المباشرة مع ثمانية دول وارتباطه القبلي مع جيرانه وضعًا حرجًا جعله عنصرًا مؤثرًا ومتأثر بكل النزاعات الدائرة في هذه المنطقة[2].

تتنوع وتتفاوت الأسباب الداخلية للنزاعات في السودان من نزاعات اقتصادية، أو نتيجة لأسباب عرقية، وقد تكون بسبب فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الاستجابة لحاجات المجتمع وتطلعاته وتمثل دارفور لغرب السودان مثلا واضحًا لهذا النزاع، بالإضافة إلى أسباب أخرى[3]، عدة نذكر منها:

- **الفقر والتهميش:**

حيث عانى أهل البلاد في الشمال، الشرق، الغرب من ظاهرة الفقر والتهميش بسبب حرمانهم من التمتع بثروات البلاد وفرض العمل بشكل عادل، حيث شكل الفقر والحرمان وضعف مستوى التعليم وقلة الموارد المالية والضعف في تقديم الخدمات الوقود الذي أشعل الحرب في الجنوب ودارفور وغيرها من

---

[1] جعفر كراد أحمد، **قصة البترول السوداني**، متحصل عليه من الموقع: http//ay83m.wordpress.com في 13 فبراير 2012 على الساعة: 19:54.

[2] محمد حماد، « دار موزنبيق سندات الجنجويد ومطرقة أمريكا »، **مجلة العربي**، العدد 17921، اكتوبر 2004، ص01.

[3] محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**. المملكة المتحدة: كامبردج للنشر، 2000، ص141.

المناطق، حيث استخدمها قادة التمرد كعامل تعبئة للجماهير الغاضبة التي تعيش في عوز وتهميش لكسب مساندتها في الحروب والصراعات[1].

- **الهوية العرقية ومتغير القبيلة:**

تظهر الهوية العرقية كسبب للنزاع رغم أنها قد لا تكون السبب الأساسي للصراع، ولكن في النزاعات الطويلة تتراجع وتتلاشى الأسباب الأساسية المحركة للنزاع وتظهر الإثنية كقوة مادية واجتماعية وسبب رئيسي محركا للنزاع، كما هو الحال للنزاع بين الشمال والجنوب حيث أن الإحساس بالحرية لدى الجنوبيين وانتمائهم العرقي وموقعهم كزنوج يأتي في المقام الأول[2].

تمثل القبيلة عاملاً مؤثرا في تاريخ السودان السياسي والاجتماعي إلا أن نشوء الضغوط الاقتصادية عليها، أوجد واقعا جديدًا أدى إلى تفعيل الهجرة إلى المدن والذوبان الجزئي في المجتمعات المدنية كالأحزاب السياسية إلا أنها لا تزال ركيزة أساسية في المجتمع السوداني. يلتف السكان حول هويتهم بدعوى الحفاظ عليها في حالة حدوث النزاعات، وعادة ما يلجأ قادة التمرد لإثارة الذكريات التاريخية لتقوية تلك الهوية، لتحقيق أهدافهم في المنافسة على السلطة والثروة.

- **تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي والاقتصادي:**

أدى تخلي السودان عن الدور الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى تصاعد النزاعات، حيث عجزت الدولة عن القيام بدورها من خلال ضعف المشاركة السياسية والإخفاق التنموي مما أنتج ضعف في الحركات السياسية والمجتمع المدني، كما أدى غياب المشروع الوطني والأحزاب القومية إلى غلبة الانتماءات الأولية على الانتماء الوطني، كما ساهمت محدودية القدرة على التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى سياسات الإقصاء في العمل السياسي، ساهمت جميعها في تصعيد الصراعات في السودان.

- **المياه والنفط:**

شكلت كل من المياه والنفط بعدين جديدين في الصراع حيث يتمتع السودان بنسبة عالية من الإنتاج والاحتياطي في مناطق أعالي النيل وأبيي مما آثار أطماع المتمردين، ويشير بعض المراقبون أن

---

[1] أحمد أدم، « العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور – الملف الدوري »، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، عدد37، نوفمبر/ ديسمبر 2003، ص18.

[2] محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص204.

واحد من أسباب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في ملف السودان هو مخزون النفط ومحاولة إيجاد موطئ قدم للشركات الأمريكية ضد الاحتكار الصيني والماليزي[1].

ورغم ظهور مصادر دخل جديدة في السودان كالبترول، المعادن، الذهب إلا أن العزلة الاقتصادية والسياسية، فرضت على السودان الرضوخ لشروط المستثمرين بإقامة منشآت مثل خط الأنابيب والمصفاة بتكلفة أعلى من تكلفة السوق العالمي بالنسبة لمحدودية الخيارات.

- **التوزيع غير العادل للثروة:**

أصبح توزيع الدخل والثروة أسوأ خاصة في المناطق الريفية كما تدهورت الأجور الحقيقية وتضخم القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية، وحدث تدهور حاد في الإنتاج وضعفت القدرة الكلية للحكومة على إدارة الأزمات الاقتصادية، كما تدهورت القدرة التنافسية الدولية في مجال صادرات المحاصيل النقدية وانخفض حجم العون من المانحين، كل هذه الأسباب تضافرت لتخلق سوق ومعدل نمو إنتاجي متذبذب واختلال في توزيع الدخل والثروة وعدم توازن الدخل والثروة، وعدم توازن متزايد بين الأقاليم، لقد أوضح البنك الدولي في إحدى تقاريره أنه في مناطق الشمال يعيش حوالي 50% من السكان في ظل ظروف انعدام الأمن الغذائي، مما أدى إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي والمياه.

- **التدهور البيئي:**

يعاني السودان من تردي بيئي وذلك من خلال موجات الجفاف والتصحر التي أدت إلى خلق ظروف سيئة تصل أحيانا للمجاعة، مما يأدي إلى حدوث هجرة من الريف إلى المدن، مما زاد من أعباء المدن، حيث أن زيادة الكثافة السكانية في المدن يؤدي إلى تدهور أكثر للخدمات الإدارية والبنية التحتية الضعيفتين أصلا، ويشكل تدهور البيئة في السودان مشكلة حقيقية حيث تفتقد السودان إلى القدرة على إدارة الكوارث، وظهر ذلك خلال فيضانات 1988، فالتدهور البيئي يشكل مصدرًا للفقر والنزاع.

- **التبعية الاقتصادية:**

تمثل الزراعة والرعيّ بالإضافة للتجارة أهم مقومات النشاط الاقتصادي، وقد أدى النمو المتزايد للسكان وظاهرة عولمة إندماج الاقتصاد العالمي إلى المزيد من استخدام الآلة ومكوناتها، وأصبح الاقتصاد قائم على مبادلة المنتجات الزراعية والرعوية مع السوق العالمي طلبًا لمنتجاتها خاصة الآلة

---

[1] فائز الشيخ، « السودان أمام تناول شمالي وصفح جنوبي أو التقسيم إلى دويلات »، **صحيفة البيان الإماراتية**، عدد17، أكتوبر 2004، ص03.

التي ظل الطلب عليها أعلى من الناتج المحلي، مما أدى إلى علاقة تبعية ومديونية مع السوق العالمي مما افقد الاقتصاد الوطني السوداني القدرة على الأداء المستقل[1].

ثانيا: الحركات المسلحة في جنوب السودان:

قامت في الجنوب عدد من الحركات المقاومة التي رفع بعضها السلاح في وجه الأنظمة المتعاقبة على الحكم منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا؛ كانت أهم المطالب التي طرحتها هذه الحركات مجتمعة، المساواة والعدالة في توزيع السلطة والثروة والخدمات ورفع التهميش والمظالم، وكانت أول حركة مطلبية، حركة اللهيب الأحمر سنة 1958، بالإضافة إلى حركة الفهود السود، نهضة دارفور، تنظيم تضامن قوى الريف، تحالف السودان وغيرها من الحركات[2].

استطاعت بعض هذه الحركات تحقيق أهدافها مثل نهضة دارفور1964 التي تم تكوينها من اتحاد طلاب دارفور والاتحادية الإقليمية لمواطني دارفور بالعاصمة، وكانت مطالبه متمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث طالبت بضرورة قيام مشاريع تنموية في دارفور، وبمنح المواطنين حقهم الدستوري في انتخاب من يمثلهم في البرلمان، وتمكنت الحركة من تحقيق اغلب مطالبها، حيث فاز أحمد إبراهيم دريج رئيس الجبهة كمرشح مستقل، كما فاز عدد من النواب في دوائرهم حسب أفرادهم، وعد هذا الفوز انتصارا للجبهة في تحقيقها لأهم أهدافها السياسية في اختيار من ينوب عنهم بطريقة ديمقراطية[3].

أما فيما يخص التنظيمات المرتبطة بالصراع، والتي تُنسب إليها جميع العمليات العسكرية، نذكر:

- **حركة تحرير السودان:**

تأسست عام 2001 تحت اسم حركة تحرير دارفور وترأسها عبد الواحد محمد نور وهو محامي ينتمي لقبيلة نور، بينما يمثل أركو مناي وهو من الزغاوة موقع الأمين العام، الجناح العسكري للحركة هو جيش تحرير السودان ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطًا في الجيش السوداني والتشادي وتضم الحركة مجموعة من الزغاوة وقبائل الفور والمساليت.

---

[1] حسن مكي، « دراسات السلام التنوع والحكم الراشد »، مركز دراسات السلام، جامعة الدلنج، العدد02، يناير2000، ص145.

[2] عفاف أبوكشو، « المعارضة المسلحة في دارفور»، **مجلة الخرطوم الجديدة**، العدد16، سبتمبر2004، ص22.

[3] مي صه أبوب، « الدوافع السياسية للصراع في دارفور– الملف الإداري »، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد37، ديسمبر2003، ص ص09–10.

صدر البيان السياسي للحركة في 2003/03/13 وبدأ بمقدمة عن تاريخ دارفور وحجم الظلم الذي تعانيه، ورغم انطلاق الحركة في دارفور إلا أنها تشكل تنظيما وطنيا وتعمل مع التنظيمات المتقاربة معها سياسيا، وتتمثل أهداف الحركة في:

- بناء سودان ديمقراطي موحد قائم على قواعد جديدة من العدالة؛
- تحقيق الرخاء المادي والمعنوي؛
- الاعتراف بالتعددية وحق تقرير المصير ضرورة لتنمية المناطق المهمشة؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما جاء بالمواثيق الدولية؛
- فصل الدين عن السياسة، وأن لا يتحول الدين إلى عامل نزاع بين أبناء الوطن الواحد؛
- التأكيد على نظام لا مركزي للحكومة؛
- إعادة توزيع السلطة والثروة في كل محاورها؛

وتطرح الحركة الكفاح المسلح، كأحد وسائل النضال مع غيرها من الوسائل السياسية، وتدعو القبائل العربية للانخراط لأنها قبائل مهمشة ومن مصلحتها توحيد الجهود ضد النظام، كما تدعوا الحركة إلى خلق علاقات تعاون مع دول الجوار وخاصة تلك التي تحد دارفور، ونفت الحركة أي ارتباط بينها وبين المؤتمر الشعبي، وكذلك نفت وجود أي علاقة بينها وبين الحركة الشعبية، وتنفي كذلك الدعوة إلى الانفصال وتدعوا إلى الوحدة[1].

- **حركة العدل والمساواة:**

أسست بهدف الإطاحة بالحكم العسكري في السودان وإقامة نظام ديمقراطي وتحقيق العدالة والمساواة في تقسيم الثروة والسلطة وتحقيق تنمية متوازية وتتحدث عن تحالف المهمشين وإتاحة دور لهم في إعادة صناعة السودان، أعلنت الحركة عن برنامجها في مؤتمر في ألمانيا عام 2002، وتتألف من جناحين سياسي وعسكري وقيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس في الداخل ومجلس في الخارج، قائد الجناح السياسي الدكتور خليل إبراهيم وقائد الجناح العسكري العميد التجاني سالم[2].

---

[1] نور عبد القادر حسن، « التمرد المسلح دارفور ساحة جديدة للقتال »، **مجلة السياسة الدولية**، عدد جويلية 2004، مجلد38، ص268.

[2] محمود خالد حاج وآخرون، « دارفور والحقيقة الغائبة »، إصدار المركز السوداني للخدمات الصحفية، أكتوبر2004، ص ص76-77.

وتطرح الحركة أكثر من تصور حول كيفية اقتسام السلطة أحدهما يوصف بالنهائي، ويتمثل في المطالبة بالديمقراطية الحقيقية التي يحكم من خلالها من اختاره الناخبين، وأن لا تزيد مدة ولاية الرئيس وحكام الأقاليم عن فترتين الواحدة منهما أربع سنوات.

والتصور الثاني مرحلي، يدعو إلى مؤتمر لكل الأقاليم في السودان ويطالب بنظام حكم فيدرالي وأن يرتكز الاقتصاد على التنمية والتوزيع العادل للثروة، كما تطالب بتناوب الرئاسة بين الأقاليم بحيث يُمنح كل إقليم فترة رئاسية لحكم السودان، مع ضرورة توزيع الوظائف الرئيسية على الأقاليم لتحقيق التوازن في السلطة.

❖ **الحركة الشعبية لجنوب السودان:**

سنة 1955، اعتقلت السلطات السودانية بعض السياسيين الجنوبيين عقب تمرد الفرقة الإستوائية " توريت "، وقد هرب بعض السياسيين الجنوبيين إلى دول الجوار كأوغندا وغيرها.

وفي المنفى بدأ تكوين الأحزاب السياسية، وكان أولها حزب " اسكادنو" الذي ترأسه "جوزيف أدهو" وسميّ الحزب فيما بعد حزب " سانو" سنة 1963، تركز نشاطه في الدعوة إلى حل سلمي لمشكلة الجنوب وطالب بتدخل الهيئات الدولية، وساد الاختلاف بين قادة الجنوب في المنفى، وفي عام 1963 تم تشكيل جماعة الأنانيا من متمردي عام 1955، وبذلك تكون الجناح العسكري بقيادة " جوزيف لاقو" الذي وحد المحاربين ومدّهم بالأسلحة الحديثة، وأرسلهم في بعثات تدريبية إلى الخارج بتمويل من مؤثرات الكنائس والفاتيكان وإسرائيل التي لعبت دورًا في تدريب الجنود والضباط[1].

كانت حركة أنانيا تطالب بالانفصال ومارست ضغطا على التيار المعتدل وسط الجنوبيين الذين طالبوا بالوحدة مما أدى إلى انهيار مؤتمر المائدة 1965، وبذلك زادت حدة تصعيد العمليات العسكرية والتدخلات الأجنبية في شؤون السودان الداخلية وتم تدويل مشكلة جنوب السودان.

تكونت حكومة لجنوب السودان برئاسة " أقري جادين "، وفي مارس 1969 تغير اسم الحكومة المؤقتة إلى " النيل " وترأسها " غور مورثات " الذي كان رئيسًا لجبهة الإستوائيين في عام 1971 حدثت تغيرات سياسية في حركة الأنابيا بتدخل دول أوروبية وأمريكية ومجلس الكنائس، وقد قام " جوزيف لاقو" بانقلاب عسكري داخل الأنانيا، وأعلن تنظيمه الجديد " حركة تحرير جنوب السودان "، وأسس رئاسة الحركة في منطقة " ونق كي بول "، وصارت السلطة السياسية والعسكرية في يد جوزيف لاقو.

---

[1] عبد الغني تسعودي وبونان لبيب، **مشكلة جنوب السودان**. مصر: مطبعة عيد شمس، ص ص157-159.

يعتبر قرار تقسيم الولايات الجنوبية الذي اتخذه الرئيس " نميري " هو السبب المباشر في نشاط بعض النخب الجنوبية المعارضة له والتي عدته مع أسباب أخرى خرقًا " لإتفاقية أديس بابا ". يُعد الرائد "جون قرنق" عضوا فاعلاً في تنظيم الضباط الجنوبيين حيث نشير إلى تزامن قرار التقسيم مع القرار العسكري الخاص بتغيير القوات من مكان إلى آخر ودمج بعض الوحدات الجنوبية مع وحدات عسكرية شمالية، وقد قوبل قرار الدمج برفض تام من قبل المسؤولين والضباط الموالين للجنوب، وشكل قرار التقسيم ودمج الوحدات العسكرية الشمالية والجنوبية نقطة انطلاق شرارة التمرد[1].

المطلب الثالث: أهم أقاليم الصراع في السودان :

شهد السودان صراعات مسلحة ودامية يزيد عن نصف قرن من الزمان من سنة 1955، وقد بذلت الحكومات الوطنية المختلفة جهودًا متقطعة لإيجاد حل أو صيغة تمنع الاقتتال في الجنوب، فالجهود التي بذلتها الحكومات الوطنية المختلفة منذ الاستقلال أفلحت في إيقاف الحرب نحو عشر سنوات، نتجت عن اتفاقية أديس أبابا التي وقعت عام 1972.

فالحرب في الجنوب حدثت نتيجة لعوامل تاريخية، تطورت عبر الزمن فضلا عن عوامل اجتماعية، اقتصادية وبيئية، تحركها قوى خارجية تسعى إلى زعزعة استقرار السودان، وبلغت ذروة الصراع عام 2011 حيث انفصل الجنوب عن السودان.

انتقلت موجة الصراعات والحروب الأهلية والمسلحة لتشمل عدّة مناطق في السودان، كإقليم دارفور وأبيي، استغلت عدة أطراف قضية دارفور واستطاعت تدويل القضية لتصبح قضية عالمية، تتصارع وتتضارب فيها المصالح الدولية والإقليمية.

أولا: جنوب السودان:

إن الصراع في جنوب السودان قديم، ففي البداية كانت الحكومات السودانية المتعاقبة تصور حرب الجنوب باعتبارها بين الحكومة الشرعية ومتمردين خارجيين عن السلطة يسعون إلى تنفيذ مخططات أجنبية، وبعد مدة من زمن الصراع اعترفت الحكومة بوجود مظالم ومشاكل للجنوبيين، حيث تعددت الاقترابات لفهم جذور حرب الجنوب في السودان، فتبنى البعض مداخل تاريخية تنظر إلى المشكلة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، في حين قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983 رؤية جديدة، وقدمت نظرية المركز والهامش وأكدت أن الحرب المشتعلة هي حرب جماهيرية

---

[1] أبيل ألير، **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود.** (تر: بشير محمد سعيد)، لندن: شركة ميلاين المحدودة، 1992، ص ص137-152.

مهمشة في أنحاء السودان ضد السلطة الحاكمة فهي ليست بين الشمال والجنوب لكن بين طبقة حاكمة في الشمال (المركز) وجماعة مهمشة سياسيًا واجتماعيا وثقافيا[1].

وتعود جذور أزمة جنوب السودان إلى الاستعمار البريطاني، حيث عمدت بريطانيا إلى إضعاف الثقافة العربية والعمل على منع انتشار الإسلام في الجنوب عن طريق إطلاق حرية العمل الديني للحركات التنصيرية في عام 1910، التي تمثل نقطة البداية لفصل الجنوب عن الشمال وذلك بإقامة إدارة فاعلة في المناطق (منجلا، بحر الغزال، أعالي النيل) وقد قامت بريطانيا بتخويل زعماء القبائل بعض الصلاحيات الإدارية والاستعانة بالحركات التنصيرية "لتمدين البشر" والتخلص من الوجود العربي الذي كان ممثلا في قوات الجيش المصري، التجار السودانيين الشماليين والسودانيين عمال الإدارات[2].

فرضت ثورة 1919 في مصر تغيرات هامة على السياسة البريطانية في السودان، حيث خصت الجنوب بمذكرات ثلاث، الأولى عام 1920 بعنوان اللامركزية في السودان بهدف فصل الزنوج عن الأراضي العربية، والمذكرة الثانية تخص دمج الزنوج في حكومات إفريقية أخرى مثل أوغندا شرق إفريقيا، والمذكرة الثالثة تتحدث عن سياسة الحكومة في الحفاظ على جنوب السودان بعيدًا عن التأثير الإسلامي، لمّا أصدرت الحكومة قانون المناطق المغلقة Closed District (مناطق الجنوب)، حيث يمكن لمدير المنطقة منع أي شخص من أهالي السودان من دخول المنطقة والبقاء فيها.

في عام 1930 بدأت إجراءات الفصل حيث أصدرت تعليمات على أساس التمايز العنصري والديني تتمثل في:

- إبعاد الموظفين المتحدثين باللغة العربية لو كانوا جنوبيين.
- جعل الانجليزية لغة التعاملات الرسمية الإدارية، ولغة الأوامر العسكرية والتخاطب.
- عرقلة التجار الشماليين، وتشجيع التجار اليونانيين والسوريين المسحيين.
- إصدار جدول سنوي يوضح الأموال التي تنفقها الحكومة على التعليم وإحصاء عدد المدارس التنصيرية سنويًا.

---

[1] يسري أحمد غرباوي، « الآثار الداخلية والإقليمية للتسوية »، ندوة مستقبل السودان، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، ماي 2004.

[2] يونس لبيب روق، « مشكلة جنوب السودان أصل النشأة الأولى»، إصدارات المعرفة، ملفات خاصة، 2014/04/03، ص ص1-3.

في عام 1953 عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا لتقرير مصير السودانيين والتي ترتبت عليها نتائج عكسية على الجنوب، حيث غضب الجنوبيين من عدم اشتراكهم في المفاوضات.

بدأت الحرب الأهلية في الجبوي في 18 أوت 1955 بتمرد كتيبة الإستوائية في "توريت" في الجنوب، مما دعا الحكومة إلى قمع التمرد بقسوة، أدى هذا إلى فرار القوة المتمردة إلى المرتفعات الجنوبية الفاصلة بين السودان والحبشة وكينيا وأوغندا.

اختلفت أساليب معالجة الحكومات المختلفة السودانية لمشكلة الجنوب، فعجزت عن بناء دولة وطنية قوية تُحكم ديمقراطيا وتراعي فيها التعددية الثقافية السودانية وتحل مشكلة التنمية إنتاجا وتوزيعًا، فمالت النظم المدنية والعسكرية إلى الحل الأمني لذلك تعرض الجنوب لفترات طويلة إلى عمليات حربية.

بعد الاستقلال أحس الجنوبيين بالظلم والإحباط لعدم الإيفاء بالوعود التي وعدوا بها، وسعت الحكومة إلى ترقية ثقافة الأغلبية للوصول إلى الوحدة وأهملت جانب التنوع الإثني والثقافي، فلجأت إلى سياسة الانصهار لنشر الثقافة الإسلامية والعربية ليزيد الانقسام والتباين[1]، حيث قامت الحكومة بطرد المبشرين وعزلت المثقفين، فظهرت مشكلة اللاجئين والتنسيق بين الكنائس والمتمردين بالخارج، ونتيجة لذلك تكونت رابطة المسيحيين السودانيين والاتحاد السوداني الإفريقي الوطني وحزب " سانو"، الذي أرسل خطابًا للأمم المتحدة طالب فيه استقلال الجنوب عن الشمال، وبظهور أنانيا على مسرح الأحداث العام 1982، بدأت سياسة العنف في الظهور، مما أدى إلى اتخاذ الحكومة إجراءات تأديبية أدت إلى استمرار القتال وهروب الآلاف إلى أوغندا.

تحولت الحركة السياسية الجنوبية إلى حركة مقاومة، لها جناح عسكري تنشط وسط الأدغال والغابات ينتمي معظم المتمردين إلى قبائل الدنكا والنوير الذي توحدوا تحت اسم أنانيا.

نشير هنا إلى أن جماعات الأنانيا التي انضمت إلى الجيش بعد اتفاقية أديس أبابا، قاتلت إلى جانب الجيش الحكومي، ولكن هذه الاتفاقية لم تصمد طويلا في ظل السياسات التي تبناها " نميري " ضد الجنوب وظهور بوادر استخراج النفط واستغلاله من حقول الجنوب والمناطق الجنوبية الغنية بهذه الثورة.

تشكل الجيش الشعبي لتحرير السودان من جملة الأنانيا والوحدات المتمردة التي اجتمعت في إثيوبيا وشكلت الجناح العسكري المتمرد وأعلن " جون قرنق " زعيمًا له وقائدا للجناح السياسي للحركة الشعبية لتقرير السودان، وقد انقسم الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى ثلاث مجموعات أساسية:

---

[1] حيدر إبراهيم، « القوى السياسية ومستقبل السلام »، **الملف الدوري**، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد26، الخرطوم، سبتمبر 2003، ص10.

- مجموعة توريت بزعامة " جون قرنق ".
- مجموعة بحر الغزال بزعامة " كاربينو".
- مجموعة الناصر بزعامة " رياك مشار".

ظلت القوات الرئيسية للجناح العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان تابعًا لقيادة "جون قرنق"، حيث قام الجناح العسكري المتمرد بعدة هجمات ناجحة في الجنوب وفي المناطق الحدودية لإرتيريا وإثيوبيا بعد منتصف التسعينات، وللحركة جناح سياسي داخل السودان وخارجه، وقد ساعد في تكوين هذا الأخير هروب عدد كبير من السياسيين والعسكريين والموظفين إلى الخارج نحو البلدان الإفريقية المجاورة خاصة في الوسط والشرق، وفي الستينات ظهرت قوات الأنانيا وحركة تحرير السودان التي تمكنت من توسيع نشاطها السياسي داخل وخارج السودان، كما فعلت من عملياتها العسكرية في الجنوب ضد القوات الحكومية ولقيت الحركة دعمًا من دول إفريقية وأوروبية وكذا من مؤسسات وكنائس، كما استفادت الحكومة من الصراعات التي نشبت في عدة دول إفريقية خاصة في دولة " أوغندا " والتي صاحبها تدخلات إقليمية ودولية واسعة[1].

باشرت السلطات السودانية عدّة مبادرات لحل مشكلة الجنوب، كُللت جهود حكومة "مايو" بتوقيع اتفاقية " أديس أبابا " سنة 1972 والتي ضمنت الاستقرار لجنوب السودان لحوالي 11 سنة، ومن بين توصياتها قانون الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان في ظل دولة واحدة السودان، وقد تم إلحاق معظم مقاتلي الأنانيا بالجيش الوطني، وباقي القوات التي رفضت الاتفاقية لجأ جزء منها إلى الغابات والباقي إلى إثيوبيا التي قدمت الدعم إلى متمردي السودان، كرد فعل على دعم حكومة السودان إلى إريتيريا في صراعها مع إثيوبيا.

سنة 1996، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معدات عسكرية ولوجستية للدول المجاورة للسودان والمعنية لمواجهات الجنوب والمتمثلة في إثيوبيا، إرتيريا، أوغندا، والهدف من هذه الخطوة هو مساعدة الجماعات المعارضة للإحاطة بحكومة السودان[2].

---

[1] محمد علي جادين، « البحث عن تسوية وطنية دروس اتفاقية أديس أبابا 1972-1983 »، **الملف الدوري**، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد26، ص ص51-52.

[2] John Pike, **Sudan war**, sep 2004, Report from global- security foundation, P07.

ونشطت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في المنطقة وبذريعة مكافحة الإرهاب حيث قدرت أن السودان، ستصبح أرض خصبة لإنتاج الإرهاب وتصديره لضرب مصالحها، وفي هذا الإطار زار السيّد " جون دويتش " مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية إثيوبيا في أفريل 1996.

لقد أخطأت السلطات الحكومية السودانية في التعامل مع مشكلة الجنوب، فقد كانوا في حاجة ماسة لتوسيع رؤيتهم ومرونة تعاملهم في الحروب وعزل الدور الإقليمي والدولي.

وتتمثل العوامل التي أججت الصراعات في الجنوب وأذكتها فيما يلي:

- ✓ إهمال حكومات السودان لعنصر التنمية في الجنوب، واللجوء إلى سياسة التذويب القسري وإدماج الجنوبيين في الشمال.
- ✓ التهميش والحرمان في قطاعات التعليم والخدمات والتوظيف.
- ✓ التمييز السياسي والاقتصادي والتوزيع غير العادل للثروة.
- ✓ زيادة عدد المسلحين الجنوبيين من 12500 لسنة 1986 لتصل إلى حوالي 60000 في عام 1991.
- ✓ المساعدات الإقليمية للمتمردين من قبل إثيوبيا وأوغندا تدريب إسرائيل لقادة الأنانيا.
- ✓ تمكن جماعات الأنانيا من شراء أسلحة من متمردي الكونغو.

❖ **بروتوكول الترتيبات الأمنية:**

وافق طرفا النزاع على بروتوكول الترتيبات الأمنية في سبتمبر 2002، وقد أقر هذا البروتوكول تكوين ثلاثة جيوش خلال الفترة الانتقالية وأن الجيش السوداني في المستقبل سوف يكون من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، بحيث يعاد انتشار القوات المسلحة شمال الحدود الجنوبية الشمالية ويعاد انتشار قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان جنوب الحدود الجنوبية الشمالية، ويكون الفصل بين القوات تحت مراقبة دولية، وينص الاتفاق على تكوين وحدات عسكرية مشتركة بين الجانبين، وتكون بمثابة نواة الجيش السوداني في المستقبل إذا ما تمت الوحدة أما في حالة الانفصال تحل هذه القوات وتعود إلى قواتها الأصلية.

ويوضح الجدول الآتي تواريخ الاتفاقيات التي وقعت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وصولا لتوقيع اتفاقية (نيفاشا) الشاملة للسلام في جانفي 2005.

جدول رقم(02): يوضح تواريخ الاتفاقيات التي وقعت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان

الموضوع	التاريخ
بروتوكول مستاكوس	28 جوان- 30 جويلية 2002
بروتوكول الترتيبات الأمنية	25 سبتمبر 2003
بروتوكول تقاسم الثورة	07 جانفي 2004
بروتوكول تقاسم السلطة	26 ماي 2004
البروتوكول الخاص بجبال النوبة والنيل الأزرق	26 ماي 2004
البروتوكول الخاص بمنطقة أبيين	26 ماي 2004
إعلان نيروبي بشأن المرحلة النهائية للسلم في السودان	05 جوان 2004
اتفاق السلام الشامل البروتوكولات الستة	09 جانفي 2005

❖ **اتفاقية نيفاشا للسلام:**

جاء توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام، ليضع حدا لأطول حرب أهلية في القارة السمراء، ويبشر بعهد يسوده العدل والسلام في كافة أرجاء السودان[1].

واهم بنود هذه الاتفاقية، تتمثل في:

- إيقاف الحرب بكل تبعاتها من إهدار الموارد المالية وإزهاق الأرواح البشرية.
- الاتفاق على دستور انتقالي يكفل حقوق المواطنة وحقوق الأقاليم وينص على استقلال القضاء.
- قيام حكومة انتقالية، ممثلة من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وبعض قوى المعارضة الشمالية.
- قيام أجهزة إدارية وتنفيذية في جنوب السودان والنيل الأزرق وكردفان.
- التقاسم العادل للثروة بتدفق عائدات النفط للجنوب.

لقد شكلت هذه الاتفاقية إطارا وحافزًا لاتفاقيات السلام في ربوع السودان، فقد تلتها لاحقا اتفاقية الشرق، واتفاقية (أبوجا) في دارفور.

[1] هاني رسلان، « عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازنات حرجة، دراسات إستراتيجية »، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد148، 2005، ص ص37-40.

بالرغم من كل ذلك فإن الحكومة السودانية وشريكتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، أخفقت في تصورها النظري لبناء مجتمع سوداني متكامل وموحد لأن هناك فرق كبير بين الواقع الاجتماعي وأطروحات السياسيين.

حيث واجهت الاتفاقية العديد من العقبات السياسية والاقتصادية حيث بدا واضحًا أن شريكي الحكم في السودان لا يزالان يعانيان من أزمة الثقة خاصة من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان في ضوء هذه الخلافات العميقة التي ظهرت بين شريكي الحكم في السودان إبان الفترة الانتقالية التي أعقبت توقيع اتفاقية السلام الشامل، تولدت عند الكثير قناعة مفادها أن الانفصال أصبح قدرًا محتومًا.

❖ **انفصال جنوب السودان:**

لقد شكل عام 2011 عام الحسم بالنسبة لقضية جنوب السودان، الذي مثّل نهاية الفترة الانتقالية وفقا لاتفاق نيفاشا للسلام الشامل، الذي أقر فترة انتقالية مدتها 06 سنوات، يعقبها استفتاء للجنوبيين على حق تقرير مصير إقليم الجنوب، إما بالوحدة مع الشمال أو الانفصال وتكوين الدولة المستقلة، وقد جاء عام الاستفتاء والعلاقة بين شريكي الحكم حتّى وصلت إلى أقصى درجات التدهور إلى الحد الذي جعل نتيجة الاستفتاء معروفة مسبقا فتحولت العلاقة بين الشريكين إلى حالة حرب حقيقية حول الصلاحيات والقوانين والانتخابات، هذه الخلافات أدت إلى انسحاب وزراء الحركة الشعبية لتحرير السودان من الحكومة السودانية أكثر من مرة وتعليق عملهم من أجل ممارسة ضغوط على الحكومة السودانية.

جاءت نتيجة الاستفتاء بتصويت الجنوبيين للانفصال بنسبة ساحقة وصلت إلى أكثر من 98% أي ما يشبه الإجماع وهو ما كان متوقعًا.

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء، اعترفت الحكومة السودانية بحق الجنوب في الانفصال رسميا في التاسع من جويلية 2011، كما هو منصوص عليه في اتفاق السلام، وبدأت الخطوات العملية لتحقيق الانفصال عمليا، وقاد الاتحاد الإفريقي بواسطة لجنته العليا برئاسة رئيس جنوب إفريقيا السابق (ثابو مبيكي) المفاوضات لمعالجة بعض القضايا العالقة التي لم تحسمها اتفاقية السلام وأهمها:

- ✓ المواطنة؛
- ✓ الإقامة؛
- ✓ قضية الديون؛
- ✓ قضية النفط والحدود ومنطقة أبيي؛

شكلت قضية المواطنة خلافا بين شمال السودان وجنوبه حيث اقترحت الحركة الشعبية منح مواطني البلدين مواطنة مزدوجة، مما يسمح لمئات الآلاف من الجنوبيين المقيمين في الشمال بالاستمرار في الإقامة بينما يرى المؤتمر الوطني أن اختيار الجنوبيين للانفصال معناه رفض المواطنة السودانية، ومن ثم وجب عليهم تسوية أوضاعهم. إما بالمغادرة أو تأمين أوضاعهم كأجانب.

ظهرت خلافات بين الشمال والجنوب حول تقاسم عائدات النفط والديون، حيث أن الشمال فقد بعد الانفصال 70% من إيرادات النفط، كما أن هناك خلافات بين الطرفين حول رسوم تصدير النفط الجنوبي عبر خطوط أنابيب تنتهي بموانئ الشمال، بينما ترى الحكومة الجنوبية أن الرسوم يجب أن تضاهي الرسوم الدولية التي لا تزيد عن 01 أو 02 دولار، بينما ترى حكومة السودان أن ملكية الشمال، للنفط والموانئ والمصافي تفرض تكلفة مرتفعة أعلى من الرسوم التي تفرض في الظروف العادية مما أدى إلى استفحال الخلاف، فقررت حكومة جنوب السودان إنشاء خط أنابيب بديل الأمر الذي سبب أزمة مالية حادة للجنوب أتت على 90% من إيرادات النفط[1].

ثانيا: إقليم دارفور:

بعد إجراء استفتاء جنوب السودان وتأكد انفصاله، ألفى هذا الحدث ظلاله على العدد من القضايا الوطنية السودانية، ومن أبرزها مسألة إقليم دارفور، والتي برزت مع بداية التسوية السلمية لمشكلة جنوب السودان، إلى أن أخذت مشكلة دارفور أبعادًا إقليمية ودولية زادتها صعوبة وتأزما وقلصت من فرص حلها، ولعل أبرز دوافع ومسببات الصراع في الحكومة المركزية، المتمثلة أساسا في سوء إدارة التنوع الإثني، وقضية التهميش الإقليمي.

1- إقليم دارفور جغرافيا:

تقع ولاية دارفور في أقصى الغرب من الرقعة الجغرافية التي تمتد بين خطوط الطول 16-27 شرقا وخطوط العرض 9°-10° شمالاً، تساوي مساحتها خُمس مساحة السودان الكلية تقريبًا، يحده من الناحية العربية تشاد ومن الشرق يفصل الإقليم عن كرفان سلاسل التلال الرمية والناحية الشمالية تحده

[1] عبد اللطيف فاروق أحمد، **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2012، ص ص78-79.

ليبيا وتمتد الحدود الشمالية لإقليم دارفور حتى البحر الأبيض المتوسط، في مساحة صحراوية واسعة خالية من الماء عدا الواحات الجنوبية ويحده من الجنوب بحر العرب[1].

وقد قسم بعض الجغرافيين دارفور إلى ثلاث مناطق من الناحية الجغرافية والسكانية وهي كمايلي:

أ. **منطقة شمال دارفور**: وهي منطقة شبه صحراوية تحدها شمالا الصحراء الكبرى، وجنوبا خط 30°، 14°، سكانها رحل يقضون الصيف حول الآبار والوديان وفي الخريف إلى الجنوب وهم خليط من القبائل العربية وغير العربية وتضم الرزيقات والزيادية، الزغاوة ولابرتي.

ب. **منطقة وسط دارفور**: تقع بين خطي عرض 20°، 14° و12° ويتوسطها حول مرة الذي يقسمها إلى جزأين تقريبا ويعيش الغالبية على الزراعة ويتكون غالبية السكان من الغور والمساليت والقمر وبنو حسين.

ج. **جنوب دارفور**: ويقع بين خطي عرض 12° و10° شمالا ويحدها شمالا جبل مرة وجنوبا بحر العرب[2].

2- إقليم دارفور تاريخيا:

كانت دارفور دولة مستقلة ذات سيادة خلال الفترة من 1650-1916، وكانت تسمى "سلطنة دارفور" وفي سنة 1916 ضمها الاستعمار البريطاني للدولة السودانية، تجاهل السلطة المركزية لإقليم دارفور أدى إلى عزلها وتخلف التنمية الاقتصادية وزيادة العزلة الثقافية والسياسية، وتعتبر دارفور واحدة من أقل أجزاء السودان اندماجًا في إطار الدولة وأكثرها استعصاء على الحكم، لبعدها عن المركز وضعف روابط الاتصال ولعوامل تاريخية وجغرافية وثقافية[3].

يعمل غالبية سكان دارفور في القطاع الإنتاجي الأولي (زراعة، رعيّ، النشاط الغابي) وعلى مستوى الريف يعمل حوالي 94,1% في الزراعة و23,4% من سكان المدن يمارسون كذلك النشاط الزراعي، وغالبية السكان يعملون في مجالات الخدمات، يتقسم الإنتاج الحيواني في دارفور إلى نمطين:

- **نمط البداوة:** حيث تمارس مجموعة كبيرة من القبائل نمط الإنتاج المستقر حول المناطق التي تتواجد فيها نقاط المياه والوديان.

---

[1] علي محمد حقار، **البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور**. الخرطوم: شركة المطابع للسودانية للعملة، 2000، ص ص23-24.

[2] سليم عباينة، **قبائل دارفور السودانية**. عمان: الدوزن للطباعة والنشر، 1995، ص ص29-30.

[3] محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص342.

- **نمط ترحالي تقليدي:** يتأثر بمتغيرات البيئة بالإضافة إلى وجود أنشطة أخرى كالصناعات اليدوية والنشاط الغابي وإنتاج الصمغ[1].

3- التنوع الإثني بإقليم دارفور:

تبلغ مساحة إقليم دارفور حوالي 549 ألف كم^2، ويشترك الإقليم حدوديًا مع كل من ليبيا، إفريقيا الوسطى وتشاد، مما يؤثر على التنوع الإثني لسكان الإقليم الذين بلغ عددهم حوالي 6 مليون نسمة في نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي.

لقد عاش في دارفور منذ القديم العديد من القبائل الإفريقية لكن وعبر حقب تاريخية مختلفة، جاءت مجموعات من الساميين والحاميين في موجات متتالية عبر حقب تاريخية مختلفة من الشمال والشرق والغرب، بدافع الاستقرار السياسي في المنطقة.

إن السواد الأعظم من قبائل دارفور، تجيد اللغة العربية بل إن الكثير من قيادات الإقليم والتي تنتمي إلى قبائل إفريقية سواء تلك التي شاركت في التمرد على السلطة أو المعارضة لها على علاقات مصاهرة مع القبائل العربية، وهذا ما يضع فرضية قيام السلطة في السودان بتطهير عرقي في إقليم دارفور[2].

ويمكن تقسيم التركيبة الإثنية في دارفور إلى قسمين:

أ. **القبائل العربية:**

يشمل إقليم دارفور على العديد سواء التي قدمت من أقاليم سودانية أخرى، أو تلك المهاجرة من دول شمال إفريقيا والجزيرة العربية وهي متمثلة أساسا في قبائل: الرزيقات، بني هبلة والتعايشة، بحيث تعتبر قبيلة الرزيقات أكبرهم من حيث العدد والانتشار وتتمركز في أقصى الجنوب الشرقي من دارفور، أما قبيلة بني هبلة فموطنهم الأصلي في منطقة "عد الغنم" إلى الجنوب الغربي من دارفور، تحترف أغلب هذه القبائل الرعيّ، كما تتواجد قبائل عربية أخرى في الإقليم ولكنها محدودة العدد مثل بني خزام، المسيرية، الثعالبة والكبابيش[3].

---

[1] يعقوب عبد الله محمد، « دارفور الملامح الطبيعية ومقومات التنمية والتنمية مفتاح السلام في دارفور»، مركز دراسات السلام والتنمية ومؤسسة فريد ريش أبيرت، ديسمبر 2003، ص211.

[2] مصطفى عثمان إسماعيل، **دارفور الماضي الحاضر والمستقبل**. القاهرة: دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، 2007، ص16.

[3] زكي البحيري، **مشكلة دارفور الجذور التاريخية والتطورات السياسية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص35.

ب. **القبائل الإفريقية:**

معظم سكان دارفور من القبائل الإفريقية التي تنقسم إلى العديد من المجموعات الإثنية، وأهم هذه القبائل الميدوب نسبة لجبل " ميدوب " الواقع في الشمال الشرقي من دارفور، كذلك قبيلة النتجور الذين قدموا من تونس عبر التشاد، واختلطوا بالسكان الأصليين فنتج عن هذا الخليط مجموعة شعب الغور، وهناك مجموعة من العناصر الإفريقية من أصول نوبية أيضا مثل " الميدوب "، ونخص بالذكر " البرتي " شرق دارفور، " البرقو والمرايت " اللذان يتشابهان في الخصائص الثقافية والبنية المورفولوجية.

هناك أيضا قبائل " الزعاوق و الفور" التي تعتبر الأقدم وترجع تسمية الإقليم إلى هذه القبيلة، تتحدث قبائل الغور لغة شفهية غير مكتوبة أما " الزغاوة " فهم خليط من الزنوج والنبو والليبيين، يقطنون شمال دارفور، يتكلمون في معظمهم اللغة العربية إلى جانب اللغة الأصلية وهي لغة النبو، أما قبائل " المساليت " ذات الخليط بين العرب والزنوج، يتكلمون لغة تختلف عن لغة سكان دارفور ويقطنون مساحة واسعة جدًا من إقليم دارفور، وهي قبيلة كثيرة الترحال ويحترف أهلها رعيّ الأغنام والماشية[1].

4- عوامل الصراع في دارفور:

عرف إقليم دارفور طوال تاريخه صراعات قبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه ولكنها ظلت محدودة ويمكن تسويتها من خلال الأعراف المحلية، إلا أن هذه الأوضاع تغيرت نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية مرتبطة بالصراعات والتوترات في دول الجوار خاصة تشاد وليبيا.

أ. **العوامل الداخلية:** تتعدد الأسباب الداخلية التي غذت التوتر والاضطرابات في إقليم دارفور، ولعل أهمها مايلي:

- **ندرة الموارد والتدهور البيئي:**

يرى البعض أن الصراعات في دارفور تعود إلى ندرة الموارد، حيث تشكل العلاقة العكسية بين مستخدمي الموارد والموارد (ماء، أرض...) عاملا مهما في نشوب الصراعات حيث تناقصت الموارد بشكل كبير في ظل تزايد مستخدمي هذه الموارد، كما أن تدهور البيئة ساهم في ندرة الموارد (نقص المياه، ضعف الزراعة) مما ترتب عنه نزوح الجماعات المتضررة هروبًا من الفقر والمجاعة وهو ما يؤدي إلى احتكاك القبائل مع بعضها البعض، كما تسببت موجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي في نهاية الستينات من القرن الماضي في انحسار المراعي وندرة الموارد المائية مما أدى

---

[1] زكي البحيري، **مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص ص43-44.

إلى حركة تنقل للقبائل باستمرار الذي أدى إلى تغيير في التركيبة القبلية أو اختلال التوازن القبلي وبروز ظاهرة الصراع القبلي للسيطرة على الأراضي.

- **انتشار السلاح:**

يُعد انتشار السلاح عامل مهم في صراعات دارفور، حيث كان السلاح محتكرًا من قبل رؤساء الإدارة الأهلية والأغنياء وفقا للقانون ولكن انتشاره على عامة الأفراد شجع على تنامي ظاهرة العنف، ولعل من بين الأسباب القوية التي أدت إلى امتلاك القبائل للسلاح هو الإحساس بعدم الأمان بسبب عجز الحكومة عن توفير الحماية لهم ولممتلكاتهم من عصابات النهب المسلح، لأن السلاح الذي تملكه العصابات أكثر حداثة وتطورًا من السلاح الذي تملكه الجهات الحكومية، وقد وصل السلاح إلى قبائل دارفور من قبل تجار الأسلحة في إثيوبيا، تشاد، ليبيا، وكذلك من قبل الولايات الجنوبية المتاخمة لدارفور كولاية شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال.

- **التعصب القبلي:**

جدول رقم(03): يوضح أبعاد النزاع القبلي بإقليم دارفور (1998-2001)

القبائل المتنازعة	السبب	السنة	الولاية
الداجو- الزريقات	زراعة- مراعي	1998م	جنوب دارفور
الغور- الرزيقات	قبلي	1999م	جنوب دارفور
المساليب- العرب	ثأر	2000م	غرب دارفور
الزغامة- القمر	نهب	2000م	شمال دارفور
البرتي- الميدوب	قبلي	2000م	شمال دارفور
الزريقات- أولامنصور	قبلي	2001م	جنوب دار فور

المصدر: عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2009.

حيث أصبح الانتماء للقبيلة أولى من الانتماء إلى الوطن الكبير أو حتى لدارفور، فقد صاحب تطبيق الحكم اللامركزي في دارفور بروز جماعات سياسية مثقفة سعت للاستحواذ على السلطة استنادًا على الوزن القبلي، مما أدى إلى بروز مسميات تحمل ظلالا سياسية مثل دولة دار الزغاوة الكبرى، تورا

بورا، الجندويد، دولة الغور للمغور، الزرقة والعرب والمليشيات، كما أن المبايعات التي ظل ينظمها النظام الأهلي رسخت جذور هذا التعصب[1].

- **ضعف التنمية الاقتصادية والبشرية:**

إن انتشار الفقر والجهل وعدم العدالة في توزيع السلطة والثروة يؤدي إلى الشعور بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعاني إقليم دارفور من ضعف البنيات التحتية الاقتصادية ويفتقر إلى المشروعات التنموية لاستيعاب العمالة المحلية كما يعاني الإقليم من ضعف الخدمات التعليمية، كما ساهم الغبُن في حرمان أبناء الإقليم من التنمية البشرية الأمر الذي سهل استغلال فئات واسعة من الأفراد من قبل السياسيين وتعبئتهم، مما أدى إلى تزايد نشاط النهب المسلح لذا يمكن القول بأن التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير العادل للموارد يعدان من الأسباب الرئيسية في صراعات الإقليم[2].

ب. **العوامل الخارجية للصراع في دارفور:** يتميز إقليم دارفور بخصوصية قيما يتميز بها أي من إقليم السودان الأخرى، حيث يشترك في حدوده مع ثلاث دول وهي ليبيا شمالا، تشاد غربا، إفريقيا الوسطى من الناحية الجنوبية الغربية؛ ففي كثير من الأحيان تلجأ القوى المعارضة للمطاردة من قبل حكوماتها داخل الأراضي السودانية مما كان له آثاره السلبية على الإقليم[3].

تعتبر دولة تشاد أكثر دول الجوار آثارا على صراعات دارفور لعدة أسباب منها الحدود الممتدة والمفتوحة بينهما القبائل الإثنيات المشتركة، الحروب الأهلية التي تشهدها تشاد، فإقليم دارفور يشكل ملاذا أمنا للعديد من القبائل المتقاتلة في تشاد والتي تعتبر الحدود باتجاه الإقليم أين تنشئ فيه معسكرات لتدريب قواتها، وتجعل من الإقليم كقاعدة انطلاق للهجوم على تشاد، وفقا لإحصاءات تشادية فهناك 16 إثنية تعبر الحدود التشادية السودانية منها 78000 نسمة من الزغاة، 50,000 من المساليت وأكثر من 760,000 من القبائل العربية، وتتشاك هذه الجماعات في الموارد والتاريخ والثقافة.

أثرت الأوضاع في دارفور بالصراع على السلطة في تشاد بين الحكومية التشادية بقيادة "هبري" وقبيلة الزغاوة برئاسة الجنرال " حسن جاموس " الذي قُتل أثناء المعارك وخلفه الرئيس " إدريس دبي" قائد

---

[1] صلاح فضل وهام الأبس، **مشكلة دارفور والسلام في السودان**. الخرطوم: دار الجمهورية للصحافة، جويلية 2004، ص54.

[2] يعقوب عبد الله محمد، مرجع سابق، ص207.

[3] صلاح فضل وهيام الأنس، مرجع سابق، ص57.

الحركة الوطنية للإنقاذ التشادي الذي استولى على الحكم انطلاقا من ارض دارفور وبعلم من حكومة الخرطوم[1].

5- إدارة السودان لازمة دارفور:

لجأت الحكومة السودانية لآليتين لإدارة أزمة دارفور تتمثل الأولى في الخيار العسكري، والثاني في الحل السلمي التفاوضي.

1. الخيار العسكري:

رأت الحكومة في البداية أنه بإمكانها إنهاء أزمة دارفور بضربة عسكرية تنهي التمرد الذي نشأ نتيجة لخلاف قبلي سنة 2000، أثر مقتل أحد قادة القبائل العربية بجبل مرة، لكي تمهد الحكومة بعد ذلك لتسوية سلمية في إطار مؤتمر قومي جامع، ورغم النجاح الميداني لهذه الضربة، فإنها مثلت إخفاقا سياسيًا للحكومة لأنها أدت إلى تعقيد الوضع وتدويل المشكلة، ففي حين أعلنت الحكومة أن حملتها تستهدف المتمردين والتي حظيت بتأييد تشاد، وقد نجحت في تقليص مناطق سيطرة المتمردين إلى أن الوضع الإنساني تدهور في الإقليم وعجزت الحكومة في السيطرة على الوضع، كون عدد كبير من القوات الحكومية السودانية من أبناء الإقليم نفسه[2]، ونظرًا لزيادة الضغط الإعلامي السياسي الدولي على حكومة السودان أُجبرت على تبني الحل التفاوضي منفردًا.

2. الحل السياسي:

بعد تفاقم الوضع الإنساني في دارفور نتيجة لتبني الحل العسكري الذي جعل أزمة دارفور تأخذ بُعدًا دوليًا واضحًا، دخلت الحكومات في مسارات تفاوضية من أجل إيجاد حل سلمي للوضع في الإقليم، ففي سنة 2002 تم توقيع اتفاق أبشي بالتشاد لوقف العنف وإطلاق النار بين الحكومة وحركة تحرير السودان- دارفور، إلا أن عدم توقيع حركة العدل والمساواة على الاتفاق أدى إلى استمرار المعارك على الأرض.

أما المحطة الثانية، جرت في العاصمة التشادية " أنجامينا " والتي شارك فيها حركتا تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وبحضور وساطة بعض الأطرف الأوروبية إلى جانب الأمم المتحدة،

---

[1] علي محمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، مرجع سابق، ص ص24-25.

[2] السيد عمر، **دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة**. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008، ص ص187-188.

اتفق الأطراف على وقف العنف وضرورة التحقيق في الجرائم التي قامت بها ميليشيات " الجنجويد " وهي تسمية تطلقها القبائل الإفريقية على الميليشيات العربية المسلحة بالإقليم[1].

وفي أواخر أكتوبر 2004 عقدت مفاوضات " أبوجا " بشأن مشكلة دارفور، طرح خلالها الوفد الحكومي حلولا حول تقاسم السلطة والثورة، كتلك التي أبرمت مع الجنوب ومن جهة أخرى طرح المتمردون بالإقليم بنودًا متعلقة بفصل الدين عن الدولة، وإعطاء المزيد من الحقوق الثقافية بالإقليم، وعملت الحكومة على نزع حوالي 30% من سلاح الميليشيات "الجنجويد"، وذلك بمراقبة أممية وأعدت زيارات لمنظمات دولية إنسانية معنية بحقوق الإنسان لمخيمات النازحين، للتأكد من عدم وجود عمليات تطهير عرقي أو أي مظهر من مظاهر الإبادة الجماعية بالإقليم.

6- انعكاسات أزمة دارفور على الحكومة السودانية:

تبقى أزمة دارفور من بين أهم القضايا التي تثير جدلا على الساحة السياسية السودانية والدولية، خاصة بعد انفصال إقليم الجنوب، ويبقى احتمال تطور الصراع بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة إلى حد الوصول إلى طريق مسدود بشكل يهدد الوحدة الوطنية السودانية، ومن بين المؤشرات الدالة على خطورة استمرار أزمة دارفور نذكر:

1. زيادة حدة التدخلات الدولية فيها، حيث ترى الحكومة السودانية في التدخل الأجنبي محاولة لتغيير الوضع في الداخل السوداني ودفع الأطراف المتمردة للمطالبة بالانفصال، بينما ترى حركات التمرد فيه حماية لسكان الإقليم من عمليات العنف الحكومي.
2. تحميل الرئيس السوداني عمر البشير من خلال القرار الصادر عن محكمة الجنايات الدولية في جوان 2008 مسؤولية نزاعات وجرائم دارفور التي وصلت إلى حد الإبادة الجماعية، لذلك فإن أي إجراء يمكن أن يتخذ ضد الرئيس السوداني، قد يدخل البلاد في حالة فراغ وصراع على السلطة الأمر الذي يكون لع عواقب على استقرار وأمن السودان وعلى طبيعة نظام الحكم القائم على أساس فدرالي.
3. تداعيات وثيقة " هايدلبيرج " للسلام في دارفور، والتي قام بإعدادها معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم بالاشتراك مع معهد Maw Blank الألماني المختص في العلوم الاجتماعية، وبمشاركة حوالي 60 شخصية من نشطاء إقليم دارفور في المجال السياسي، وتكمن الخطورة في الأطروحات التي جاءت بها الوثيقة لحل مشكلة دارفور، والمتمثلة أساسا في إعادة تقسيم الأقاليم السودانية من

---

[1] هاني رسلان، « دارفور... أزمة ذات طبيعة متغيرة ومراوغة »، **مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد158، فيفري 2008، ص22.

جديد، وضرورة صياغة دستور انتقالي للإقليم على غرار الدستور الانتقالي للجنوب، والذي انتهى باستفتاء تقرير المصير الانفصال[1].

قُدمت الوثيقة للحكومة السوداني التي رفضت مضمونها بالكامل، وأمام هذه التطورات على الحكومة السودانية أن تواصل بشكل أكثر فعالية في المدخل السلمي، وعليه تفعيل مشاركة القوى السياسية الشمالية في المحادثات الدولية في شأن دارفور، تجنبًا لخطأ التفرد في حل الأزمات الوطنية، كما حدث عند توقيع اتفاقية نيفاشا.

ثالثا: أزمة أبيي:

عانى السودان من مشكلتين بارزتين هما مشكلة الجنوب ومشكلة دارفور، لكن المتتبع لأحداث السودان وانتمائه الموزع بين العربي والإفريقي يدرك حساسية هذه التركيبة الاجتماعية للسودان، وفشل النخبة السياسية في التعامل مع هذه التركيبة الاجتماعية، إذ طغت المصلحية والسعي خلف المنفعة الشخصية أساسا في التعامل مع مشكلات السودان، وقد ساهم المتغير الإقليمي والدولي كثيرا في تحريك النخب السياسية الرئيسية في السودان، ونتيجة لعامل المنفعة برزت أبيي كتحد آخر لمشكلة جنوب السودان وقد ساهمت المحددات الدينية القبلية والسياسية بادوار متباينة في مشكلة أبيي.

- **المحدد السوسيولوجي:**

تتميز منطقة أبيي يتوفر الموارد المائية والمراعي الخضراء بالمقارنة مع أراضي السودان الأخرى التي يجتاحها الجفاف الذي يستمر لشهور عديدة على مدار السنة، وكانت قبائل المسيرية التي تقطن إلى الشمال من أبيي في منطقة (بابنوسة والمجلد)، ترتحل في موسم الجفاف الطويل إلى أبيي وكانت تصل في بعض الأحيان إلى جنوب بحر العرب، وهذا النزوح نحو مناطق الرعي والمياه لمدة طويلة آثار نزاعًا على هذه الموارد بين قبائل المسيرية الحمراء (العربية الأصل) والدينكا (الإفريقية الأصل)[2].

وتدعي الحركة الشعبية لتحرير السودان حقها بضم هذه المنطقة إلى جنوب السودان بحكم وجود أغلبية سكانها من قبيلة الدينكا (وهي القبيلة التي ينتمي إليها جون قرنق زعيم الحركة وأكبر قبيلة في

---

[1] هاني رسلان، « وثيقة هادليبرج للسلام في دارفور»، **مجلة الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد188، أوت 2010، ص86.

[2] هيفاء أحمد محمد، « أزمة الحكم في السودان في ضوء التطورات السياسية الأخيرة »، **مجلة دراسات دولية**، العدد14، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الأول 2001، ص ص235-236.

جنوب السودان)، ومن جهة أخرى ترى الحكومة السودانية في منطقة أبيي بأنها مشتركة بين قبائل المسيرية وقبائل الدينكا.

إن البحث عن مناطق الرعيّ والمياه والنزاع القبلي عليها، عززته القوى الاستعمارية من خلال تغذية المحدد الإيديولوجي المتمثل في الدين المسيحي في الجنوب والدين الإسلامي والثقافة العربي في الشمال من جهة أخرى[1].

كما أن النفط يشكل سببا آخر ومهم في مشكلة أبيي أثرت السياسات الحكومية المتعاقبة في تعزيز النزعة الدينية والتي أنتجت بدورها نزعة عرقية، فعلى الرغم أن الدستور بنص على حرية الاعتقاد إلا أن الحكومة تقيد ذلك الحق في الممارسة على الجماعات الدينية غير المسلمة (المسيحية)، حيث تطالب الحكومة الجماعات الدينية المسلمة والمسيحية من تسجيل نفسها حيث يتم السماح لها قانونا بممارسة شعائرها الأمر الذي سمح للحكومة بممارسة التمييز ضد الأقليات الدينية، من خلال الامتناع عن تسجيل بعض الجماعات المسيحية أو الجماعات الأخرى غير المسلمة علما أن الجماعات الإسلامية المعارضة وغير الإسلامية تتعرض للضغط والملاحقة من قبل القوى الشعبية التابعة للحكومة[2]، لكن هذه الأخيرة تواجه معوقات في الدعم الإقليمي والدولي الذي تتلقاه الجماعات المسيحية في الجنوب.

- **المحدد السياسي:**

تستند الحكومة السودانية بأحقيتها بمنطقة أبيي إلى المرجعية التاريخية للمنطقة، فهي ظلت تابعة إداريا للشمال من عام 1905 أي على مدى أكثر من 100 عام، وتؤكد الحكومة أن قبائل المسيرية العربية التي تقطن في أبيي، كانت ترتاد المنطقة قبل وصول (الدينكانتوق) إليها ورغم أن مركز المسيرية هو (بانبوسة والمجلد) شمال أبيي، إلا أن المسيرية كانوا يرتحلون جنوبًا موسم الجفاف الطويل الذي يستمر 08 أشهر أين كانوا يستقرون في أبيي حتى أنهم يصلون إلى منطقة جنوب بحر العرب أو بناء على ذلك.

---

[1] هاني رسلان، « أبعاد النزاع حول منطقة أبيي »، **مجلة السياسة الدولية**، العدد156، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2004، ص180.

[2] عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص46.

ترى الحكومة أن منطقة أبيي شمالية، وأنه لا يمكن تغيير وصفها إلى الجنوب بل يجب أن تدار كمنطقة خاصة تابعة لرئاسة الجمهورية، لتوفير الرعاية اللازمة لها بعد أن لحقت بها الكثير من الأضرار من جراء الحرب[1].

بينما يصر القادة الجنوبيين على أحقيتهم بمنطقة أبيي الغنية بالنفط، وهم يستندون في ذلك إلى الأغلبية القبلية الموجودة في المنطقة، وانطلاقا من إصرار كلا الطرفين على موقفه بأبيي وغيرها من المناطق التنازع عليها فقد عقدت عدة اتفاقات واجتماعات وتناول البعض منها مشكلة أبيي.

فبموجب اتفاق أديس أبابا عام 1983، نال الجنوبيين الحكم الذاتي في فإطار السودان الموحد، وتلاها كثير من الاتفاقيات والتي لم تنهج في إنهاء الحرب الأهلية.

وقد أقرت مقررات أسمرة جملة من المبادئ عام 1995، وكان من ضمنها مشكلة أبيي من خلال محورين هما:[2]

أ. إن المناطق المتأثرة بالحرب هي حزب السودان ومنطقة أبيي وجبال النوبة والأنقسنا.

ب. يستفتى أهل أبيي خلال المدّة الانتقالية حول بقائهم ضمن إقليم كردفان أو الانضمام إلى إقليم بحر الغزال.

جاء اتفاق ما شكوس في 20 جويلية 2002 دون حسم للقضايا الأخلاقية العالقة والمتمثلة في:

- قضية تعيين الحدود بين الأقاليم الشمالية والجنوبية وقضية توزيع الثورة، خاصة النفطية.

وخلال اتفاق " نيفاشيا " للسلام تم حل كل القضايا الخلافية العالقة، وخصصت خمسة بروتوكولات لقضايا تقاسم السلطة وتحديد مصير مناطق النيل الأزرق، وجبال النوبة وأبيي والنيل الأزرق مقابل تخلي الحكومة المركزية عن منصب نائب حاكم الإدارة الإقليمية في الجنوب للحركة الجنوبية ولم يتم التوصل لحل مشكلة أبيي خلال اتفاق " نيفاشا ".

في 2007/12/12 جاء اتفاق آخر بين الحكومة السودانية والجنوبية لحل كل القضايا العالقة ومنها أبيي، حيث تناول الاتفاق:[3]

---

[1] سعد الدين إبراهيم، **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون، للدراسات الإنمائية، 2005، ص ص43-44.

[2] خلود محمد خميس، « مجلس الأمن الدولي وقضية جنوب السودان »، **المرصد الدولي**، العدد01، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان، 2002، ص88.

[3] خلود محمد خميس، مجلس الأمن الدولي وقضية جنوب السودان، مرجع سابق ص88.

- الموافقة على إجراء إحصاء سكاني لعام 2008، كما وافقت حركة تحرير السودان على دفع حصتها من الأموال اللازمة لهذا الإحصاء، تمهيدا للانتخابات العامة عام 2009، وحق تقرير المصير في نهاية المدة الانتقالية كانون الثاني 2011؛
- رفض الرئيس البشير توصية لجنة أيبي الأممية التي تم تكوينها حسب اتفاق السلام الشامل والتي أوصت بتبعية منطقة أيبي لجنوب السودان؛
- إشراف قوات مشتركة على المناطق التي تقع بها حقول النفط بأيبي؛
- الاتفاق على عدوة وزارة الحركة الجنوبية الجدد للحكومة المركزية وأداء القسم؛

وقدم التوافق على كل القضايا العالقة ما عدا مشكلة أيبي والتي تم الاتفاق على النظر فيها لاحقا، وأمام هذا الوضع حاول الجنوبيين كسب ود الأمريكيين واستخدام الهوية الدينية (المسيحية) لأجل حسم مشكلة أيبي لصالحها[1].

أصرت الحكومة السودانية على حسم مسألة أيبي وفقا للمرجعيات المتفق عليها بما يحفظ حقوق قبيلة المسيرية بشكل خاص وجميع سكان المنطقة بشكل عام عاودت الاشتباكات مرة أخرى منطقة أيبي، لاسيما بعد عودة قبائل " الدينمانقوق " إجراء استفتاء أحادي الجانب على أيبي مع استفتاء حق تقرير مصير جنوب السودان لكن نجحت المساعي السودانية والأمريكية في استبعاد قضية أيبي من استفتاء 2011/01/09 الذي أقر انفصال الجنوب.

أشار قرار مجلس الأمن 2012/2046 أن يعاود الطرفان الحكومة السودانية (عمر البشير) وجنوب السودان (سلفاكير) المفاوضات حول قضية أيبي تحت رعاية الاتحاد الإفريقي حيث توجب باتفاقية الترتيبات الإدارية والمؤقتة في 20 جويلية 2011.

وفي 31 أكتوبر 2013، أجرت استفتاء أحادي الجانب في منطقة أيبي، صوت المنتخبين بموجبه للانضمام إلى جنوب السودان، وبعد عام من الاستفتاء احتفل شعب منطقة أيبي بالذكرى الأولى لإجراء الاستفتاء تحت شعار " إرادة الشعوب أبدًا لا تقهر" مجددين طلبهم للحكومة السودانية للاعتراف بنتيجة الاستفتاء.

والذي ورد ذلك في وثيقة " الطريق إلى الإمام "، التي تمثل وجهة نظر عشائر الدنكانقوك التسعة في أيبي والذي قدموا طلب الانضمام إلى جمهورية جنوب السودان إلى الرئيس "سلفاكير ميارديت" وكان

---

[1] بدر حسن شافعي، " زيارة كير واشنطن... الوقت والدلالات "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد171، جانفي 2008، ص155.

ذلك في نهاية أكتوبر 2014، لكنَّ حكومة السودان لم تعترف بهذا الاستفتاء، وظل النزاع بين الشمال وجنوب السودان حول أبيي.

قال وزير الخارجية السودانية الدمتوبر إبراهيم غندور في تصريحات صحفية يوم الثلاثاء الرابع من شهر أفريل 2017 ورادا على نظيره الجنوب السوداني " دنيف ألور" لصحيفة محلية بالخرطوم، تفيد أن أبيي تتبع بلاده " إن منطقة أبيي سودانية، وتبعيتها محسومة بقرارات محكمة العدل الدولية والاتحاد الإفريقي "، موضحا أن اتفاقية مشاكسوس نصت على أن تكون الحدود بين الدولتين حدود الأول جانفي 1956، إضاف غندور:

" حسب هذه الحدود فأبيي داخل السودان، فضلا عن أن الاستفتاء المنصوص عليه حسب بروتوكول مشاكوس لتحديد تبعية المنطقة، إما لدولة الجنوب أو بقائها في السودان لم لأجلك ذلك أبيي سودانية "[1].

[1] جريدة اليوم السابع، إبراهيم غندور، **تبعية منطقة "أبيي" لبلادنا محسومة**، متحصل عليه من الموقع: www.youm7.com/story/2017/01/04/3039582 بتاريخ 2017/04/05، على الساعة: 08:20.

المبحث الثاني: الفسيفساء الإجتماعوديمغرافية في السودان

لاشك أن معظم علماء الأنتروبولوجيا كانوا ينظرون إلى السودان على أنه دولة إفريقية، عربية، مسلمة؛ غير أن الجنوبيين يرون أن كلمة (عربي– مسلم) هي شأن خاص بشمال السودان، وحتى بالنسبة إلى الشمال فليس كله مسلمًا وليس كله عربيًا، فهناك مجموعة زنجية ومسيحية مثل قبائل النوبة في كردفان، وهناك مجموعات كبيرة اعتنقت الإسلام ولكنها ليست من أصول عربية مثل النوبيين في الشمال والفونج، الفور، الزغاوة، المساليت، البرتي، البرلو، الداجو وغيرها؛ ومعظمهم تُشير إلى الأصل الإفريقي الصافي غير المختلط بالعرب[1].

المطلب الأول: المكونات الاجتماعية في السودان

أولا: التعددية الاجتماعية:

سنتناول ظاهرة التنوع الاجتماعي في السودان من عدة مظاهر:

أ. التعدد الديني:

غالبية السكان ينتمون إلى المذهب السنيّ، حيث يشكل المسلمون حوالي 75% من عدد السكان، ويتركز أغلبهم في الشمال وباقي السكان هم من المسيحيين والوثنيين ويتركز معظمهم في الجنوب، ويشكل الوثنيون العدد الأكبر من النسبة الباقية من عدد السكان والمسيحيون النسبة الأقل في عدد سكان السودان[2]، وعلى الرغم من ذلك كانت المسيحية في الجنوب هي ديانة رجال الإدارة فضلا عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة، وكذلك النخبة المتعلمة في حين أن الإسلام كان ولا يزال هو الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة والمثقفة في شمال السودان.

ب. التعدد اللغوي:

تتعدد اللغات واللهجات في السودان، حيث توجد في السودان 150 لغة ولهجة التخاطب بالسودان، وما يؤكد التعددية اللغوية أنها تشمل المجموعات اللغوية الأربعة التي تتواجد في إفريقيا، فبعض أبناء الشمال يتحدثون بلهجاتهم المحلية مثل النوبة والبجة، أما في جنوب السودان فهناك من

---

[1] زيد عدنان محسن العكيلي، « **الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان** »، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003)، ص110.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، « الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السياسي »، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد63، 1984، ص40.

يتحدث العربية التي تُعد اللغة الأولى من حيث عدد المتحدثين بها، وتعدد مجالات استخدامها ووظائفها فهي إذن اللغة المشتركة بين قبائل الجنوب التي تتباين لهجاتها بشكل واضح[1].

يوجد أكثر من 90% من سكان الخرطوم، يتحدثون اللغة العربية إلا أن تدفقات المهاجرين إلى العاصمة من الغرب والجنوب، قد غير من هذه الخاصية وبالانتقال إلى الشرق نجد قبائل " البجة "، قد حافظوا على لهجاتهم (التربودية– التيجرية) رغم إقامتهم في المنطقة منذ عصور واحتكاكهم الدائم بالقبائل العربية. وفي جنوب السودان يتشابه كل من النوير والدنكانجين يتحدثون لهجات مختلفة.

ينحدر "الفلاتة" من غرب إفريقيا ويمثلون حوالي 6% من تعداد السكان، بحيث شجعتهم السلطات البريطانية على الإقامة في السودان كمزارعين دون أن يُمْنَحُوا حق المواطنة السودانية وذلك إبان الحقبة الاستعمارية[2].

انتشرت اللغة العربية في الجنوب بشكل واسع بسبب نشاط الحركات التجارية، وتواجد الجنوب الشماليين في الجنوب لفترات مختلفة، وقد اعتمدت اللغة العربية كلغة أولى للتعليم بالجنوب، ويعود سبب انتشارها إلى سهولتها بالمقارنة مع لهجات الجنوب، وهكذا تمكنت اللغة العربي من الانسياب التلقائي إلى كل بقاع السودان، حيث غدت هي اللغة المشتركة لكل أهله، لذلك اعتمدت كلغة رسمية في السودان دون أن يُثير ذلك حساسية الجماعات الأخرى[3].

ج. التعدد الإثني:

يوجد بالسودان 56 جماعة إثنية، تنقسم إلى حوالي 600 مجموعة فرعية، البعض منها استقرت بمناطق ثابتة أصحت تعرف باسم هذا التجمع، ومن أهم تلك المجموعات نذكر (بجا، نوباويون، نوبيون، دنكا) وتتوزع المجموعات الأخرى على مناطق السودان الأخرى، وأمام هذا التنوع ساد الاتجاه الداعي نحو التعددية بدلاً من الثنائية لتحديد هوية السودان بسبب بروز مشكلات ونزاعات جنوب السودان، دار فور، وأيبي.

---

[1] بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي، « تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجًا»، الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 1998، ص148.

[2] هبة لبيب عبد الرحمان زرد، « **التنوع الثقافي وأثره على الخيار السياسي في السودان دراسة حالة جنوب السودان (1989–2005)** »، مذكرة ماجستير، (في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007)، ص ص106–107.

[3] بهاء الدين محمد قبلي، مرجع سابق، ص ص153–154.

د. التعدد الاقتصادي:

إن التنمية غير المتوازنة، سمة تُميّز كل أطراف السودان التي تعاني النقص الحاد في المشاريع والبرامج الاقتصادية التنموية، حيث عبرت العديد من الأقاليم عن إهمال الحكومات المتعاقبة لمطالبهم التنموية، غير أن أساليب الإنتاج تنوعت بسبب إفرازات التنوع المناخي والزراعي لقد ساهم انتشار وتمركز السودانيين العرب في شمال ووسط البلاد إلى السيطرة على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في البلاد، وهو ما عدّهُ الجنوبيين أحد الذرائع والأسباب الدافعة للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.

ثانيا: التعددية العرقية:

يصنف الإنسان في السودان أولا على الأساس العرقي، ثم تأتي بقية التصنيفات القائمة على أساس الدين أو الوضع الاقتصادي، تعتبر التعددية العرقية والثقافية مسألة هامة للغاية على أساسها تتحدد هوية السودان، تضرر السودان كغيره من الدول الإفريقية كثيرًا من الحدود الاصطناعية التي رسمت في مؤتمر برلين 1858، وهذا ما أدى إلى تواجد كم هائل من القبائل والجماعات، بداخل السودان حيث فصلت قبائل " النوبة والبشارين " الحدود السودانية المصرية، وفصلت قبائل البجة الحدود الشرقية للسودان مع إرتيريا، وانقسمت قبائل " الفور" بين السودان والتشاد وغرب إفريقيا، وتعيش قبائل " الأتشولي" و"المادي" بين السودان وأوغندا وقبائل " الأنواك " بين السودان وإثيوبيا، وقبائل الزاندب بين السودان والكونغو[1].

وقد قسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات عرقية، كل منها تشكل نسبة معينة من سكان البلاد، كما هو مبين في الجدل أدناه.

[1] نفس المرجع، ص148.

جدول رقم(04): يبين أقسام سكان السودان إلى مجموعات عرقية

الرقم	المجموعات العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان
1	العرب	%39
2	الجنوبيين	%30
3	مجموعة الغرب (الأفارقة)	%13
4	النوبة (جنوب كردفان)	%06
5	البجا (شرق السودان)	%06
6	النوبيين (أقصى شمال السودان)	%03
7	مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	%03

المصدر: عبده مختار، « صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد14، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع2017، ص:33.

المطلب الثاني: التركيبة الديمغرافية لجنوب السودان

بلغ عدد سكان السودان حوالي 9 مليون نسمة، منهم حوالي 8 مليون جنوبي، أي نسبة 21% من السكان، وقد صنف علماء الأنثربولوجيا سكان جنوب السودان إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: النيليون، النيليون الحاميون، القبائل السودانية.

عاشت معظم قبائل جنوب السودان حالة من العزلة عبر التاريخ، لم تكن عزلة جغرافية فقط، بل كانت ثقافية أيضا، لذلك كان هناك اختلاف حضاري بين شمال السودان وجنوبه، فشمال السودان احتك عبر تاريخه بالعديد من الحضارات العرقية، كالحضارة المصرية القديمة، والحضارة العربية الإسلامية، مما أسهم في زيادة هذه الفجوة الحضارية بين الشمال والجنوب. وتتكون التركيبة الديمغرافية لجنوب السودان من ثلاث مجموعات هي: النيلية، النيلية الحامية والقبائل السودانية؛ كل مجموعة عرقية تتضمن مجموعة من القبائل.

1. **المجموعة النيلية:** وتضم قبائل أبرزها الدنيكا والنوير والشلك.

أ. قبائل الدينكا:

قبائل الدينكا من أكبر قبائل جنوب السودان، ويُعتقد أن أصل الدينكا هي القبائل الإثنوبية التي هاجرت إلى السودان ويفوق عددهم المليوني نسمة، وتقطن قبائل الدينكا ولايات: أعالي النيل، جونقلي

ووازاب البحيرات والوحدة وشمال بحر الغزال وغربه والاسم الأصلي لهذه القبائل هو دجنج وحرّفه العرب إلى الدينكا، ويعد الدينكا جزءًا من المكون الإثني والثقافي للمجموعة الناطقة بـ (اللو) والتي تمتد في إقليم شرق إفريقيا.

ومن أهم بطون الدينكا النقوك، وأبوك، أدوت؛ وينتمي لقبيلة الدينكا زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون غارانغ)، وتواجه قبيلة الدينكا تذمّر القبائل الجنوبية الأخرى من سيطرتها على جميع أمور الجنوب.

ب. النوير:

تتمركز هذه القبيلة في أعالي النيل، وتمتد إلى داخل أراضي إثيوبيا، وتنتمي أيضا إلى المجموعة النيلية، ويبلغ عددهم ما يقارب المليون نسمة ومعروف عنهم مقاومتهم الشديدة والدائمة للنفوذ الأجنبي حتى أنهم آخر قبيلة استسلمت للمستعمرين، حيث ظلت في حالة حرب معهم حتى عام 1926، وكانوا دائمي الخصام والاشتباكات مع قبائل الدينكا.

انقسم النوير إلى فرعين هما: (لاو) و(رايان)، وتشكل قبائل النوير نموذجًا للقبائل البدائية، كما أنهم من عاداتهم أنهم يحرمون الزواج من الأقارب كما أن النوير ليس لهم بنية سياسية محددة[1].

ج. قبائل الشلك:

ترحلت هذه القبائل من الجنوب الشرقي للبحيرات، ويتصلون مع (الدينكا) و(النوير) في أصول الجدود، وتزعم قبائل الشلك أنها جاءت إلى الجنوب من جزيرة توتي في الخرطوم التي كانت موطنا لهم، ولكن ليس هناك ما يؤكد هذا الزعم[2].

تسكن قبائل الشلك في سلسلة قرى متجاورة، تمتد على شريط ضيق على النيل، ولهم مؤسسة حاكمة تقوم على فكرة الحاكم الإله، ويعتقدون أن روح جدّهم الأول قد تم تقمصها في سلسلة ملوكهم الذي يحمل كل منهم لقب " الرِث "، ويُشكل (الرث) مركز نظامهم الإداري.

2. **النيلية النيلية الحامية:** وتضم قبائل أبرزها المورلي، الداداينجا، اللاتوكا.

- **قبائل المورلي:** تقطن هذه القبيلة جنوب أعالي النيل في منطقة البيبور، وتمتد حدودها إلى جبال بوما من الناحية الجنوبية الشرقية، وقد اختلفت الآراء حول أصولهم، فهناك من يعتقد أنهم من أصل كيني،

---

[1] عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص ص44-46.

[2] يعقوب عبد الله آدم، « **الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية** »، بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، 1999)، ص10.

وهناك من يعتقد أنهم من أصل أوغندي، واسم موري له عدة معاني، مثل رعاة البقر، الرحالة، والإنسانية المتبادلة بين الأفراد[1].

ويتكون نظام الحكم هناك من السلطان، وهو السلطة الأعلى في القبيلة، ويتم اختياره على أساس توفر الصفات الحميدة فيه، مثل الشجاعة، العدالة والمساواة والكرم، وتأتي الشيوخ والعمد وهم يمثلون الطبقة الثانية في الحكم، ويساعدون السلطان في تصريف أعبائه، ويقوم النشاط الاقتصادي للمورد الزراعي والصيّد أساسا خاصة أن أراضيهم تمتلئ بالأنهار ومن أهمها " نهر البيبور".

أ. **قبائل الداداينجا:** تشكل هذه القبائل في منطقة بثمدم، التي تبلغ مساحتها 1800 ميل مربع، وتشير المصادر إلى أن قبائل الدادانيجا قد أتت من منطقة كروما جنوب غرب إثيوبيا، وتؤمن هذه القبيلة بالإله " لوريبو" الذي يعتقد سكان القبيلة بسيطرته على حياتهم وأرزاقهم.

ب. **قبائل اللاتوكا:** اسمها الحقيق " اللانوهو" وتعني بلعتهم العنيد، ويسكنون بالقرب من مدينة توريت، وهي منطقة كثيرة الجبال على شكل حدوة حصان.

ج. **قبائل اللاتوكا:** تنقسم إلى مجموعة فروع، ابرها هيلبو، ولانقو وهيبوي، وتعود أصول قبائل اللاتوكا إلى شرق إفريقيا، وتتركز السلطة في هذه المناطق في أيدي المحاربين الشباب.

3. **القبائل السودانية:** تضم هذه المجموعة قبائل صغيرة كثيرة تعيش في الأجزاء الغربية، والجنوبية الغربية للجنوب، وأشهرها قبائل الزائدي.

أ. **قبائل الزائدي:** تعني القبيلة المنتشرة، لذلك تجدها في أربع دول إفريقية هي: (السودان، نيجريا، إفريقيا الوسطى، الكونغو)، وقد هاجر الزاندي بلادهم الأصلية في الكونغو، وغزو أجزاء من جنوب السودان، وفرضوا نفوذهم على أهله، وتعيش أفراد قبيلة الزاندي خارج السودان مثل إفريقيا الوسطى، وزائيير[2].

المطلب الثالث: مناقشات الهوية في السودان

بدأت مناقشات هوية الأمة السودانية منذ السنوات الأولى للاستقلال، فظهرت مجموعتان فكريتان عكستا عدم النضج السياسي والفكري في البلاد، حاولت إحداهما التدليل على أن السودان دولة عربية، بينما كانت الأخرى تحاجج أن السودان دولة إفريقية، قد ظهرت في وقت لاحق مدرسة "التوفيقيين" المعروفة باسم مدرسة " الغابة والصحراء " والتي كانت تحاجج بأن السودان دولة إفروعربية، ولكن في

[1] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص64.

[2] عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص ص48-49.

أعقاب الاستقلال استولى على الدولة جهاز وهيمن عليه سياسيون كانوا عنيدين في الدفاع عن المدرسة الأولى التي تحاول التدليل بأن السودان دولة عربية.

إن أزمات السودان السياسية ناجمة أساسا عن تلك البداية الخاطئة من القيادة الأولى لدولة السودان، ولقد جرت محاولات عديدة لفك أزمة الهوية في السودان، ولعل ابرز محاولة بعد انفصال جنوب السودان هي الفكرة التي جاء بها مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الزعيم الراحل الدكتور " جون قرن قدي مابيور" الذي جاء برؤية اختار أن يسميها " رؤية السودان الجديد"، إن الغرض من هذه الرؤية وفق لصاحبها، هو المعالجة الكلية لمشكلة السودان المركزية، ألا وهي تصنيف الدولة السودانية بأنها دولة عربية– إسلامية/إسلامية– عربية.

وقد تبنى رؤية السودان الجديد على ما أسماه فكرة " التنوع التاريخي والتعدد المعاصر"، ويعني بذلك التعددية المعاصرة التعدديات العرقية والدينية والثقافية والسياسية الحالية، وغيرها والتي يتمتع بها السودان في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بالتنوع التاريخي، رجع قرنق إلى تأريخ السودان ومصر القديمة وذلك لأن ماضي الأمة يلعب أيضا دورًا في تحديد مستقبلها، فمقاربة " قرنق " هي رؤية السودان الجديد كدولة تقوم على أساس كل من التنوع التأريخي والتعدد المعاصر للسودان، وهي بذلك تعارض كل طرح يحدد هوية واحدة للسودان[1].

أولا: الهوية:

إن كلمة هوية مشتقة من كلمة Identités اللاتينية وكلمة Ibidem، التي تعني " نفس الشيء"، ولقد تكلم علماء السياسة والعلاقات الدولية عن الهوية عبر عدّة تعريف نذكر منها:

الهوية هي الطريق التي يعرّف الناس أنفسهم بها أو تلك التي تعرّفهم بها الأفراد أو المجموعات الأخرى[2]. تستخدم الهوية لوصف الطريقة التي يعرّف الأفراد والمجموعات أنفسهم بها وتتم تعريفهم بها من قبل الآخرين على أساس العرق، الإثنية، الدين، اللغة والثقافة[3].

---

[1] **مشكلة السودان في سياقها التاريخي، وثيقة الحركة الشعبية لتحرير السودان** SPLM متحصل عليه من الموقع: http//www.splmtoday.com//index.pdp/abont/historical-backgroud آفرزيار 2017/03/23، 19:00.

[2] مايكل هوق ودومنيك ابرامز، **الهويات الاجتماعية علم النفس الاجتماعي للعلاقات بين المجموعات وعمليات المجموعة**، 2، 1988.

[3] فرانسيس دنيق، **حرب لرؤى صراع الهويات في السودان**، 1، 1995.

أما الهوية الوطنية فتتعلق بالارتباط الوجداني لمجموعة ما مع رموز يتمسك الناس بها، وكما وصفها وليم بلومز، فإن الهوية الوطنية " تصف تلك الحالة التي يكون فيها الجمهور من الناس نفس الارتباط الوجداني برموز وطنية ".وقد تحدث " الكسندر ويندت " عن الهويات بشكل عام حيث يرى أن "الهويات هي تفاهمات وتوقعات محددة مستقرة نِسبيًا عن الذات ".

وقد أطلق بعض الكتاب الأخريين تعريفات للهوية الاجتماعية، حيث عرفها هويقل " هي الرغبة في تميز المجموعة، الكرامة، والمكانة ضمن خطابات محددة تاريخيا عن طبيعة وهيكل وحدود النظام السياسي والاقتصاد، وتحدد هوية الفرد حسب " تشارلز تيلر" بالالتزامات والارتباطات التي توفر الإطار أو الأفق الذي من خلاله أستطيع أن أحاول تحديد ما هو جيد، أو ما يجب القيام به أو ما أويد أو ما أعارض ".

إن الهوية الوطنية لا تعني بالضرورة تماثل الأمة في كل زمان ومكان، أن المعنى المعاصر للهوية مستمد من مفهوم " اريك اريكسون " الذي أسماه " أزمة الهوية " وتعي " حالة عدم تأكد الشخص من مشاعرهِ تجاه نفسه، وخاصة فيما يتعلق بالشخصية والأهداف والأصول.

إن الهوية التي نستخدمها اليوم تشمل مفهوم الهوية القومية الإثنية والقبلية.

ثانيا: المواطنة:

تحدد المواطنة من ينتمي ومن لا ينتمي إلى مجتمع ما أو بلد ما، ويشار إلى المواطنة كذلك بالجنسية، وهي علاقة قانونية ودستورية بين الأفراد ودولهم على أساس الحماية والولاء، والمواطنة منذ العهد اليوناني القديم، تخول لأصحابها بعض الحقوق وتخضعهم لبعض الالتزامات، لذا نجد أرسطو في العهد القديم لم يربط المواطنة بالعرق أو الثقافة أو الدين أو اللغة.

وينبغي التمييز بين الهوية أيا كان نوعها وبين المواطنة، فالأولى تتعلق بالجانب الثقافي والثانية تتعلق بالجانب القانوني.

إن المواطنة مفهوم سياسي مستمد من علاقة الناس بالدولة، وتختلف الدول في تحديد قواعد الحصول على المواطنة وذلك عن طريق الميلاد أو الزواج أو التبني أو التجنس، أو نتيجة لانتقال السيادة على الأرض من دولة إلى أخرى[1].

---

[1] نصر الدين عبد الباري، « تعددية الهويات في السودان وعدم انحيازية الدولة »، **مجلة مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا**، 2013 ص ص6-12.

ثالثا: الهوية ودساتير السودان:

إن تحديد الهوية الوطنية للدولة هو أمر شائع في دساتير الدول، لاسيما في الدول الخارجية من النزاعات ويرتبط تحديد هوية الدولة ارتباطا قويًا بتحديد اللغة الوطنية في بلد متعدد اللغات أو النص على ديانة رسمية أو وطنية في بلد فيه أكثر من دين واحد، إن هذه الأحكام قد تكون مشكلة في المجتمعات التي توجد فيها أقليات أو أغلبيات تتحدث لغة أخرى أو تعتنق أديان أخرى، وعليه سنتطرق إلى عنصر الهوية من خلال عدة دساتير سودانية.

- دستوري 1956، 1964: لم يتضمنا أي أحكام تحدد أو تشير إلى هوية السودان.
- دستور 1968: هو أول دستور يحدد بوضوح هوية وطنية للدول، حيث نص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية وأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وأعلنت المادة الأولى من هذا الدستور أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لقوانين البلاد وكل القوانين المخالفة للشريعة تُعد لاغية.
- نص دستور 1973: على أن الإسلام هو دين الدولة وأن المسيحية دين عدد معتبر من المواطنين.
- نص دستور 1985: على أن الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى العرف، هي المصدر الرئيسي للتشريع.
- أما دستور 1998: الملغى؛ فقد سار على خُطى دستور 1968 فيما يتعلق بالدين واللغة، ولكنه نص على أن الدولة ملزمة بالسماح بتطوير اللغات المحلية والدولية.
- نص دستور 2005: على أن القانون الأعلى للبلاد هو الدستور نفسه، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع ويوجب على الدولة في دساتيرها أن الدولة ليست للأغلبية فقط، وإنما هي الأغلبية والأقلية، فجوهر الديمقراطية هو أن تحكم الدولة من قبل الأغلبية دون تجاهل تطلعات وهموم الأقلية. وبالنظر لتنوع السودان من المهم التأكيد على عدم اعتماد لغة وطنية أو لغة واحدة لغة رسمية للدولة في الدستور المقبل.
- وفي الدستور الانتقالي لسنة 2005: يؤكد على ضرورة أن يتضمن الدستور الجديد للسودان عنصر التعددية الثقافية واللغات وأن تضمن كل الحقوق الدينية لجميع الجماعات الدينية.

فيجب أن يعترف دستور السودان المستقبلي بجميع هويات وثقافات الشعوب السودانية ويعمل على تعزيزها وحمايتها، ويجب أن يمنع أي فرد من الارتباط بالهويات الإثنية والدينية والثقافية شريطة أن لا يتحول الإنتماء إلى مجموعة إثنية أو دعمها إلى الكراهية العرقية[1].

[1] المرجع نفسه، ص ص13-15.

المبحث الثالث: السودان بين ضغوطات الداخل والخارج في حالة النزاعات الإثنية

عانت دولة السودان من تردي الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي منذ سنة 1956، وذلك على مستوى السلطة السياسية الحاكمة، لقد لعبت مسألة الجنوب وانفصاله الدور الأساسي في أي تغيير يحدث على مستوى النظام السياسي الحاكم في السودان، وكانت قضايا الجنوب، دارفور، أيبي تحتل المرتبة الأولى في أولويات كافة الحكومات الوطنية التي تعاقبت على الحكم في السودان، وتباينت سياسات الحكومات اتجاه جنوب السودان بين تبني أسلوب الحل العسكري وبين أسلوب الحل السياسي، للوصول إلى نقاط مشتركة بين الحكومة المركزية من جهة، والحركات المسلحة والأحزاب السياسية الجنوبية من جهة أخرى، التي تطالب بنظام حكم إداري بأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنوع الإثني ويضمن حقوق كافة الجماعات الإثنية.

لقد مثلت فترة حكومة الإنقاذ الوطني منذ سنة 1989 أحد أهم المراحل في معالجة التنوع الإثني وحل مشكلة الجنوب بصفة خاصة معتمدة على أسلوب الحل السلمي التفاوضي.

المطلب الأول: طبيعة النظام السوداني واليات إدارته للنزاعات الإثنية

أولا: سياسة حكومة الإنقاذ وإدارة التنوع الإثني:

جاءت حكومة الإنقاذ الوطني عبر انقلاب عسكري وقد أفرزت قيادة سياسية جديدة ممثلة في التيار الإسلامي إلا أنها تميّزت عن باقي الحكومات الانقلابية السابقة حرصها على تثبيت الطابع المدني في السلطة بالتدريج، وكذلك تأكيدها على المنهج السلمي في حل القضايا والمشاكل الوطنية السودانية لكن دون التخلي على الأسلوب العسكري لتحسين وضعها التفاوضي مع الحركات المسلحة في الجنوب.

أ. تداعيات وصول جبهة الإنقاذ للسلطة:

وصلت الجبهة الإسلامية السودانية للحكم بانقلاب عسكري في 30 جوان 1989، وكأي نظام عسكري، قامت حكومة الإنقاذ في البداية بتجميد العمل بالدستور السوداني، وحضر الأحزاب السياسية وتوقيف عمد الصحف، ثم أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية وأطلقت على نفسها ثورة الإنقاذ الوطني في إشارة إلى محاولة إنقاذ البلاد من التردي الذي وصلت إليه أمنيا وخدماتيا حيث أضحى التمرد الجنوبي يهدد مدنا في شمال البلاد[1].

---

[1] عبده مختار موسى، « تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات »، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد26، 2010، ص38.

قامت السلطة الانقلابية بقيادة عمر حسن أحمد البشير باعتباره ضابط عسكري بالجيش السوداني والمسؤول عن عملية الانقلاب العسكري الحاصل، باعتبار كافة رؤساء الأحزاب السياسية بمن فيهم "حسن الترابي" مخطط الانقلاب هذه الخطوة، ساعدت القيادة السياسية الجديدة على الاعتراف الإقليمي قم الدولي بالنظام بداية بجمهورية مصر العربية، ثم توالت اعترافات الدول العربية الأخرى في حين التزمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الصمت في تحفظ ظاهر على الانقلاب وقادته[1].

وبعد نجاح الانقلاب أعلن عن تكوين مجلس لقيادة الثورة بعدد من الضباط من بينهم جنوبيين، أصبحت له السيادة على البلاد ثم أعلن أسماء أعضاء مجلي الوزراء وكان اغلبهم من المدنيين، ثم جاءت مرحلة فتح المجال للمشاركة السياسية، من خلال مؤتمرات تقيمها الحكومة، وتدعو لها أهل الاختصاص وقد عرفت هذه السياسة بنظام المؤتمرات والتي تعقد دورات في مختلف المجالات: صحة، تعليم، ضبط السلام... وترفع توصياتها إلى مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ليبث فيها.

طرحت ثورة الإنقاذ الوطني توجهات جديدة، تمثلت فيما يعرف بالتوجه الحضاري، وتحرير القرار واستقلاب الإدارة السياسية فاستدمت حكومة الإنقاذ بعدة تحديات وأزمات في الداخل والخارج، وكان التمرد في جنوب السودان على أشده، مع بوادر اضطرابات في إقليمي دارفور وشرق السودان، ودوليًا وجدت حكومة الإنقاذ نفسها في مواجهة مع الغرب في إطار النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية.

وأمام هذا الوضع، اتجهت حكومة الإنقاذ إلى تجييش الشعب واللعب على وتر واجب الجهاد في الجنوب وشكلت قوى الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية، وربطت التوظيف بأداء الخدمة العسكرية وتدريب طلاب الجامعة قبل الانتساب لها وعدّت هذه السياسات من الأخطاء التي ارتكبتها حكومة الإنقاذ والتي عملت على استدراكها فيها بعد.

استغرقت القوى السياسية السودانية والأطراف الإقليمية وقتا طويلا بعد الانقلاب لمعرفة هوية وتوجهات القيادة السياسية الجديدة.

تباينت المواقف الداخلية ولعربية والدولية من حكومة الإنقاذ، فعلى الصعيد الداخلي، تحولت الأحزاب السياسية السودانية باستثناء الجبهة القومية الإسلامية إلى قوى معارضة لنظام ثورة الإنقاذ الوطني، وتجمعت جميع القوى المعارضة تحت مظلة " التجمع الوطني الديمقراطي"، وأهم لقاء عقده هذا

---

[1] المحبوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السودانية تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ**. الخرطوم: دار مدارك، 2009، ص108.

التكتل الجديد المعارض هو مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقد بـ" أسمرا " عاصمة إرتيريا، والذي خرج بمقررات شكلت الأساس لبرنامج المعارضة، ومن أهمها حق مواطني الجنوب في تقرير مصيرهم[1].

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقبل انضمامها للتجمع الوطني الديمقراطي، فقد التزمت الصمت اتجاه الانقلاب واتجاه سياسات الحكومة الجديدة.

وعلى الصعيد العربي، وبعد وضوح التوجه الإسلامي لنظام الإنقاذ، اتخذت معظم الدول العربية موقفا سلبيا اتجاهه.

أما الدول الإفريقية وخاصة دول الجوار اتجهت إلى دعم الحركات المسلحة غير الإسلامية، كان أهمها الحركة الشعبية لتحرير السودان. أما الولايات المتحدة فقد وضعت السودان سنة 1993 ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب.

الموقف الأوروبي كان متشابها للموقف الأمريكي، بحيث أوقفت أوروبا جميع المساعدات الاقتصادية للسودان، ووضعت شروطا لعودة هذه المساعدات أهمها: احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام في جنوب السودان.

إن مجمل المواقف الوطنية والإقليمية والدولية من حكومة الإنقاذ الوطني، كان لها الأثر الكبير في حرص القيادة السياسية الجديدة، في تبني توجهات تكون أكثر اعتمادًا على النهج السلمي والتفاوضي لحل مشكلة جنوب السودان.

ب. النظام الفدرالي السوداني وفق دساتير 1998، 2005:

يعتبر إقرار الدستور السوداني الدائم لسنة 1998؛ بمثابة حرص قيادة حكومة الإنقاذ الوطني، على تبني نهج الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان وباقي المشاكل الوطنية، المتعلقة بالتنوع الإثني المميز للمجتمع السوداني وذلك لما احتواه الدستور من مؤشرات ودلائل على إدراك القيادة السودانية للواقع التعددي في السودان ضمن إطار دستوري جامع لجمهورية السودان، مما أدى إلى بروز شعارات مثل حق تقرير المصير والانفصال والهوية العربية الإسلامية والدفاع عن الوحدة الوطنية والإسلام.

ولقد أكد دستور 1998 على الشكل الاتحادي للدولة السودانية مشكلا من سلطة تنفيذية اتحادية، سلطة تنفيذية ولائية وتدار في قاعدتها بالحكم المحلي للقانون، وذلك تأمينا للمشاركة الشعبية والشورة والتعبئة وتوفيرًا للعدالة في تقسيم السلطة والثروة.

---

[1] سلمان قادم آدم فضل، « حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ أقدام دراسة لحالات إرتيريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان– دراسة إستراتيجية »، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي: العدد78، 2002، ص81.

شكل رقم(05): يوضح السلطة التنفيذية الاتحادية وفق دستور 1998

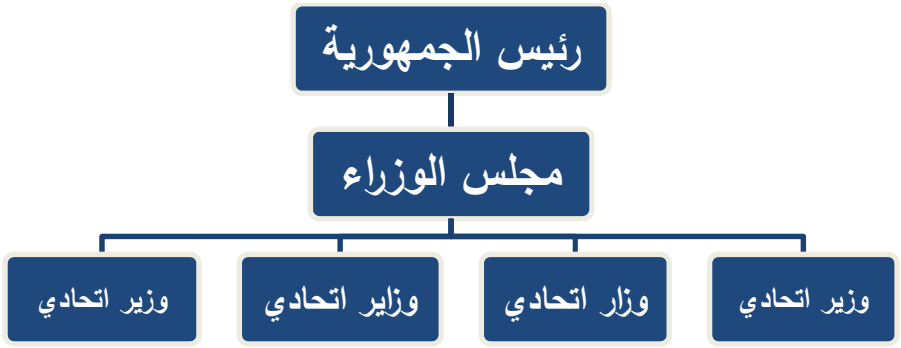

شكل رقم(06): يوضح بنية السلطة التنفيذية الولائية وفق دستور 1998

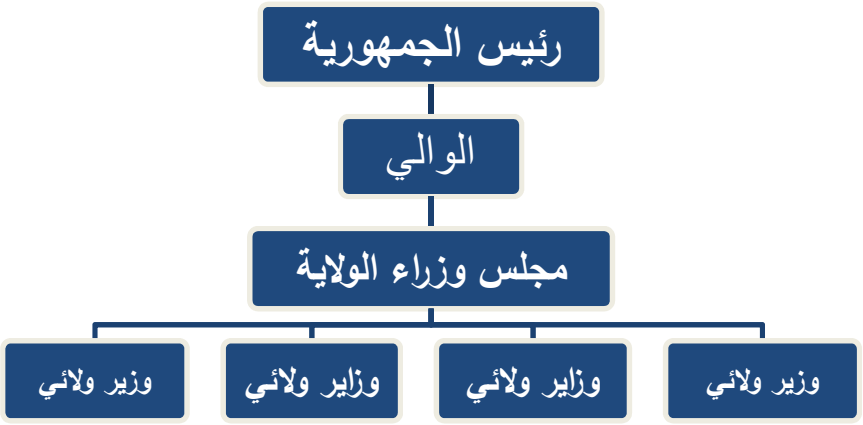

عرف النظام السياسي السوداني تطورًا نوعيًا من خلال الدستور الانتقالي لسنة 2005، والذي جاء نتيجة لما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة " جون قرنق " وقد افرز النظام السياسي السوداني " دول بنظامين "، وهي فكرة طرحها Steven Morisson مدير معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية بجامعة John Hobkenz، وقد أسس دستور 2005 مستوى حكم جديد متمثل في حكومة جنوب السودان، وإعطائها كافة صلاحيات حكومة الوحدة الوطنية على الإقليم بالجنوب، وفي هذا الإطار أتاح الدستور الانتقالي حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي تدوم 06 سنوات مباشرة بعد إقرار اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل، وبذلك يكون الدستور الانتقالي قد أرسى شكلا جديدًا للدولة السودانية، في توزيع السلطات وتقسيم الأقاليم وبذلك قد أنهى معظم مسببات الحرب الأهلية السودانية والصراع الشمالي الجنوبي، وفي نفس الوقت أتاح الفرصة لكافة الأطراف الجنوبية التي نادت بمطلب الانفصال منذ نيل السودان لاستقلاله، ومن خلال دستور 2005 الانتقالي تهيكل النظام الاتحادي السوداني في مستويات للحكم اللامركزي، تتوزع على أربعة مستويات هي:

- **مستوى الحكم القومي:** والذي يمارس صلاحياته وفق الدستور ليحمي سيادة السودان الوطنية وسيادة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه.
- **مستوى الحكم في جنوب السودان:** الذي يمارس السلطة فيما يتعلق بأهل جنوب السودان وولايته.
- **مستوى الحكم الولائي:** الذي يمارس السلطة في كل أنحاء السودان، ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين.
- **مستوى الحكم المحلي:** وتكون في أنحاء السودان كافة.

ومن مهام حكومة الوحدة الوطنية مايلي:

- إدارة وتسير الدولة ووضع إنقاذ السياسات القومية وفقا لنصوص هذا الدستور.
- إنشاء نظام حكم ديمقراطي لا مركزي، يأخذ في عين الاعتبار التنوع الثقافي والإثني والعرقي والديني واللغوي والمساواة بين الرجل والمرأة.
- اتخاذ كل التدابير اللازمة ليسود السلام والاستقرار في كل أنحاء البلاد.

ومن خلال الاطلاع على طبيعة النظام الاتحادي الذي وضعه الدستور الانتقالي السوداني لسنة 2005، فإننا نرصد العديد من النقاط التي ميزت مرحلة تولي حكومة الإنقاذ الوطني للحكم.

عدم التفصيل في توضيح الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لكافة السلطات الولائية، وأجهزة حكومة جنوب السودان، وتركها لدساتير ولائية تقرها مجالسها التشريعية، وتقوم بتحديد كافة الصلاحيات الخاصة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والولائية، وحرص الدستور الانتقالي سنة 2005 على أن تكون التشريعات الولائية متناسقة مع الدستور القومي بالدرجة الأولى، ثم دستور جنوب السودان الانتقالي ثم دستور الولاية.

إعطاء إقليم جنوب السودان خصوصية معينة، وذلك بداية باعتبارها أحد مستويات الحكم اللامركزي الأساسية، إلى جانب كل من مستوى الحكم القومي والولائي والمحلي، هذا الأمر كان ايجابيا جدًا في إيقاف النزاع الدائري بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وفي نفس الوقت ساهم بشكل سلبي في ظهور مطالب إقليمية جديدة أبرزها إقليم دارفور، تهميش العديد من الأحزاب في الشمال والجنوب اضعف التجربة الفدرالية بشكل كبير.

يشكل الدستور الانتقالي واتفاقية بنيفاشا مناخًا مناسبًا لانفصال جنوب السودان، وذلك بإقراره حق تقرير المصير لشعب إقليم جنوب السودان[1].

ثانيا: تقييم فترة حكم الإنقاذ وإدارتها للتنوع الإثني:

بدأت الأطر القانونية والتشريعية التي أرست النظام الاتحادي (الفدرالي) في السودان بمختلف المراسيم الدستورية الأولى عند تولي حكومة الإنقاذ للسلطة، وقد سميت هذه المرحلة بمرحلة الشرعية الثورية ثم الدستور السوداني الدائم لسنة 1998 والذي اعتمد النظام الفدرالي كصيغة للحكم والإدارة بالسودان، ووصولا إلى الدستور الانتقالي لسنة 2005 الذي يعد آخر اللبنات في بناء مؤسسات الدولة الاتحادية.

وعند تقييمنا لفترة حكم الاتقاد الوطني، لابد من التطرف إلى قضايا التنوع الإثني والحقوق الثقافية والدينية لمكونات المجتمع السوداني من خلال رصد ما حققته القيادة السودانية من توسيع لقاعدة المشاركة في الحكم خاصة في الأقاليم المهمشة والحركات الجنوبية، وسنتطرق إلى تقييم الاتفاقات والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين الأوضاع الأمنية، وتحقيق مستوى مقبول من الاستقرار السياسي.

أ. تقسيم السلطة:

تم توسيع للمشاركة في الحكم، فمنذ تولي حكومة الإنقاذ السلطة ومنذ السنوات الأولى، ركزت على مسألة تدعيم النظام اللامركزي، وتطبيق النظام الفدرالي عبر كافة أقاليم السودان، والتي تتميز بمستوى عالٍ من التنوع الإثني والثقافي، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لحكومة الإنقاذ إلا أنها ركزت بقوة على بُعد إدارة التنوع الإثني، مقارنة بالحكومات الوطنية السابقة، حيث سُجل تحسن واضح في تمثيل الأقاليم والولايات الجنوبية إبان حكومة الإنقاذ[2]، والمتمثلة في:

- إقليم أعالي النيل بنسبة تمثيل في الحكومة قدرت بـ 7,58%.
- إقليم بحر الغزال بنسبة تمثيل في الحكومة قدرت بـ 5,21%.
- إقليم الإستوائية بنسبة تمثيل في الحكمة قدرت بـ 4,27%.

كما سجل تراجع تمثيل إقليم الخرطوم في عهد الإنقاذ وذلك تقليصا لهيمنة هذا الإقليم الشمالي في المشاركة في الحكم.

---

[1] محمد أمين بت عودة، « **النظام الفيدرالي وإدارة التنوع الإثني- دراسة حالة السودان** »، مذكرة ماجستير، (في العلوم السياسية ولعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011)، ص ص96-104.

[2] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص51.

أما فيما يتعلق بالانتماء القبلي في التشكيل الوزاري في حكومة الإنقاذ لغاية 1998، مقارنة بالحكومات الوطنية السابقة فنوضحها وفق الجدول التالي:

جدول رقم(05): يوضح بعض الانتماءات القبلية في التشكيل الوزاري للحكومات السودانية منذ الاستقلال إلى غاية 1998

القبلية	الحكم الديمقراطي الأول 1956-1958	الحكم العسكري الأول 1958-1965	الحكم الديمقراطي الثاني 1965-1969	الحكم العسكري الثاني 1969-1985	الحكم الديمقراطي الثالث 1985-1989	حكومة الإنقاذ الوطني 1989-1998
محس	%10	%4,17	%4,80	%8,10	-	%5,79
دبديرية	%10	-	%6,12	%2,30	%6,25	%2,36
دينكا	%9	-	%6,12	%4,56	%7,81	%7,11
زابدي	%3	-	-	-	%2,34	%2,37

المصدر: عبده مختار موسى، **<u>دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى</u>**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2009.

ومن خلال الجدول نلاحظ:

- تراجع في تمثيل قبيلة " البديرية " وهي إحدى القبائل الشمالية وهذا لتحقيق توازن على مستوى التمثيل القبلي في الحكومة المركزية.
- تحسن تمثيل قبيلة " الدينكا "، وهي إحدى أكبر القبائل الجنوبية.
- يلاحظ تمثيل قبيلة " زاندي " وهي قبيلة جنوبية والتي حرمت من التمثيل في الفترة الممتدة (1958-1985).

فوفق المادة (24) من دستور 1998، حرصت الحكومة السودانية إلى التقليل من القيود الدينية العقائدية في بلد ذو تعدد ديني واسع، ونصت المادة (24) على مايلي:

- " لكل إنسان الحق في حرية الوجدان والعقيدة الدينية، وله الحق في إظهار دينه أو معتقده ونشره، ولا يكره أحد على عقيدة لا يؤمن بها، أو شعائر أو عبادات لا يرضاها "[1].

[1] أحمد شوقي محمود، « القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد »، **مجلة دراسات استراتيجيات**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد105، 2001، ص12.

- المادة (65) من الدستور، لم تجعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، بل فسحت المجال للمشرع للاختيار بين عدة مصادر، حيث نصت المادة (65) على: " إن الشريعة الإسلامية وإجماع الأمة استفتاء ودستورًا وعرفًا هي مصدر التشريع ".
- حرصت حكومة الإنقاذ تأكيدها على ترسيخ مبادئ المواطنة والعدالة بين كافة المواطنين السودانيين باختلاف أعرافهم ودياناتهم، فوفق اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل 2005 " بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث نصت في باب حقوق الإنسان والحريات الأساسية: يحضر القانون أي شكل من أشكال التمييز، ويكفل للجميع الحماية المتساوية والفعلية من التمييز بسبب العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين"[1].

ب. وقف النزاعات والحرب الأهلية:

شهدت هذه المرحلة إبرام عدد من الاتفاقيات بهدف وضع حد لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمن وحل المشاكل والقضايا المتعلقة بحقوق الجماعات الإثنية بوجه عام.

- ففي الجنوب فبالرغم من أن النهاية جاءت " بانفصال الجنوب "، إلا أنه يحسب لحكومة الإنقاذ وقف النزاع الدائر في الإقليم كما عقود، وما سببه من خسائر لجمهورية السودان، وفي هذا الإطار تم التوصل إلى عدة اتفاقيات، أهمها اتفاقية نيفاشا 2005، وقبلها " بروتوكو تقاسم السلطة والثروة "، والذي تم بمقتضاه اقتسام عائدات النفط من الحقوق الجنوبية مناصفة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد منح 2% على الأقل إلى الولايات التي يتم استخراج النفط منها[2].
- أما في الإقليم الغربي، توسعت أزمة إقليم دارفور وأصبحت تهدد وحدة السودان، جراء التدخلات الأجنبية المتزايدة فيها، قامت حكومة الإنقاذ بعدد من المساعي لحل هذه المشكلة من بينها اتفاق سلام دارفور ماي 2005، ونص هذا الاتفاق على ما يسمى " إدارة دارفور الإقليمية " والتي تهدف أساسا إلى إعادة أعمار الإقليم وتطبيق المصالحة بين مختلف القبائل المتصارعة بالإقليم.
- أما في شرق السودان، فقد تداركت الحكومة الوضع من خلال تبني الحلول السلمية في معالجة مشكلة التهميش بشرق السودان وهو ما عُرف بقضية " البجا "، حيث كان الاتفاق بأسمرا قي 14 أكتوبر 2006، بين الحكومة السودانية وجبهة شرق السودان، وقد نصت الاتفاقية أن " يتعهد الطرفان

---

[1] **اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل**، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الحق في الحماية من التمييز، ص18.

[2] بدر حسن الشافعي، « اتفاقية تقاسم ثروة السودان »، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد156، أفريل 2004، ص83.

بضمان مشاركة فاعلة ومنصفة لأهل شرق السودان في مستويات الحكم القومي، والولائي والمحلي والعاصمة القومية وفي كافة المستويات بما في ذلك الرئاسة والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية والخدمة المدنية والمؤسسات الأكاديمية والقومية والمفوضيات[1].

ثالثا: آثار انفصال الجنوب على حكومة الإنقاذ:

تُطرح العديد من الأسئلة حول استمرار الحكم الاتحادي في السودان بعد انفصال الجنوب ومدى قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على فرض سيطرتها الفعلية داخل الإقليم، فالجنوب يتكون من 81 قبيلة لكل منها ميليشيا مسلحة، تعمل تحت إمرة القبيلة وتختلف الميليشيات من حيث أحجامها ونظم تسلحها، إذن فحالة عدم الاستقرار الأمني المحتملة في دولة جنوب السودان، تعد أحد أخطر المشاكل التي تؤثر على النظام السياسي بالإقليم الشمالي لقيادة حكومة الإنقاذ الوطني.

تُعد قضية أبيي من القضايا العالقة في السودان تتميز هذه المنطقة بالتدخل الإثني بين قبائل المسيرية والدينكا ومن جهة أخرى، تحتوي المنطقة على ثروات نفطية تجعل المنطقة محل نزاع بين الشمال والجنوب.

مع هذه الظروف تبقى مسألة أبيي من أصعب وأخطر القضايا بين الدولتين وتبقى مؤشر نزاع مسلح في حالة عدم التوصل إلى حل توافقي يرضي الشمال والجنوب بشأنها.

لقد عرفت التدخلات الأجنبية في دولة الجنوب وتيرة متصاعدة خاصة من جانب دولة إسرائيل وهذا ما يهدد أمن واستقرار السودان والذي صنف من قبل الكيان الإسرائيلي كدولة حاضنة وداعمة للإرهاب ولحركة حماس بفلسطين، وحسب القيادة السودانية فإن إسرائيل لعبت دورًا فعالاً في الجنوب منذ الحرب الأهلية السودانية وهي مسؤولة عن دعم حركات التمرد بالجنوب " تدريبًا وتمويلاً ".

لقد كان لانفصال جنوب السودان، تأثيرا اقتصاديا كبيرا على دولة السودان، فالجنوب يمتلك ما يقارب 85% من احتياطي النفط السوداني وهو ما يؤثر على عائدات النفط التي تحصل عليه الدولة السودانية.

مواصلة الدول الإفريقية الإقليمية كإثيوبيا، كينيا، إرتيريا، أوغندا في تغذية الصراع الأهلي في السودان بعد انفصال الجنوب، خاصة في مشكلة دارفور لم تجد طريقا للحل لحد الساعة[2].

---

[1] اتفاق سلام شرق السودان، أسمرا 2006، المادة (07).

[2] حمدي عبد الرحمن، « دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان »، **مجلة السياسة الدولية**، مركز السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد183، جانفي 2011، ص165.

المطلب الثاني: دور الفواعل الدولية في تأزيم مشكلة السودان

اهتمت المنظمات الإقليمية والدولية بمسألة النزاعات العرقية التي تعرفها دولة السودان وشكل النظام الإسلامي فيها، كما لعبت الدول الإفريقية المجاورة للسودان وبعض الدول العربية كمصر، ليبيا، السعودية بالإضافة إلى الدول الغربية بزعامة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دورًا في تأزيم وتعقيد الوضع الداخلي في السودان.

أولا: دور منظمة الأمم المتحدة في السودان:

أثرت الولايات المتحدة، انجلترا، فرنسا على قرارات مجلس الأمن بشأن النزاعات العرقية داخل السودان وذلك خدمة لمصالح الدول الغربية، حيث قامت منظمة الأمم المتحدة وبتأثير الولايات المتحدة من اتخاذ قرارات ملزمة على الأطراف المتنازعة السودانية.

أ. النزاع العرقي في جنوب السودان:

اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات ترمي نحو تطبيق سياسة العزلة ضد السودان:

- قرار رقم 1054، الذي اتخذ في 26 أفريل 1996، ولم تصوت عليه روسيا والصين، وينص على فرض عقوبات دبلوماسية، تتمثل في تقليص عدد الدبلوماسيين الوافدين من وإلى السودان.
- قرار رقم 1070 الذي صوت عليه أعضاء مجلس الأمن في 16 أوت 1996، والذي يتعلق بفرض حصار جوي ضد شركة الخطوط السودانية، ولقد دخل هذا القرار حيّز التنفيذ ابتداء من 22 جانفي 1997.
- في 31 مارس 1998، وتحت الضغوطات التي مارستها الأمم المتحدة على السودان قرر هذا الأخير السماح للمساعدات الإنسانية التي توقفت مدة 03 أشهر الأولى من سنة 1998 من الدخول إلى السودان.
- في يوم 2004/06/11، صادق مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بالإجماع على القرار المتعلق بتحضير عملية السلام في جنوب السودان بالتنسيق مع الأطراف المتنازعة والتي وقعت على اتفاقية السلام.

وعقد مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة جلسة خاصة يوم 2004/11/18 ودامت هذه الجلسة 3 أيام للدفع إلى الأمام بمسار السلام الخاص بحرب جنوب السودان وأيضا النزاع العرقي في دارفور.

ب. النزاع العرقي في دارفور:

اقتصرت الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بتحديد أجل لا يتعدى 30 يومًا للحكومة السودانية، أي من 30 جويلية إلى غاية 31 أوت 2004 من أجل إيقاف الحرب في دارفور وفي حالة عدم الرضوخ، سوف تتعرض الحكومة لعقوبات صارمة وقد اقترح كوفي عنان معاقبة المسؤولين على الجرائم التي ارتكبت ضد سكان دارفور وتجريد المليشيات الجنوبية من الأسلحة والسماح للمنظمات الإنسانية من إغاثة المنكوبين، والسماح بدخول الملاحظين التابعين للاتحاد الإفريقي، وهذا بموجب قرار1556 المؤرخ في 30 جويلية 2004.

وقد صادق مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بالإجماع على القرار الذي اتخذ داخل المنظمة بتاريخ 2004/06/11، القاضي بالتحضير لعملية حفظ السلام بالتنسيق مع الأطراف المتنازعة في دارفور، بعد اتفاقية السلام.

ويهتم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، النظام السوداني بممارسة سياسة التطهير العرقي وقيامه بانتهاكات بالغة لحقوق الإنسان في دارفور، وقد دعى أيضا إلى تدخل عسكري لوقف هذه الممارسات.

قال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان أن عمليات القتل التي تقوم بها ميليشيات السودان أن عمليات القتل التي تقوم بها ميليشيات " الجنجويد " في دارفور، تماثل حملة الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994.

الإبادة الجماعية في دارفور، دفعت المسؤولين على مستوى منظمة الأمم المتحدة يطلب تدخل عسكري مسلح في دارفور.

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بإرسال وفد يتكون من 10 مسؤولين، للقيام بزيارة تفقدية لولايات دارفور، والتقى الوفد عدد من المسؤولين السودانيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية ووزيرًا الخارجية والشؤون الإنسانية، قصد تنفيذ برنامج إسعاف سكان دارفور.

وفي 18 سبتمبر 2004، تم التصويت من طرف مجلس الأمن على قرار1564 الذي يقضي بانتشار قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور، وتعرض الحكومة السودانية لعقوبات نفطية في حالة رفض

التعاون مع القوات الأممية، وتجريد ميليشيات الجنجويد، ومعاقبة المسؤولين على الجرائم التي ارتكبت ضد سكان دارفور بفتح لجنة تحقيق دولية[1].

ثانيا: دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات العرقية في السودان:

لعب الاتحاد الإفريقي دورًا مساندًا ومكملاً لدور الأمم المتحدة في مسألة حل النزاعات العرقية في السودان.

أ. النزاع العرقي في جنوب السودان:

عمد الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية معينة بما يجري في إفريقيا، على الإشراف ومتابعو المفاوضات بين الحكومة الشعبية بشأن توقيع اتفاق سلام واتفاق الحرب بجنوب السودان، فخلال مؤتمر القمة الإفريقية الذي انعقد صيف 1991 بأديس أباب، أبدى الرئيس النيجيري إبراهيم بانجدا رغبة في التوسط لحل النزاع العرقي بجنوب السودان، وقد اجتمع طرفا النزاع بأبوجا وتم مناقشة قضايا تتعلق بتعليق العمل بالقوانين الإسلامية وتكوين حكومة الوحدة الوطنية وقضايا تتعلق بالحريات العامة، لكن رد الحكومة السودانية اتجاه هذه النقاط هو الرفض وتعثرت جولة المفاوضات حتى توقفت نهائيا.

ب. النزاع العرقي في دارفور:

يعد الدور الذي لعبه الاتحاد الإفريقي في مسألة دارفور أكثر أهمية من ذلك الدور الذي لعبه فيما يخص النزاع في جنوب السودان.

فقد أشرف الاتحاد الإفريقي على المفاوضات حول السلام بأبوجا (نيجيريا) في 6 سبتمبر 2004، كما قد الاتحاد مشروعًا للسلام للأطراف المتنازعة حول نزع الأسلحة لميليشيات الجنجويد وسحب القوات الحكومية من خيم اللاجئين كخطوة أولى قبل توقيع اتفاق السلام[2].

وفي 2004/09/16 توصلت المفاوضات بين الأطراف المتنازعة والمتمثلة في الدول المحاذية للسودان: ليبيا، تشاد، التي هي أعضاء في الاتحاد الإفريقي وقد توصلت هذه الأطراف إلى توقيع اتفاقية حول:

- توفير الشروط الأمنية لـ 1/2 مليون لاجئ.
- انتشار قوات الحماية الخاصة بالاتحاد في دارفور لمراقبة وقف إطلاق النار الموقع عليه في أفريل 2004 ويبلغ عدد أعضاء قوات الحماية 133 عضو ملاحظ وينتمون إلى منظمة الاتحاد الإفريقي.

---

[1] جميلة سي قدير، مرجع سابق، ص ص132-136.

[2] صالح نسرين، « السودان تقاسم السلطة والثروة يرسي سلامًا بضمانات أمريكية »، **جريدة الجواد**، 2004/06/18.

ويعتزم الاتحاد الإفريقي تحويل هذه القوة إلى بعثة سلام، يصل عدد أعضائها إلى ألفي رجل وتتولى هذه البعثة حماية المدنيين بالإضافة إلى كل المهام السابقة.

ثالثا: دور الدول في تأزم النزاع العرقي في جنوب السودان:

تباينت مواقف الدول عربيا وإقليميا ودوليًا من مسألة النزاع العرقي في السودان، ولعل السياسة الخارجية التي تبنتها دولة السودان اتجاه دول الجوار والدول الإقليمية المتمثلة في تأييدها ومساعدتها للجماعات المسلحة الإسلامية المعارضة لأنظمة الحكم في الدول المجاورة: أوغندا، إثيوبيا، إرتيريا، الصومال، ليبيا، مصر وهدف هذا التعاون هو الوصول إلى تنسيق بين الجماعات والشعوب في إطار الأممية الإسلامية لمواجهة النظام العالمي الذي تشرف عليه الدول الغربية. وأصبحت السودان معبرًا ومقرًا للحركات الإسلامية وقيادتها كالجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي المصريين والجماعات الإسلامية في ليبيا وأوغندا وإثيوبيا.

سنتناول في هذا العنصر أهم الفاعلين في إدارة الصراع العرقي في السودان:

أ. على المستوى الإفريقي:

1. مصر:

تعاملت مصر بازدواجية اتجاه القضية السودانية ويعود الموقف المزدوج لمصر إلى عدة أسباب:

- فموقف مصر المؤيد للحركة الشعبية لتحرير السودان " جون جارنج " إلى عدة عوامل:
  - مساندة حكومة الخرطوم للجماعات الإسلامية في مصر.
  - محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في 1996/06/26، من قبل جماعات إسلامية.
  - مساندة الخرطوم للعراق خلال حرب الخليج 1990، داخل الجامعة العربية.
  - استمرار طرح مشكل الحدود بين السودان ومصر حول مثلث الحلايب وهو شريط يطل على البحر الأحمر من الشمال الشرقي ويمتد على طول 17000كم.
- أما موقف مصر المؤيد لحكومة الخرطوم في حربها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان يرجع إلى الأسباب التالية:
  - تخوف مصر من انفصال جنوب السودان وأثاره على إعادة توزيع مياه النيل.
  - إبعاد حسن الترابي من الحكم.
  - التوقيع على 8 اتفاقيات للتعاون بين مصر والسودان في 2 و3 سبتمبر 2001، تخص بصفة أساسية تنقل السلع والأشخاص وقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة والاستثمارات.

- تأثير مصر على قرارات جامعة الدول العربية من أجل الحفاظ على وحدة السودان.
- زيارة وفد مصري السودان جانفي 2002 من أجل تنشيط مجلس رجال الأعمال المصري والسوداني.
- تنسيق المواقف بشأن القضايا العربية المصرية كقضية فلسطين.

2. ليبيا:

ساندت ليبيا جون جارانج بعدما تبنت حكومة الخرطوم خيار تأييد الجماعات الإسلامية المعارضة للحكم في ليبيا، لكن سرعان مازال هذا الخلاف، إذ شهدت العلاقات الليبية السودانية تحسنا ملحوظ، حيث تم التوقيع على اتفاقية عسكرية منحت من خلالها ليبيا السودانية عتاد عسكري تضمن طائرات المنع الروسية لقصف الشعبية لتحرير السودان مقابل سماح رئيس السودان " الصادق المهدي" لليبيا تقديم المساعدات للمعارضة التشادية المتواجدة في منطقة دارفور لتعزيز قدراتها في مواجهة الحكومة التشادية.

3. إثيوبيا:

انتهجت إثيوبيا سياسة دعم الحركات المسلحة في جنوب السودان دعما عسكريا، سياسيا، ماليًا. حيث قامت حكومة " ميلاسلاسي وآذا " بفتح قواعد التدريب للحركات المسلحة الجنوبية في الأراضي الإثيوبية، وفي اتجاه معاكس قامت حكومة السودان بدعم حركة تحرير إرتيريا المعادية للحكومة المركزية في إثيوبيا.

وقد تحسنت العلاقات بين إثيوبيا والسودان بعد سقوط حكومة منجستيو في 1991/01/28 واعتلاء "ميلززيناوي" سدة الحكم حيث أعلن الأخير بأنه لن يسمح بوجود معسكرات على الأراضي الإثيوبية، وتهدد أمن السودان مما أدى بجون حارانج إلى مغادرة إثيوبيا.

ويفسر هذا التحسن في العلاقات إلى مساندة حكومة الخرطوم لنظام الحكم الجديد في إثيوبيا، لكن سرعان ما تغير موقف إثيوبيا وعاودت دعمها للمعارضة السودانية ومن بينها حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبعد نشوب صراع بين إثيوبيا وإرتيريا، أجبرت إثيوبيا على استعادة العلاقات الدبلوماسية مع السودان عام 1999 مقابل تخلي إثيوبيا وبصفة نهائية عن مساعدتها للحركات المسلحة والقوى المعارضة السودانية.

ومن بوادر تحسن العلاقات بين إثيوبيا والسودان توقيع اتفاق تمويل إثيوبيا بالنفط السوداني وبناء شبكة من الطرقات على طول الأراضي السودانية والى غاية الحدود الإثيوبية من أجل تسهيل الحركة التجارية.

4. أوغندا:

ساندت أوغندا معارضي الحكومة السودانية بدأ بتمرد قوات الفرق الاستوائية في 18 أوت 1955 وواصلت أوغندا مساندتها لحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث أرسلت قواتها إلى السودان لمساندة هذه الحركة ميدانيًا، وصل التوتر ذروته بين السودان وأوغندا سنة 1996 الأمر الذي أوشك على اندلاع حرب بين البلدين بسبب مساندة أوغندا إلى المعارضة السودانية حيث استضافت مئات الآلاف من لاجئ الحرب من جنوب السودان، في حين قامت حكومة السودان بمساندة 03 منظمات أوغندية مناوئة لنظام الحكم الأوغندي منها منظمة تحالف القوى الديمقراطية " ذات التوجه الإسلامي"، بقيت العلاقات بين أوغندا والسودان متوترة بسبب إسرار كل طرف على سياسته، ونشير هنا إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ابتداء من 8 ديسمبر 1999 ولكن في جو يسوده فتورًا في العلاقات.

5. إرتيريا:

ساند الرئيس الارتيري المسيحي العقيدة " أساسي أفورقي" الحركة الشعبية لتحرير السودان نظرًا لمساندة حكومة الخرطوم ميليشيات جماعة الجهاد الإسلامي الارتيري المناوئة لحكم " أفورقي"، الرافضة لهيمنة الأقلية المسيحية على السلطة في أسمرة، ووصلت حالة التوتر بين البلدين إلى مشاركة كل طرف في النزاع الحربي مع المعارضة المناوئة للحكم في كلا البلدين.

ويتواجد حاليا هيئات الآلاف من اللاجئين الارتيري في الأراضي السودانية، نشير إلى أنه تمر قطع العلاقات الارتيرية– السودانية أول مرة ابتداءً من سنة 1997، ولكن سرعان ما تحسنت العلاقات بين البلدين وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما في 4 جانفي 2004، ولكن بقيت العلاقات مضطربة بين التحسن والتدهور حسب التطورات السياسية والعسكرية في كل بلد.

6. الصومال:

بعدما دعمت حكومة السودان " لجماعة الاتحاد الإسلامي" الصومالية والتي تأسست عام 1991، والتي تحارب النظام الحاكم في السودان، قامت الحكومة الصومالية بتدعيم جون جارانج متزعم الحركة الشعبية لتحرير السودان[1].

[1] جميلة سي قدير، مرجع سابق، ص ص64-68.

ب. على مستوى الدول الغربية:

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

في ظل النظام الدولي الجديد بعد انهيار المعسكر الشيوعي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كمتزعم للنظام الدولي الجديد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مزدوجة تجاه طرفي النزاع في السودان، تراوحت بين التأييد والمعارضة فقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغًا قدر بـ 20 مليون دولار للدول المجاورة للسودان خاصة أوغندا، اريتريا، إثيوبيا من أجل مساعدة ومساندة المعارضة السودانية، كما استعملت الوسائل الاقتصادية حيث فرضت سياسات الحصار الدولي لعزل السودان عن بقية العالم، ومن الناحية العسكرية تواجدت أمريكا عسكريًا في منطقة القرن الإفريقي، يجب الإشارة إلى أن الموقف الأمريكي في فترة الثنائية القطبية كان مساندًا للنظام الحاكم في السودان، وذلك من أجل الإطاحة بالحكومات الشيوعية ونشر مبادئ النظام الديمقراطي الليبرالي.

وتجسدت سياسة أمريكا المساندة للنظام الحاكم الإسلامي في السودان سنة 1988 من خلال استعمال السودان كأداة للوصول ودعم الحركات المعارضة في إثيوبيا للنظام الشيوعي القائم فيها بقيادة العقيد " مريم منجستو ".

وتحقيق للمصالح الأمريكية أعلن الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " عن تجميد قانون الإرهاب الذي صدر ضد السودان من أجل السماح لشركة أمريكية مع النظام الحاكم في السودان لاستغلال آبار ضخمة من النفط. ومن جهة أخرى تجسد تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لـ " جون قرنق " سنة 1994، ويرجع إلى عدة أسباب تتمثل فيمايلي:

- تحقيق التوازن بين الحكومة السودانية الحركة العرقية الجنوبية.
- انحراف السياسة الحكومية السودانية عن الإستراتيجية الأمريكية.

واتهام أمريكا لنظام " حسن البشير" في التورط بحوادث 26 فيفري 1993 التي استهدفت المركز التجاري الدولي الأمريكي، كما تم اتهام السودان بأنها معبرًا لتبيض الأموال والتي تذهب إلى تمويل الجماعات الإرهابية عبر العالم.

كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، السودان حظرًا على الدول الحليفة لأمريكا والمجاورة للسودان.

والسياسة الأمريكية المنتهجة تجاه السودان ترتبط بشكل وثيق بالمشروع الأمريكي للشرق الأوسط، يتضمن في ثناياه مشروع التحول الديمقراطي ويهدف إلى تقييد الأنظمة خاصة التي تدين بالإسلام بالنظرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

تنوعت الوسائل الأمريكية المتبعة تجاه السودان بين اللينة والقهرية من أجل حل النزاعات العرقية فيه فالوسائل اللينة تجلت بوضوح عند تصريح وزير الخارجية " كولن باول " بأن بلاده ستسحب السودان من قائمة الدول المساندة للإرهاب، كما عرضت الحكومة الأمريكية مساعدات مالية قدرت بـ 200 مليون دولار، مقابل توقيع الحكومة السودانية على اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية[2].

أما فيما يخص الوسائل القهرية فتمثلت في الضغوطات الممارسة على الحكومة السودانية من أجل إبعاد الخيار العسكري وإيقاف الحرب واعتماد الحل التفاوضي لإحلال السلام، كما مارست الحكومة الأمريكية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة حصارًا اقتصاديا بحريا على السودان، كما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توتير العلاقات السودانية الأوغندية والسودانية الإريترية لإضعاف حكومة السودان وتشتيت قواتها بين عدّة جبهات بما فيها الجبهة الداخلية وأمام هذه الضغوطات، لجأ الرئيس السوداني "حسن البشير" إلى التقرب من الغرب وفتح القنوات مع الإدارة الأمريكية.

فقام بحسن "حسن الترابي" الذي له صلة وطيدة مع التيارات الإسلامية المتشددة، كما قام بطرد "أسامة بن لادن" وجماعته [3].

بالإضافة إلى رضوخ الحكومة السودانية للضغوط الإدارة الأمريكية وشروطها لحل النزاعات العرقية بالسودان.

2. بريطانيا:

اندرج موقف المستعمر السابق للسودان تجاه النزاعات العرقية ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي حول مسألة النزاع الإثني في السودان، ويتضح ذلك جليا من خلال القرارات والموقف التالية:

- في سنة 1990 وفي إطار اتفاقية لومي 5، علق الاتحاد الأوروبي مساعداته الاقتصادية والمالية للسودان وأبقت أوروبا على مساعداتها الإنسانية لجنوب السودان.

---

[1] حيدر إبراهيم، « أمريكا ستدخل قوى سودانية أخرى في اتفاق السلام »، **مجلة الوطن العربي**، 2004/04/02، العدد1413، ص11.

[2] Barrouhi Abd Elaziz, « Ce que Washington veut », **Revue Jeune Afrique**, L'intelligent du 26/10 au 01/11/2003, N°2233, P 63.

[3] إسماعيل محمد، « عودة الصراع بين البشير والترابي »، **جريدة الخبر**، 2004/03/31.

- اتهام السودان باختراق وانتهاك حقوق الإنسان.
- في 15 مارس 1994 وامتثالا لقرارات الأمم المتحدة تجاه السودان والتي صنفت دولة إرهابية، قام الاتحاد الأوروبي بفرض حصار على بيع الأسلحة للحكومة السودانية.

3. فرنسا:

عرفت العلاقات الفرنسية السودانية نوعًا من الجمود منذ تولي حسن البشير للسلطة على اثر انقلاب عسكري في 30 جوان 1989 وتبنيه النظام الإسلامي، هذا الجمود مس النواحي الاقتصادية والمالية في حين أبقت فرنسا مساعداتها الإنسانية لجنوب السودان في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي.

وابتداءً من سنة 1994 مارست فرنسا ضغوطًا على النظام الحاكم في السودان قصد إيجاد حلا سلميا لمسألة جنوب السودان، وامتثلت فرنا لقرارات الأمم المتحدة في فرض عقوبات على السلطة في السودان.

كما قامت فرنسا بتجميد المشاريع التالي في السودان:

- ✓ مشروع تطوير زراعة الحبوب.
- ✓ استغلال الشركة الفرنسية (TOTAL) لأراضي زراعية قدّرت مساحتها بـ 120,000 كم^2 في ارض بور.
- ✓ بناء طريق سريع لمسافة 120كلم يربط ميناء السودان بالخرطوم.

تجدر الإشارة إلى أن فرنسا تؤكد على حل مشكلة النزاعات في السودان في إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية السودانية سعيًا منها على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والثقافية الهامة، فلفرنسا مصالح نفطية هامة، كما تستغل الشركات الفرنسية الموارد المعدنية في منطقة حساي بالبحر الأحمر، كما تهتم فرنسا باستغلال مناجم الذهب، وتحتل فرنسا الرتبة الثالثة بعد السعودية وانجلترا في نسبة السلع المستوردة من السودان[1].

[1] جميلة سي قدير، مرجع سابق، ص ص74-78.

المبحث الرابع: السودان بين التفكيك والوحدة في إدارته للتعددية الإثنية

المطلب الأول: واقع استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان

إن اتساع مساحة السودان ومجاورتها لعدد كبير من الدول والهجرات المتتالية على أراضيه من قبل عدد من الدول الحدودية والتنمية غير المتوازنة الناجمة عن سياسات الحكومة الاستعمارية والحكومات الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال، كل ذلك جعل السودان يعاني من مشاكل التعدد العرقي ويمتاز بخصوصية تعددية عرقية وثقافية.

لقد تسببت المشكلات الناجمة عن التنوع الإثني في انفصال الجنوب، وتأزم الوضع في دارفور وآيبي وهذا ما جعل حكومات السودان تركز اهتمامها لمواجهة المشاكل الأمنية وإهمالها بذلك للجوانب التنموية مما انعكس سلبًا على حياة المواطنين.

يؤكد رجال السياسة أن الإثنية قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، أو تكون مدمرة وعشوائية مكبلة للإنسان ذلك أن الإثنية ليست مشكلة بحد ذاتها، بل هي انتماء طبيعي وفطري معترف به من قبل الأديان، وحينما يُساء استخدام المشاعر الإثنية، تتحول إلى سلاح مدمر وخطير يهدد الاستقرار السياسي وربما يعصف بمؤسسة الدولة نفسها ووحدتها كما حدث في السودان بانفصال الجنوب وتأزم الأوضاع في مناطق أخرى منه.

إن التنوع الإثني حينما وجد يحتاج إلى إستراتيجية للتعامل معه، وتهدف هذه الإستراتيجية وما يتبعها من سياسات إلى توجيه التنوع الإثني بما يحقق البناء الوطني والإثراء الثقافي ويتفادى في الوقت نفسه الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج جراء استخدام الإثنية وتسييسها .

سنتناول في هذا المبحث ملامح الإستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الحكومات المختلفة للسودان تجاه التنوع الإثني وإدارته بالإضافة إلى تقييم هذه السياسات وإبراز الجوانب الايجابية والسلبية فيها بهدف تعزيز الايجابيات وتفادي السلبيات، بالإضافة إلى نظرة استشرافية بشأن التعامل مع التعددية الإثنية في السودان بشكل سلمي وآمن وبعيدًا عن الصراعات المسلحة

أولا: إستراتيجية الاستيعاب:

لقد جرب السودان سياسة الاستيعاب منذ استقلاله سنة 1956، وحتى حين توقيع اتفاقية أديس أبابا سنة 1972 والتي اعترفت بالاختلافات بين الجنوب والشمال وأتاحت الفرصة للجنوب لتطوير ثقافاته المختلفة عن ثقافة الشمال.

وقد ارتبطت سياسة الاستيعاب في السودان بنظام الدولة الموحدة، فرغم أن السودان عرف نوعًا من اللامركزية منذ عهد السلطنة الزرقاء مرورًا بالحكم التركي المصري والحكم المهدوي وفترة الاستعمار الانجليزي المصري، إلا أن المركزية أصبحت السمة المميزة لنظام الحكم في السودان، وإن كان هناك ما يعرف باللامركزية الإدارية.

إن أهم الحجج التي يستند إليها دعاة الاستيعاب في السودان يمكن تلخيصها فيمايلي:

1. أن مشكلة الجنوب هي مشكلة مشتعلة وقد لعب الاستعمار الانجليزي دورًا كبيرًا في صناعتها من خلال البعثات التبشير ومحاربة اللغة العربية وسياسة المناطق المغلقة، وقد وجَه الحاكم العام في تلك الفترة إلى ضرورة تبني خط دفاع الاستعمار في مواجهة الإسلام ومحاربته في السودان[1].

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومات السودانية لتعزيز الوحدة الوطنية والتي كانت أكثر وضوحًا في فترة الفريق " إبراهيم عبود " هي:

- توحيد مناهج التعليم.
- تشجيع اللغة العربية في الجنوب.
- طرد المبشرين المسيحيين.
- إقامة المعاهد الإسلامية.

هذه السياسات جوبهت بمعارضة شديدة من الجنوبيين ولعبة المنظمات والمؤسسات التابعة للكنيسة دورًا كبيرًا في تأجيج مشاعر سكان الجنوب، حيث صور الصراع بين الشمال والجنوب على أنه صراع إيديولوجي بين الإسلام والمسيحية.

لقد قادت سياسة الاستيعاب إلى نتائج عكسية لما يريده النظام ومن بين الآثار السلبية لسياسة الاستيعاب نذكر:

- نشوب حرب أهلية طاحنة بين الشمال والجنوب.
- تأسيس بعض الجنوبيين « رابطة السودان المسيحية » للتأكيد على تمسكهم بالمسيحية، وتحول هذا التنظيم إلى « الاتحاد الوطني للمناطق المقفولة بالسودان الإفريقي » ويلاحظ من خلال هذه التسمية أن سياسة الاستيعاب أدت إلى تمسك بعض الجنوبيين بسياسات الاستعمار " المناطق المقفولة "، حيث تبنى الاستعمار هذه السياسة للفصل بين شمال وجنوب السودان.

---

[1] فرانسيس دنيق، **صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان** . القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999، ص49.

- أدركت الأحزاب السياسية الشمالية بشكل قاطع فشل الاستيعاب بعد سقوط نظام عبود وصولا إلى اتفاقية نيفاش للسلام والتي كانت من نتائجها استفتاء سكان الجنوب الذي أقر بانفصال الجنوب عن دولة السودان.
- إن الجنوب يعاني من الانقسام الديني واللغوي واختلاف تقاليد أهله.
- إن الشمال نفسه لم يكن عربيًا ولا مسلمًا وإنما أصبح كذلك بفعل الهجرات العربية له، والحل يكمن في نقل المؤثرات العربية والإسلامية لكل مناطق الشمال بما فيها الجنوب.
- إن غالبية سكان السودان اليوم من العرب والمسلمين، وأنه بمنطق الديمقراطية ينبغي أن تسود ثقافة الأغلبية وفرضها لتحقيق الوحدة الوطنية.
- لابد من توحيد المواطنين ثقافيا ودينيا ولغويًا حتى يمكن تحقيق الوحدة الوطنية.

لقد قامت سياسات الحكومة الوطنية الأولى على أساس أن مشكلة جنوب السودان هي نتاج للسياسة الاستعمارية التي أطلقت يد المبشرين ومن واجب حكومة السودان السعي إلى محو آثار الاستعمار والسعي لتعريب وأسلمة الجنوب، تحقيقا للوحدة الوطنية وإزالة أسباب الخلاف والتوتر.

أطلقت الإدارة الاستعمارية في السودان يدها لتمد نفوذها دون رقابة أو منازعة، ولتقوم باستغلال اختلاف اللغة والثقافة والعقائد وسط القبائل الجنوبية بشكل فعال لخدمة أغراضها.

ثانيا: إستراتيجية الانفصال:

كان خيار انفصال الجنوب عن دولة السودان مطروحًا منذ العهد الاستعماري الانجليزي، وعمل المستعمر على تجسيد إحدى الخيارات الثلاثة وهي: أن يكون الجنوب دولة قائمة بذاتها (الانفصال)، أو ضمه إلى أوغندا أو كينيا، أو ضمه للشمال، إلا أن الاستعمار في آخر عهده استبعد خيار تكوين دولة مستقلة في جنوب السودان ووقع الاختيار إلى ضمه للشمال إلا أن هذا الخيار لم ينته بزوال المستعمر وظل قائما تحركه أطراف دولية محلية في جنوب السودان كما تأزم الوضع بين الشمال والجنوب.

اقتنع الجنوبيون بأن الانفصال هو أحد الخيارات لتأمين الذات الجنوبية، وفي فترة حكم الفريق إبراهيم عبود الذي ضغط على المتمردين والمنظمات الكنيسية العاملة في الجنوب والتي لعبت دورًا بارزًا في تأجيج الصراع وفي هذه المرحلة تكونت تنظيمات عسكرية جنوبية في الدول المجاورة، وكان هدفها الأساسي هو فصل جنوب السودان بعد أن فشلت في تحقيق مطلبها المتمثل في الفدرالية، وكان هذا التوجه واضحًا في الخطاب السياسي لحزب سانو الجنوبي ومنظمة الأنانيا العسكرية.

وبعد ثورة أكتوبر 1964 وفي مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في فترة الحكومة الانتقالية، برزت أصوات جنوبية في المؤتمر تنادي صراحة بالانفصال، حيث قال " أقري " أحد أبرز الجنوبيين في خطابه أما المؤتمرين: « ليس للشمال حق مشروع في حكم الجنوب، وليست قرارات مؤتمر جوبا المنعقد سنة 1947، ملزمة للجنوب، إن مطلب الجنوبيين للاستقلال مطلب عادل (يجب بالتأييد المتزايد) ».

الأحزاب الشمالية (الشعب الديمقراطي، الميثاق الإسلامي، الحزب الشيوعي، الأمة، جبهة الهيئات) عارضت طرح الجنوبيين بشدة مؤكدة أن حق تقرير المصير للأمة كلها وليس لجزء منها.

أقر برلمان 1953 إعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية المعروفة وحينها وضعت أحزاب الشمال الإعلان بمثابة « هزيمة للحركة السياسية الجنوبية السودانية ».

نشير إلى أن الطرح الانفصالي من قبل " الأنانيا " عند إنشائها أوائل الستينات من القرن الماضي، وجبهة تحرير الجنوب أوائل السبعينات وكذلك من خلال القيادات المنشقة عن جون قرنق أمثال لام كول، رياك مشار[1].

استند دعاة الانفصال على المبررات التالية:

1. استحالة التعايش بين الشمال والجنوب في إطار دولة واحدة بسبب الاختلافات العرقية والثقافية.
2. إصرار الشمال في سياسة عدم الاعتراف بخصوصية الجنوب والسعي إلى استيعابه في إطار الثقافة الشمالية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الطرفين.
3. انتشار الدين المسيحي في الجنوب والدين الإسلامي في الشمال ومحاولة فرض الشماليين لدينهم وثقافتهم على الجنوب.
4. تخلف الجنوب مقارنة بالشمال، وهو ما يبرر حرمان الجنوبيين من التنمية.
5. حق الجنوب في استثمار ثروته " معادن ونفط " والتي تستمتع وتستفيد منها الحكومة الشمالية.
6. أدت اتفاقية نيفاشا 2005 المعروفة باتفاقية السلام الشمال دورًا في تغيير الأطر الدستورية والقانونية للدولة السودانية من حيث الاعتراف بالتنوع السوداني وإدارته طبقًا لهذه الاتفاقية وتغيير نمط الحكم وفتح المجال أمام تغيير حدود الدولة في استفتاء لتقرير المصير للشعب السوداني في الجنوب والذي عُقد سنة 2011، انتهى بإقرار انفصال الجنوب عن الشمال.

---

[1] بهاء الدين مكاوي، **تسوية النزاعات في السودان– نيفاشا نموذجا**. الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، نوفمبر 2006، ص294–296.

لقد شكلت الصراعات القبلية والإثنية بجنوب السودان التحدي الأبرز أمنيا في مرحلة ما بعد الانفصال، حيث لجأت الجماعات والأحزاب السياسية التي تم تهميشها في اتفاق السلام إلى تسييس القبلية في جنوب السودان لتحقيق أهدافها الخاصة وازداد الأمر سوءًا بانتشار السلاح غير الرسمي، وشكل ضعف الدولة الفتية في الجنوب مجالاً خصبًا للعديد من جماعات العنف الدولية ومافيا غسيل الأموال والمخدرات وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة.

إن أداء حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان كان مخيّبًا للآمال ناتج عن فساد متأصل في بنية النظام الإداري لحكومة جنوب السودان، وهذا ما نتج عنه فشلا في التسيير في شتى المجالات مما ولّد تذمّرًا شعبيا في ظل تفشي مظاهر الفقر والجماعة والأمراض الخطيرة حيث شهد جنوب السودان مجاعة كبيرة وانتشارًا للأوبئة والأمراض الخطيرة والتي تؤدي إلى الوفاة منذ سنة 2015.

نشير كذلك إلى عدم حسم اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب في مسألة الحدود الفاصلة بشكل نهائي، فغياب الثقة بين الطرفين، بالإضافة إلى سهولة تسلح المجتمعات المحلية على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب حيث أصبحت المناطق الحدودية تشكل بؤرًا للتوتر والانفجار في أي وقت في ظل رفض بعض الجماعات الحدودية لخيار الانفصال[1].

ثالثا: إستراتيجية الاندماج الوظيفي:

تعبر سياسة الاندماج الوظيفي عن وجود علاقة بين أعضاء جماعة تعبر عن مصلحة مشتركة بينها تنشئ عنها قبول أعضاء الجماعة للمؤسسات القائمة مادامت تؤدي وظائفها بفعالية، وتستند الجماعة في الحكم على فشل أو نجاح القادة السياسيين بحسب قدرتهم على أداء وظائفهم[2].

وتتعدد خيارات إستراتيجية الاندماج الوظيفي إما بقبول الجماعات الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة استنادًا إلى بعض الأسس الوظيفية والمؤسسية أو بقبول الجماعات الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي انتهاءً بالحل الفدرالي والكونفدرالي.

---

[1] عبد اللطيف فاروق أحمد، **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن المصري**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2012، ص ص118-119.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، « الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السياسي »، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد63، 1984، ص83.

فبعد فشل سياسة الاستيعاب في السودان وتجمُد سياسة الانفصال في جنوب السودان، فتراوحت سياسة الاندماج في الحالة السودانية بين خيارات الحكم الذاتي الإقليمي والنظام الفدرالي لتمكين الجماعات المتمايزة إثنيا من التعبير عن هويتها وثقافتها في إطار الدولة السودانية الموحدة.

لقد اعتمد السودان نظام الحكم الذاتي الإقليمي سنة 1972 والذي نشأ على أساس اتفاقية أديس أبابا بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان، بينما اعتمد النظام الفدرالي بناءًا على توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان والذي انعقد في الفترة (9 سبتمبر إلى 21 أكتوبر 1989) بدعوة من مجلس القيادة ثورة الإنقاذ الوطني، نشير هنا إلى أن مطلب النظام الفدرالي يُعد مطلبا جنوبيا منذ الاستقلال في عام 1956[1].

أ. تجربة الحكم الذاتي الإقليمي:

إن فكرة الحكم الذاتي الإقليمي ليست بجديدة حيث نادت الجبهة المعادية للاستعمار منذ عام 1954 بالحكم الذاتي الإقليمي، إلا أنها تجسدت في فترة " النظام المايوي "، حيث بذل هذا الأخير جهودًا لتحقيق السلام في البلاد أين طاف رئيس الجمهورية كل مناطق الجنوب متحدثا عن أهمية السلام وشارحًا لأهداف الحكم الذاتي الإقليمي ومبشرًا به كحلا لمشاكل السودان.

لقد ساعدت ظروف الحرب الباردة في تحقيق السلام في مارس 1972 من خلال اتفاقية أديس أبابا، حيث استغل الغرب سوء علاقة السودان بالاتحاد السوفياتي لضم السودان إلى حظيرة الدول الحليفة للغرب، وكانت اتفاقية أديس أبابا هدية قدمها الغرب للنظام المايوي، مكافأة له على موقفه المضاد للشيوعية.

ونص قانون الحكم الذاتي الإقليمي من خلال المادة(04) منه: « تشكل مديريات بحر الغزال، الاستوائية وأعالي النيل منطقة حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية »، كما نص القانون على إنشاء مجلس شعب إقليمي عن طريق الانتخاب ومجلس تنفيذي عن طريق التعيين ويكون رئيس المجلس التنفيذي رئيسا للإقليم.

وقد وضعت المادة(11) واجبات المجلس المتمثلة في:

- سن القوانين الخاصة بالنظام العام والأمن الداخلي.
- تطوير المنطقة الجنوبية في مجالات:

[1] بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص302.

- تعزيز الموارد المالية.
- تحقيق التنمية.
- سن القوانين استنادًا إلى الأعراف المحلية في إطار القانون القومي.
- إنشاء المدارس.
- تطوير اللغات والثقافات.
- تخطيط القرى والمدن والمستشفيات العامة.
- دعم التجارة وإقامة صناعة محلية.
- إدارة الخدمات الصحية والعناية ببرامج الطفولة ومكافحة الأمراض.

بالإضافة إلى كافة المسائل الأخرى المفوضة من قبل الرئيس أو مجلس الشعب القومي لإصدار " تشريعات بشأنها "[1].

وقد أوضحت المادة(06) من القانون موضوع اللغة حيث اعتبرت أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في السودان والانجليزية هي اللغة الرئيسية في جنوب السودان.

قوبلت الاتفاقية بترحيب شديد من الداخل والخارج، وأكد الجنوبيين رغبتهم في العيش بسلام مع إخوانهم الشماليين في إطار دولة السودان، على أساس التوزيع المتكافئ للسلطة والثروة، وبذلك تعززت مشاعر الوحدة والانتماء بعد الاتفاقية بشكل لم يكن مطروحًا قبلها.

حيث عبر "جوزيف لافو" القائد العسكري لحركة تحرير جنوب السودان عن هذه الحقيقة بوضوح حيث قال: « لم أكن انفصاليا يومًا من الأيام، ولم أكن أؤمن قط بانفصال الجنوب عن الشمال ولا أزال أتمسك بهذا الموقف، هدفي الوحيد تمثل في انتزاع الاعتراف بحقوق الجنوب، لم أفكر باستخدام القوة لتحقيق الانفصال، لقد لجأت للقوة لأني لمست أن حكومات الخرطوم المتعاقبة لم تكن راغبة في التسليم بهذه المسألة »[2].

لقد حققت اتفاقية أديس أبابا السلام وحقنت الدماء لمدة أحد عشر عامًا، لكن النزعة الفردية للرئيس " النميري" حالت دون استمرار الوضع، حيث خرق بقراراته بنود الاتفاق مما قاد في نهاية الأمر إلى انهيار الاتفاقية واندلاع التمرد من جديد.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص304-305.

[2] فرنسيس دنيق، **مشكلة الهوية في السودان أسس التكامل القومي**. (تر: محمد علي جاين)، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999، ص99.

لقد قام الرئيس النمري بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم مصرحًا أنه ليس كل ما يرد في الدستور أو الاتفاقية ينبغي الالتزام به، وتتمثل الأقاليم الجديدة في:

- ✓ إقليم بحر الغزال وعاصمته واو.
- ✓ إقليم الاستوائية وعامته جوبا.
- ✓ إقليم أعالي النيل وعاصمته ملكال[1].

ومن الأخطاء التي ارتكبها النميري قرار إقامته مصفاة النفط في مدينة (كوستي) بعد اكتشاف ثروات نفطية هامة جدًا في الجنوب ولم يراعي رغبة الجنوبيين في إقامة المصفاة في منطقة (بانتيو) بالجنوب.

فبالإضافة إلى الأسباب السابقة التي أدت إلى انهيار الاتفاقية نشير إلى فساد النخبة في الجنوب، وتفاقم النعرات القبلية والصراع حول الوظائف المؤثرة بالجنوب وسواء استخدم المال العالم كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت فيفشل جهود السلام وعودة البلاد إلى النزاعات المسلحة وحالة الفوضى.

ب. تجربة الحكم الفدرالي:

ألغت الحكومة الانتقالية التي خلفت النميري على السلطة قرار تقسيم الإقليم الجنوبي، واعتبرته كأنه لم يكن إلا أن الحكم الذاتي الإقليمي نفسه لم يعد ملبيًا لطموحات الجنوبيين، لذلك طرحت الفيدرالية كصيغة بديلة للحكم الذاتي الإقليمي خاصة من قبل الجنوبيين أنفسهم، لقد أصبح الخيار الفيدرالي واقعًا بعد تجربة النميري في الحكم الذاتي الإقليمي.

صدر مرسوم جمهوري بموجبه تم تطبيق النظام الفدرالي بالسودان عام 1991، حيث تم تقسيم السودان إلى ست وعشرون ولاية ووضحت العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات وحدد صلاحيات كل منها، وعلى الرغم أن الفدرالية هي المطلب الرئيسي للجنوب منذ استقلال البلاد إلا أن الحرب بقيت مستمرة بحجة أن الحركة الشعبية لا تتحدث باسم الجنوب فقط، ففرصة حكم الجنوب من خلال نظام فدرالي، لا يلبي مطالبها للمشاركة في السلطة على المستوى القومي.

لقد تعرضت فكرة تطبيق الفيدرالية كحل لمشاكل التعددية في السودان لانتقادات واسعة نذكر منها:

- الانتقال إلى النظام الفدرالي فيه إضعاف لعوامل التوحيد ودعم لقوى التفكك، وهو ما عكسه ظهور دعوات الكونفدرالية والانفصالية في عدة ولايات ومحافظات.

[1] عبد الهادي عبد الصمد، **السودان بين الإقليمية والحكم الفدرالي**. مؤسسة العين للطباعة، 1990، ص88.

- أثبتت تجربة الحكم الذاتي الإقليمي أن اللامركزية لم تؤدي إلى نقل السلطة إلى مواقع البلاد المختلفة.
- نقل النظام الفدرالي الصراع إلى داخل الولايات.

فرغم عيوب ومساوئ النظام الفدرالي في السودان إلا انه لابد من الإقرار بأن الفدرالية في السودان أصبحت واقعًا فرضته ظروف ومعطيات في السياسة السودانية من خلال التركيبة العرقية والثقافية للمجتمع السوداني وشساعة مساحة دولة السودان وحتى تنجح التجربة الفدرالية في السودان، لابد من مراعاة العوامل التالية:

- الاهتمام بالتنمية المتوازنة في الخطط القومية.
- دعم الولايات الفقيرة.
- التمثيل المتوازن والعادل للولايات على المستوى الاتحادي.
- إتاحة الفرصة للجماهير في المشاركة السياسية.
- إيجاد معادلة دستورية تحقق التوازن بين صلاحيات الحكومة المركزية وصلاحيات الحكومة الولائية.
- تحسين أوضاع الأقليات[1].

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل السودان

السودان بلد ذو تنوع جغرافي وثقافي وإثني هائل؛ إن التنوع الإثني ليس بالأمر السلبي بشكل متأصل بل يمكن أن يكون ايجابيا، فقد تبرر مشكلات التعددية العرقية عندما لا تستوعب السلطات الحاكمة مطالب الجماعات المختلفة، ويعود إخفاق الحكومات السودانية المتعاقبة في إدارة التنوع الإثني في البلاد إلى غياب التوافق السياسي، وقد نادت الجماعات المتمايزة إثنيا في كل أنحاء السودان في فترات مختلفة بتغيرات في منظومة الحكم من أجل مراعاة التنوع في البلاد بشكل أفضل.

إن شساعة مساحة السودان وما يزخر به من ثروات نفطية ومعادن جعل الدول الأجنبية تتصارع لفرض أجندتها تحقيقًا لمصالحها، فاستغلت عنصر التنوع الإثني والديني كعامل ضغط وتفرقة بين مواطني الشعب الواحد، فنجحت تلك الاستراتيجيات الدولية في انفصال جنوب السودان وتأزيم مشكلة دارفور وآيبي، إذ استغلال البعد الديني في جنوب السودان كان دافعا قويًا في تأجيج مشاعر المسيحيين المسنودين دوليًا من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة.

---

[1] بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص ص319-325.

إن انفصال الجنوب لم يكن الحل المناسب حتى للجنوبيين أنفسهم في ظل تصاعد مطالب القبائل المختلفة عرقيًا وثقافياً والتي يزيد عددها عن الثمانين، إن انتشار مظاهر الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية وعدم التوازن في تقسيم الثروة على مناطق جنوب السودان، أدت إلى الفوضى وانتشار المجاعة والأوبئة وتفشي عمليات تبييض الأموال وتجارة المخدرات. لقد أصبح الجنوب يعاني من المجاعة والأمراض بشكل فضيع مما استنفر منظمة الأمم المتحدة لتقديم مساعدات مالية، مادية، لوجستية وطبية ولكن بشكل لا يغطي فظاعة وتدهور الوضع الصحي الإنساني.

إن متابعة تطورات الأحداث والقضايا المتعلقة بالأزمة السودانية، بالإضافة إلى تحليل التفكير الاستراتيجي الغربي عمومًا والأمريكي على وجه الخصوص، يُظهر أن ثمة نوعًا من الهندسة الجيوستراتيجية معدة للتطبيق على الواقع السوداني، وهي لا تخرج عن واحد من السيناريوهات الثلاثة:

أولا: سيناريو التركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي وليس على أساس الهوية الثقافية أو الوطنية:

يقوم هذا السيناريو على عدد من المحاور:

- طرح مشروع علمنة الدولة السودانية، وإلغاء المشروع الحضاري الإسلامي الذي طرحنه حكومة الإنقاذ منذ وصولها إلى السلطة عام 1989.
- الإنفاق على إقامة الدولة الديمقراطية بمفهومها الغربي العلماني الغربي، والذي يستبعد أي تأثير للخصوصيات الثقافية والحضارية لأهل السودان.
- محاصرة المد العربي الإسلامي من خلال أفرقة الدولة والمجتمع السوداني الجديد، ولعلى مشروعات التسوية التي حدثت في مناطق الجنوب والغرب الشرق السوداني شملت تنازلات كبيرة لمواطني الشمال وهذا ما يؤكد هذا المنحى الجديد.

ثانيا: سيناريو التفكيك:

ويمثل أحد الخيارات المطروحة، حيث تم تقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة:

- فبعد انفصال الجنوب هناك اتجاه يدفع بقوة إلى عزل إقليم دارفور الذي يشكل خمس مساحة السودان، وهو غني بمصادره الطبيعية ويشهد هذا الإقليم قوات تدخل أجنبية وأممية، تضمن المصالح الغربية هناك.

- انتشار نظرية عدوى الانفصال من خلال مطالبة المناطق الشرقية بإنقسام الثورة والسلطة في ظل تواجد معارضة متصاعدة لا تزال تطالب بمزيد من الحقوق.
- في هذه الحالة يُصبح ما بقي من الدولة السودانية، مفتقدًا لإمكانات البقاء والاستمرار وهو ما يدفع بحالة من الفوضى في المنطقة، قد تكون مبررًا للقوات الدولية للتواجد بقوة في السودان قصد تامين مصادر النفط.

ثالثا: سيناريو إعادة الفك والتركيب:

يستهدف هذا السيناريو التقليل من مخاطر الفوضى الناجمة عن السيناريو الثاني، حيث يرمي هذا التصور إلى نوع جديد من الهندسة الجيوستراتيجية في المنطقة تقوم على مايلي:

- عزل الشمال السوداني بثقافته العربية الإسلامية الغالبة والسماح بالتعبير المقيد عن خياراته السياسية والإيديولوجية.
- إقامة دول افريقية تشمل مناطق الغرب والجنوب، ومن يدور في فلكها، ويمكن أن تضُم مناطق شرق السودان، وفي هذه الحالة سيتم التأكيد على الهوية الإفريقية لهذه الدولة الجديدة، ومن هنا يصبح الشمال مجرد منطقة جغرافية يسهل اختراقها من الناحية الأمنية والإستراتيجية[1].

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا**، متحصل عليه من الموقع: www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takir/4-3-3Pdf 2017/03/05 على الساعة 10:20.

خلاصة وإستنتاجات:

إن التعدد الإثني والثقافي، لم يكن عاملاً مساعدًا على التعايش السلمي بين أفراد الشعب السوداني، لقد قام المستعمر منذ القديم على تغذية الاختلاف العرقي والديني وحتى بعد الاستقلال سنة 1956، استمرت الدول العربية وتحقيقا لمصالحها بدفع الدول الإقليمية المجاورة للسودان على امتداد مساحاته الشاسعة إلى استغلال العلاقات القبلية الحدودية لكل دولة والعمل على احتضان الحركات المسلحة وتدعيمها، وهو ما خلق إشكالات كبيرة للسودان أجهضت مساعي وجهود الحكومة الشمالية لتجنب الانفصال وتحقيق الوحدة الوطنية.

- إن اتفاقية السلام " نيفاشا " الموقعة سنة 2005، نجحت في وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لكنها لم تحقق الوحدة في الجنوب، حيث أدت في النهاية إلى انفصال الجنوب بعد نتيجة الاستفتاء الذي برمج سنة 2011.
- إن أحداث دارفور ترجع إلى الصراع على السلطة والثروة في الأساس، وقد لعب انتشار السلاح نتيجة للصراع بين تشاد وليبيا وشمال السودان وجنوبه دورًا في تأجيج صراع دارفور.
- لقد ساهمت الأحداث التي عرفها جنوب السودان (الانفصال) وتفاقم مشكلة دارفور إلى انتشار الفوضى والنزاع في السودان لتشمل قضية أبيي.
- لقد فشلت استراتيجيات إدارة التنوع الإثني التي انتهجتها السودان، فالاستيعاب والاندماج الوظيفي فشلا من خلال انفصال جنوب السودان وتداعي عدوى الانفصال إلى عدة أقاليم التي تطالب بتحقيق الاستقلال على أراضيها والشيء الذي زاد من مطالبها هو الثروات المعدنية والطبيعية التي تزخر بها تلك المناطق والمساحات الشاسعة حيث تقدر مساحة دارفور خمس ($^1/_5$) من مساحة السودان.
- ينبغي على حكومة السودان إعادة النظر في سياساتها وتبني إستراتيجية تشمل تغيير في منظومة الحكم تتأسس على المشاركة السياسية الواسعة لكل فئات ومناطق السودان وتشمل إشراك حقيقي لكل الأقاليم في السلطة واقتسام عادل للثروات وضمان حماية للأقليات.

الخاتمة

التعددية الإثنية ظاهرة معقدة فهي نتاج معطيات طبيعية وثقافية ونفسية الأمر الذي يجعل كل جماعة إثنية في نشأتها في وتطورها محكومة بتلك المعطيات والعوامل التي أوجدتها مما يضفي عليها طابعا من التميز، الأمر الذي يستعدي البحث والتعمق في تلك المعطيات والعوامل لبلورة رؤية واضحة عن الجماعة الإثنية في تكوينها وتفاعلاتها مع الجماعات المختلفة الأخرى داخل الدولة.

لقد أوضحنا من خلال دراستنا هذه تعدد أسس تصنيف الجماعات الإثنية من خلال أراء عدة باحثين مهتمين بهذه الظاهرة، حيث ركز البعض على العنصر الفارق (سلالة، ثقافة، دين...) وركز آخرون على طبيعة هدف الجماعات الإثنية في ما رأى البعض الآخر طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية داخل المجتمع كمعيار للتصنيف.

تتباين المطالب الإثنية وتتعدد فمنها المطالب الرمزية والتي تشمل العادات والتقاليد والدين والرموز الخاصة بالجماعة ومنها المطالب المادية كالتمثيل في المؤسسات والمناصب والهياكل المختلفة للدولة، وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة وطيدة بين نمطي المطالب الرمزية والمادية، حيث تقود كل منهما الآخر وتدعمه.

لقد تطرقنا من خلال تحليلينا لموضوع إدارة التنوع الإثني في المجتمعات المتمايزة إثنيا– حالة السودان، إلى دراسة ظاهرة النزاعات الإثنية والتعددية العرقية وأثرها على الاستقرار السياسي ووحدة السودان، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول أهم الاستراتيجيات الملائمة لتحسين إدارة وضبط النزاع الإثني في دول التمايز الإثني الإفريقي؛ مع إسقاط الموضوع على حالة السودان، وقد تمت معالجة هذه الإشكالية على امتداد فصول ثلاثة انطلاقا من ثلاث فرضيات تضمنتها مقدمة البحث وبعد التحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

- لقد ساهم بروتوكول تقاسم الثروة والسلطة 2004 الذي عقدته الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي شمل كل الأقاليم السودانية في التوزيع العادل للثورة والسلطة، الأمر الذي أدى إلى إذابة الفوارق التنموية بين الأقاليم السودانية وإلغاء صور التهميش الإقليمي ولو نسبيًا والذي كان مصدرًا للنزاعات الإثنية.
- تعود معاناة السودان من ظاهرة التنوع الإثني إلى عدة أسباب أهمها:
  - ✓ اتساع مساحة السودان، حيث كانت الأولى إفريقيا قبل انفصال الجنوب.
  - ✓ سياسات الاستعمار الانجليزي المتبعة في السودان، حيث عمل على تقسيم شطري السودان (شمال– جنوب) من خلال قانون المناطق المقفلة، وتشجيع التبشير المسيحي في الجنوب.

- ✓ أدت الهجرات المتتالية في السودان إلى خلق تعددية عرقية، لغوية، دينية واضحة.
- ✓ يتواجد في السودان أكثر من 700 قبيلة وهناك حوالي 115 لغة ولهجة ومن الناحية الدينية يوجد الإسلام، المسيحية، الوثنية.

اختبار فرضيات الدراسة:

1. تعد ظاهرة التنوع الإثني عامل إثراء ثقافي وحضاري للأمة، إذ ما توفرت شروط تعايش وتكامل الجماعات المختلفة، وفي حالة السودان يلاحظ قصورًا وعجزًا للحكومات المتعاقبة للتعامل مع التعددية الإثنية والتي استغلت من قبل القوى الدولية والإقليمية كسبب لتفكيك وحدة السودان واستقراره.
2. سقطت إستراتيجية الاستيعاب بسقوط النظام العسكري الأول سنة 1964، ومنذ مؤتمر المائدة المستديرة، لجأ السودان إلى خيار الاندماج الوظيفي أين جُرّب الحكم الذاتي الإقليمي في فترة النظام المايوي، ومنذ سنة 1991 وفي فترة حكومة الإنقاذ تم تجربة النظام الفيدرالي، الذي يعمل على تخفيض النزاعات ومنح امتيازات تخص السلطة والثروة كانت صيغة النظام الفدرالي أهم مطلب لجنوب السودان حتى قبل الاستقلال، لكن حكومات الإنقاذ المتعاقبة رفضت تطبيق النظام الفدرالي بالجنوب واستبدلته بنظم وقوانين لم ترق إلى الجنوبيين وهو ما أدى بالجنوب رفع سقف مطالبه والمطالبة بنظام الدولة الواحدة وفقًا لدستور 2005 والذي انتهى بانفصال الجنوب سنة 2011.
3. ترجم الغرب إستراتيجيته في السودان لإعادة صياغة المنطقة العربية الإفريقية، خدمة لأهدافه ومصالحه الاستعمارية، فالتدخل الدولي في السودان دفع إلى حروب مدمرة في مناطق شاسعة في الجنوب والشرق والغرب من خلال ازدواجية التعامل بين الحكومات الوطنية السودانية والمعارضة، وقد شكلت الثروات المعدنية والطبيعية والأراضي الشاسعة مجالا خصبا لصراع المصالح بين الصين ودول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونشير في هذا الإطار إلى أن قرارات مجلس الأمن عكست الرؤية البريطانية والأمريكية في تفتيت السودان باسم الشرعية الدولية وحماية الأقليات الإثنية، وذلك تجسيدًا للمصالح الغربية في القضاء على الحركات الإسلامية.

إن التعددية الإثنية؛ كما سبق وأنّ تطرقنا فهي ظاهرة متواجدة بأي مجتمع من المجتمعات، وقد لا يخل أي مجتمع من ميزة التنوع سواء كان دينيًا أو لغويًا أو عرقيا إلا أن آلية إدارة التنوع الإثني واستراتيجياتها تختلف من سلطة سياسية حاكمة إلى أخرى والحكومة هي التي تحدد تأثير متغير التنوع الإثني في تحقيق الإستقرار أو عدمه، ومن خلال دراستنا تبرز إستراتيجية الإندماج الوظيفي كأفضل خيار في تحقيق التعايش السلمي ضمن المجتمعات المختلفة عرقيًا، ولكن ضمن شروط تنظيمية تضمن بشكل عادل تنظيم السلطة والمشاركة فيها وتقاسم الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في التنمية.

آفاق الدراسة:

إن واقع السودان الراهن بعد انفصال الجنوب، وتفاقم مشكلة دارفور وأيبي وما يعيشه جنوب السودان من حالة فوضى في التسيير والنهب وتفاقم لظاهرة المجاعة والأوبئة الخطيرة وفوضى السلاح كل هذا يفتح لنا أفاقا جديدة للدراسة في مواضيع ذات صلة بالشأن السوداني وهي:

1. نظام الحكم في السودان وأسباب فشله.
2. سيناريو وحدة شمال السودان وجنوبه من جديد.
3. مشكلة دارفور بين الاحتواء والانفصال.
4. تغيير نظام الحكم في السودان وأثره على الوحدة.

ويمكن اقتراح إشكالية تمثل مجالاً خصبًا للدراسات المستقبلية حول السودان وتتمثل في؛ **ما هو النظام السياسي الملائم لضمان استقرار السودان ووحدته ؟**

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الاتفاقيات:

1. **اتفاق سلام شرق السودان**، أسمرا 2006، المادة (07).
2. **اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل**، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الحق في الحماية من التمييز.

ب. الكتب:

3. إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطني في إفريقيا نموذج نيجيريا**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.
4. أبيل ألير، **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود**. (تر: بشير محمد سعيد)، لندن: شركة ميلاين المحدودة، 1992.
5. أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**. بيروت: مكتبة لبنان، 2004.
6. تيدروبرت جير، **لماذا يتمرد البشر؟**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003.
7. بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجًا**، الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 1998.
8. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي)، المؤسسة الجماعية للكتاب، 1985.
9. حريق إيليا، **الثورة الإثنية والاندماج السياسي الشرق الأوسط**. بيروت: دار الساقي، 1997.
10. حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**. باتنة: منشورات خير الجليس، 2007.
11. حمدي عبد الرحمان، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.
12. ــــــــــــــــــ، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998.
13. خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

14. دانيال برومبرع، **التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستفز**. لبنان: دار الساقي، 1997.

15. دورتي جيمس وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

16. زكي البحيري، **مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

17. ــــــــــــ، **مشكلة دارفور الجذور التاريخية والتطورات السياسية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

18. سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراف هموم الأقليات في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الاكمائية، 1994.

19. ــــــــــــ، **تأملات في مسألة الأقليات**. الكويت: دار سعد الصباح، 1992.

20. ــــــــــــ، **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون، للدراسات الإنمائية، 2005.

21. السيد عمر، **دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة**. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008.

22. شافعي بدر حسين، **تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الإيكوانس"**. القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009.

23. صامويل هنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**. (تر: مالك عبيد أبو شهيرة ومحمود محمد خلف)، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.

24. صلاح فضل وهام الأبس، **مشكلة دارفور والسلام في السودان**. الخرطوم: دار الجمهورية للصحافة، جويلية 2004.

25. ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**. بيروت: مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

26. عباينة سليم، **قبائل دارفور السودانية**. عمان: الدوزن للطباعة والنشر، 1995.

27. عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

28. عبد الغني تسعودي وبونان لبيب، **مشكلة جنوب السودان**. مصر: مطبعة عيد شمس.

29. عبد القادر محمد فهمي، **مدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي، 2006.

30. عبد اللطيف فاروق أحمد، **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2012.

31. عبد الله حسوني جذوع، **تصحر الأراضي ومياه مشكلة بيئية خطيرة**. الأردن: دار الدجلة، 2001.

32. عبد الهادي عبد الصمد، **السودان بين الإقليمية والحكم الفدرالي**. مؤسسة العين للطباعة، 1990.

33. علاء الدين هلال دسوقي، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**. القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999.

34. علي محمد حقار، **البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور**. الخرطوم: شركة المطابع للسودانية للعملة، 2000.

35. فرانسيس دنيق، **حرب لرؤى صراع الهويات في السودان**، 1، 1995.

36. ــــــــــ، **صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان**. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999.

37. ــــــــــ، **مشكلة الهوية في السودان أسس التكامل القومي**. (تر: محمد علي جاين)، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999.

38. فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**. (تر: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

39. فهمي الخليفة الفهداوي، **السياسة العامة– منظور كلي في البنية والتحليل**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002.

40. كمال المذوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، 1987.

41. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**. ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

42. ــــــــــ، **الموسوعة السياسية**. ط2، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

43. ليفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988.

44. مايكل هوق ودومنيك ابرامز، **الهويات الاجتماعية علم النفس الاجتماعي للعلاقات بين المجموعات وعمليات المجموعة**، 2، 1988.

45. المحبوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السودانية تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ**. الخرطوم: دار مدارك، 2009.

46. محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والمساومة الغربية**، ج3، الجزائر: دار هومة، 2004.

47. محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية دراسة مقارنة**. القاهرة: دار النهضة، 1976.

48. محمد حافظ غانم، **الوجيز في القانون الدولي العام**. دار النهضة العربية، 1979.

49. محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**، المملكة المتحدة: كامبردج للنشر، 2000.

50. محمد عبد الغني سعودي، **السودان**. القاهرة: دار الرائد للطباعة، (د.ت).

51. محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**. ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

52. ــــــــــــــــ، **التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا**. طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2004.

53. محمود محمد موسى، **موسوعة الوطن العربي**. الأردن: دار الدجلة.

54. مسعد عبد الرحمان زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**، مصر: دار الكتب القانونية، 2008.

55. مصطفى عثمان إسماعيل، **دارفور الماضي الحاضر والمستقبل**. القاهرة: دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، 2007.

56. ناصف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

57. نبيل موسى جبالي، **جغرافية الوطن العربي**. الأردن: مكتبة المجتمع العربي، 2012.

58. هشام محمود الأقداحي، **معالم الدولة القومية الحديثة رؤية معاصرة**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

59. وفاء لطفي حسين عبد الواحد، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراف والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتين الأفارقة والزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق**، القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

ج. الدوريات:

60. إبراهيم أحمد نصر الدين، « الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السياسي »، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد63، 1984.

61. أحمد حجاج، « إفريقيا من منظمة الوحدة إلى الإتحاد الإفريقي »، **آفاق إفريقية**، عدد16، (صيف 2001).

62. أحمد شوقي محمود، « القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد »، **مجلة دراسات استراتيجيات**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد105، 2001.

63. إسماعيل محمد، « عودة الصراع بين البشير والترابي »، **جريدة الخبر**، 2004/03/31.

64. بدر حسن الشافعي، « اتفاقية تقاسم ثروة السودان »، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد156، أفريل 2004.

65. ـــــــــــــــــ، « زيارة كير واشنطن... الوقت والدلالات »، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد171، جانفي 2008.

66. حمدي عبد الرحمن، « دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان »، **مجلة السياسة الدولية**، مركز السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد183، جانفي 2011.

67. حيدر إبراهيم، « القوى السياسية ومستقبل السلام »، **الملف الدوري**، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد26، الخرطوم، سبتمبر 2003.

68. ـــــــــــــــــ، « أمريكا ستدخل قوى سودانية أخرى في اتفاق السلام »، **مجلة الوطن العربي**، 2004/04/02، العدد1413.

69. خالد حنفي علي، « البحيرات العظمى ومستقل السلام »، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: العدد 152، أكتوبر 2002.

70. خلود محمد خميس، « مجلس الأمن الدولي وقضية جنوب السودان »، **المرصد الدولي**، العدد01، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان، 2002.

71. رمزي الشاعر، « الأيديولوجية التجربة وأثرها في الأنظمة السياسية »، **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية**، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، العدد الأول، 1975.

72. سيلين أوكلير، « الفدرالية مبادئها، مرونتها وقصورها »، **مجلة الإتحادات الفيدرالية**، كندا: العدد 05، عدد خريف 2005.

73. صالح نسرين، « السودان تقاسم السلطة والثروة يرسي سلامًا بضمانات أمريكية »، **جريدة الجواد**، 2004/06/18.

74. عبده مختار موسى، « تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات »، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد26، 2010.

75. ــــــــــــــــــ، « صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب »، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد14، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع2017.

76. عفاف أبوكشو، « المعارضة المسلحة في دارفور»، **مجلة الخرطوم الجديدة**، العدد16، سبتمبر2004.

77. فائز الشيخ، « السودان أمام تناول شمالي وصفح جنوبي أو التقسيم إلى دويلات »، **صحيفة البيان الإماراتية**، عدد17، أكتوبر2004.

78. محمد حماد، « دار موزنبيق سندات الجنجويد ومطرقة أمريكا »، **مجلة العربي**، العدد 17921، اكتوبر2004.

79. محمد علي جادين، « البحث عن تسوية وطنية دروس اتفاقية أديس أبابا 1972–1983 »، **الملف الدوري**، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد26.

80. محمود أبو العينين، « إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا »، **مجلة الدراسات الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد59، 2000.

81. نصر الدين عبد الباري، « تعددية الهويات في السودان وعدم انحيازية الدولة »، **مجلة مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا**، 2013.

82. نور عبد القادر حسن، « التمرد المسلح دارفور ساحة جديدة للقتال »، **مجلة السياسة الدولية**، عدد جويلية 2004، مجلد38.

83. هاني رسلان، « أبعاد النزاع حول منطقة أبيي »، **مجلة السياسة الدولية**، العدد156، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2004.

84. ــــــــــــــــــ، « دارفور... أزمة ذات طبيعة متغيرة ومراوغة »، **مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد158، فيفري 2008.

85. ــــــــــــــــــ، « وثيقة هادليبرج للسلام في دارفور»، **مجلة الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد188، أوت 2010.

86. هيفاء أحمد محمد، « أزمة الحكم في السودان في ضوء التطورات السياسية الأخيرة »، **مجلة دراسات دولية**، العدد14، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الأول 2001.

ج. الاطروحات:

87. إكرام بركان، « **تحليل النزاعات الدولية المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**»، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009).

88. ايدابير أحمد، « **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي– دراسة حالة مالي–**»، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011).

89. بلقاسم مربعي، « **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة– دراسة في النموذج الماليزي**»، مذكرة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).

90. جلال عبد الله معوض، « **ظاهرة التخلف حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي**»، مذكرة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982).

91. جميلة سي قدير، « **الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا– دراسة حالة السودان** »، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة منشورة، جامعة الجزائر، 2005).

92. حنان بن عبد الرزاق، « **الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية– دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك بإسبانيا منذ 1959** »، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007).

93. زيد عدنان محسن العكيلي، « **الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان** »، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2003).

94. سامية شابوني، « **النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية** »، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010).

95. سمية بلعيد، « **أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية– دراسة حالة الكونغو الديمقراطية** »، مذكرة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010).

96. عبد السلام محمد شعبان، « **المجتمع المدني والدولة في لبنان** »، مذكرة ماجستير، (المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2005).

97. عبد الغفار رشاد، « **دور النخبة في التنمية السياسية دراسة نظرية مع محاولة التطبيق على دول العالم الثالث (النموذج المصري)** »، مذكرة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 1987.

98. فيروز محمد علم الدين، « **دور الفيدرالية في إدارة المجتمع المتعدد الإثني في بلجيكا** »، مذكرة ماجستير، (قسم الجغرافيا، غير منشور، جامعة القاهرة، 2007).

99. محمد أمين بت عودة، « **النظام الفيدرالي وإدارة التنوع الإثني– دراسة حالة السودان** »، مذكرة ماجستير، (في العلوم السياسية ولعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011).

100. هبة لبيب عبد الرحمان زرد، « **التنوع الثقافي وأثره على الخيار السياسي في السودان دراسة حالة جنوب السودان (1989–2005)** »، مذكرة ماجستير، (في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007).

101. يعقوب عبد الله آدم، « **الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية** »، بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، 1999).

د. الملتقيات والندوات:

102. إبراهيم أحمد نصر الدين، « اللاجئون في النزاعات الداخلية في إفريقيا »، الجزائر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998.

103. إبراهيم نصر الدين، « مشكلة الاندماج الوطني غي أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل»، بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مارس 1981.

104. أحمد أدم، « العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور– الملف الدوري »، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، عدد37، نوفمبر/ ديسمبر 2003.

105. أحمد صدقي الدجاني، « التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي »، في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، عمان: 1989/08/26، منتدى الفكر العربي.

106. بهاء الدين مكاوي، « استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان– المستقبل العربي»، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 362، أفريل 2009.

107. ـــــــــــــــــ، « تسوية النزاعات في السودان– نيفاشا نموذجا ». الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، نوفمبر 2006.

108. جابر سعيد عوض، « مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة »، الكويت: بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993.

109. ـــــــــــــــــــــ، « مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة مراجعة نقدية »، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993.

110. جمهورية السودان الديمقراطية، وزارة الثقافة والإعلام، قصة البترول في السودان، الإعلام الداخلي، سلسلة المعلومات، 15 يناير 1981.

111. جون بيلس، ستيف سميث، « عولمة السياسة العالمية »، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، 2004.

112. حسن مكي، « دراسات السلام التنوع والحكم الراشد »، مركز دراسات السلام، جامعة الدلنج، العدد02، يناير 2000.

113. روبرت جار سيمونز، « لون البشرة وأثره في العلاقات الإنسانية ». (تر: علي عزت الأنصاري)، القاهرة: الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، عدد 521، د.ت.

114. سلمان قادم آدم فضل، « حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ أقدام دراسة لحالات إرتيريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان– دراسة إستراتيجية »، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي: العدد78، 2002.

115. عبده مختار موسى، « دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى »، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2009.

116. ـــــــــــــــــــــ، « مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان ». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

117. غادة على موسى، « إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية »، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي " الأمن الإنساني في الدول العربية "، عمان: 14–15 مارس 2005.

118. مارتينا فيشر، « المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانيات والتحديات ». (تر: يوسف حجازي)، ألمانيا: مركز بحوث برعهوف للإدارة البناءة للنزاعات، نسخة1، أكتوبر 2006.

119. ماهر عطية شعبان، « الحرب الأهلية في نيجيريا انفصال بيافرا »، بحث مقدم للمؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية بعنوان "الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 29–30 ماي 1999.

120. محمود أبو العينين، « الإتحاد الإفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القرة الإفريقية ». القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001.

121. محمود خالد حاج وآخرون، « دارفور والحقيقة الغائبة »، إصدار المركز السوداني للخدمات الصحفية، أكتوبر 2004.

122. مي صه أبوب، « الدوافع السياسية للصراع في دارفور– الملف الإداري »، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد37، ديسمبر 2003.

123. هاني رسلان، « عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازنات حرجة، دراسات إستراتيجية »، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد148، 2005.

124. يسري أحمد غرباوي، « الآثار الداخلية والإقليمية للتسوية »، ندوة مستقبل السودان، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، ماي 2004.

125. يعقوب عبد الله محمد، « دارفور الملامح الطبيعية ومقومات التنمية والتنمية مفتاح السلام في دارفور»، مركز دراسات السلام والتنمية ومؤسسة فريد ريش أبيرت، ديسمبر 2003.

126. يونس لبيب روق، « مشكلة جنوب السودان أصل النشأة الأولى»، إصدارات المعرفة، ملفات خاصة، 2014/04/03.

ثانيا: المراجع الالكترونية:

أ. مراجع بالعربية:

127. أحمد السعيد، **التنوع العرقي في الحضارة الإسلامية، طريق الإسلام**، متحصل عليه من الموقع: ar.islamay.net .

128. **أهداف منظمة أطباء بلا حدود**، متحصل عليه من الموقع: www.msf.ae

129. برنار أور، **المحطات الكبرى في العمل الإنساني**، متحصل عليه من الموقع: www.mondiploar.com/article2266html

130. برهان غليون، **الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية**، متحصل عليه من الموقع: www.attasmah.net/Article.Asp?ld=510

131. **تاريخ منظمة أطباء بلا حدود**، متحثل عليه من الموقع: www.msf.ae

132. **جذور الصراع في البحيرات العظمى**، متحصل عليها من الموقع: www.aljazeera.net/exerls/htm

133. جريدة اليوم السابع، إبراهيم غندور، **تبعية منطقة "أيبي" لبلادنا محسومة**، متحصل عليه من الموقع: www.youm7.com/story/2017/01/04/3039582

134. جعفر كراد أحمد، **قصة البترول السوداني**، متحصل عليه من الموقع: http//ay83m.wordpress.com

135. جيري مولر وجيمس هيباريمان، **الصراعات الإثنية، هي صراعات المستقبل؟ وكيف يمكن تجنبها ؟**، متحصل عليه من الموقع: http//www altasamch.net/Article assp=Id530 2015 .2017/01/08

136. حمدي عبد الرحمن حسن، **التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا**، متحصل عليه من الموقع: www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takir/4-3-3Pdf

137. دندان عبد الغاني، **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية إطار نظري وايستسمولوجي**، متحصل عليه من الموقع: download.mrkzy.com/do.php ?down=786207

138. **الصراع في رواندا**، متحصل عليه من الموقع: www.msf.ae

139. عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، متحصل عليه من الموقع: www.geocities.com/adelzeggah/recon/html

140. عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية، فحص وافتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي**، متحصل عليه من الموقع: www.geocities.com/adelzeggagh/irappraches-intervention.html

141. عزوز محمد عبد القادر ناجي، **أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا**، متحصل عليه من الموقع: www.ahwar.org/debat/chow.art.asp?aid=144192

142. مجلة قراءات افريقية، **الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا**. 2004، متحصل عليه من الموقع: http//www.alukah.net/world-muslims/0/61932/#ixzz4Rg3paNXT

143. محمد عبد الرقيب نعمان، **الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن**، القاهرة: المنطقة العربية لحقوق الإنسان 2012، متحصل عليه من الموقع: http//www.hritc.net/cairo/hritc7,pdf

144. **مشكلة السودان في سياقها التاريخي، وثيقة الحركة الشعبية لتحرير السودان** SPLM، متحصل عليه من الموقع: http//www.splmtoday.com//index.pdp/abont/historical-backgroud

145. **منظمة أطباء بلا حدود**، متحصل عليه من الموقع: www.msf.ae

ب. مراجع باللغة الأجنبية:

1. اللغة الفرنسية:

Des Ouvrages :

146. Barrouhi Abd Elaziz, « Ce que Washington veut », **Revue Jeune Afrique**, L'intelligent du 26/10 au 01/11/2003, N°2233.

147. Burdeau G. **Traite de science politique**, Cite pare menouni (A) Droit constitutionnel.

148. Cristaphe remond, **La Sécurité humaine et le rapport entre humanitaires et militaires**. perpctive historique depuis 1990-2008.

Sites :

149. Election, **Paise et Securité en Afrique de l'ouest Gorée institute**, Senegal, 2010. En parcomant du: http//acceprojed.org/ero-en/miseelection-pcise-et-secutie-enAfrique-de-louest.

150. Jonathan Blais, **Consolidation de la paise et Approche globale Verd une Integration des ONG?**, P06. Obtamed from : www.peacebuild.ea/Blais-vers2oune%20approche20%globale.pdf.

2. باللغة الإنجليزية:

Book :

151. Barry R.Posen, **The Security dilemma and ethnic conflict**, survival, n1, v0/03 spring 1993.

152. Danald Horowitz, **Strructure and strategy in ethnic conflict**, Washington (USA) The world Bank, April 1998.

153. David Mason, **Ethnicity and politics**. in Mary tlawkesworth and Murie kogan (eds) Encyclopedia of Government and politics, Vol2, London Routledge, 1992.

154. David P. Florsythe, **Human R'ghts in International Relation**, New York Combridge University, 2006.

155. Dean E.Mc Henry, **Jr. Federalism in Africa It is a solution to, or cause of Ethnie problems? Annual Meeting of the African ctudies Association in Columbun**, Obio, November 1997.

156. Donald Rotchild, **Managing ethnic conflictin Africa and Incentives for couperation**, Washington (D.C) Brooking institution Press, 1997.
157. Jack Donnelly, **Realism and international relations**, Cambridge university press, 2006.
158. John Pike, **Sudan war**, sep 2004, Report from global- security foundation.
159. John stack and Louis hebrvon, **The Ethnic Entang lement and intervention in world politics**. Preager green Wood, 1999.
160. Lake David, A. Rotchild Donald, **The internationam spread of ethnic confict Fear diffusion**, and escalation. Princeton, N. J, Princeton university press, 1998.
161. Mc Garry, John and Brendan O'Leary (Eds), **The Politics of ethnic Conflict regulation**, London Routledge, 1993.
162. Simona Florea, **The Role of Ngos in Post conflict reconstraction Apartnership with the united nations**, Master's thesis, Webster University, Geneva, 2005.
163. The new York times, **Around the world suddenness rebels seize cheveron orl installation**, 03/02/1984.

Sites :

164. Andreas Winner, **Facing ethnic conflict**, 2003. On: www.sscnet.us.la.edu/soc/faculty-winner/FEGintro.pdf.
165. Daniel posner, **Institution and ethnic politics in Africa**, Cambridge unirersity, press, 2009, P1 On www.cambridge.org/us/catalogue.aspisb.
166. Geiser Christan, **Approches théorques sur les conflits ethniques et les néfugiés**, in http//www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant-bosnie.pdf.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: دراسة مفاهيمية للتنوع الإثني	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها	8
المطلب الأول: مفاهيم الإثنية والجماعات الإثنية	8
أولا: الإثنية لغة	8
ثانيا: الإثنية إصطلاحا	8
ثالثا: مفهوم الجماعة الإثنية	9
المطلب الثاني: مفهوم العرق والهوية الإثنية	10
أولا: العـــرق	10
ثانيا: الهويـــة	11
ثالثا: أنـــواع الهويـة	11
المطلب الثالث: مفهوم النزاع الإثني	12
أولا: ايتبولوجيا النزاع	12
ثانيا: المفاهيم المتداخلة مع النزاع	13
ثالثا: مفهوم النزاع الإثني	15
المبحث الثاني: تصنيفات الإثنية ومزايا نزاعاتها	16
المطلب الأول: المطالب الإثنية	16
أولا: اللغـة	16
ثانيا: الدين " الإثنية كمطالب دينية "	17
ثالثا: الإثنية كمطالب سياسية	18
رابعا: الإثنية كمطالب اقتصادية	19

المطلب الثاني: تصنيفات الجماعات الإثنية	20
أولا: حسب طبيعة الهدف	20
ثانيا: حسب المواقع الاجتماعية	22
ثالثا: حسب المقومات الذاتية	23
المطلب الثالث: عوامل بروز النزاعات الإثنية دوليا	24
أولا: العوامل الرئيسية	24
ثانيا: العوامل الثانوية	25
المطلب الرابع: خصائص وأسباب النزاعات الإثنية	27
أولا: خصائص النزاعات الإثنية	27
ثانيا: أسباب النزاعات الإثنية	28
المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية	30
المطلب الأول: المقاربة النشوئية (الأولية)	30
المطلب الثاني: المقاربة الوسائلية	31
المطلب الثالث: المقاربة الإثنو واقعية	33
المطلب الرابع: المقاربة البنائية	35
خلاصة وإستنتاجات	40
الفصل الثاني: إستراتيجيات إدارة التنوع الإثني	
تمهيد	42
المبحث الأول: دور الدولة القومية في إدارة التنوع الإثني	43
المطلب الأول: الاستيعاب	43
المطلب الثاني: الاندماج	46
المطلب الثالث: إستراتيجية تقاسم السلطة	48
المطلب الرابع: الإستراتيجية القسرية	50
أولا: آليات الهيمنة	51

ثانيا: آلية التطهير الإثني	51
المطلب الخامس: المقاربة الإسلاموتاريخية	54
المبحث الثاني: دور المؤسسات في إدارة التنوع الإثني	56
المطلب الأول: دور المؤسسات الوطنية	56
أولا: دور المؤسسات التنفيذية، التشريعية والعسكرية في إدارة التنوع الإثني	56
ثانيا: الإصلاحات الوطنية لإدارة التنوع الإثني	59
المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في إدارة التنوع الإثني	62
المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة	65
المطلب الرابع: دور المنظمات غير الحكومية	67
المبحث الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في إدارة التنوع الإثني	72
المطلب الأول: الأحزاب والتعددية السياسية والاجتماعية	72
أولا: التعددية الحزبية	72
ثانيا: الأحزاب وإدارة التعددية الإثنية	74
ثالثا: وظائف الأحزاب السياسية	76
المطلب الثاني: المجتمع المدني	77
المطلب الثالث: أطباء بلا حدود	81
أولا: الإطار التعريفي لمنظمة أطباء بلا حدود	81
ثانيا: مجالات تدخلها	82
ثالثا: هيكلة منظمة بلا حدود	84
رابعا: فاعلية تدخل المنظمة في رواندا " مبدأ التدخل الإنساني"	86
خلاصة وإستنتاجات	90
الفصل الثالث: إدارة التنوع الإثني في السودان	
تمهيد	92
المبحث الأول: ماهية الصراعات الإثني في السودان	93

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن السودان	93
المطلب الثاني: الحركيات السببية للنزاع الاثني	97
أولا: أسباب الصراعات في السودان	97
ثانيا: الحركات المسلحة في جنوب السودان	100
المطلب الثالث: اهم اقاليم اتلصراع فى السودان	103
أولا: جنوب السودان	103
ثانيا: إقليم دارفور	110
ثالثا: أزمة أبيي	118
المبحث الثاني: الفسيفساء الإجتماعوديمغرافية في السودان	123
المطلب الأول: المكونات الاجتماعية في السودان	123
أولا: التعددية الاجتماعية	123
ثانيا: التعددية العرقية	125
المطلب الثاني: التركيبة الديمغرافية لجنوب السودان	126
المطلب الثالث: مناقشات الهوية في السودان	128
أولا: الهوية	129
ثانيا: المواطنة	130
ثالثا: الهوية ودساتير السودان	131
المبحث الثالث: السودان بين ضغوطات الداخل والخارج في حالة النزاعات الإثنية	132
المطلب الأول: طبيعة النظام السوداني واليات إدارته للنزاعات الإثنية	132
أولا: سياسة حكومة الإنقاذ وإدارة التنوع الإثني	132
ثانيا: تقييم فترة حكم الإنقاذ وإدارتها للتنوع الإثني	137
ثالثا: آثار انفصال الجنوب على حكومة الإنقاذ	140
المطلب الثاني: دور الفواعل الدولية في تأزيم مشكلة السودان	141
أولا: دور منظمة الأمم المتحدة في السودان	140

ثانيا: دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات العرقية في السودان	143
ثالثا: دور الدول في تأزم النزاع العرقي في جنوب السودان	144
المبحث الرابع: السودان بين التفكيك والوحدة في إدارته للتعددية الإثنية	150
المطلب الأول: واقع استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان	150
أولا: إستراتيجية الاستيعاب	150
ثانيا: إستراتيجية الانفصال	152
ثالثا: إستراتيجية الاندماج الوظيفي	154
المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل السودان	158
أولا: سيناريو التركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي وليس على أساس الهوية الثقافية أو الوطنية	159
ثانيا: سيناريو التفكيك	159
ثالثا: سيناريو التركيب و التفكيك	160
خلاصة وإستنتاجات	161
خاتمة	163
قائمة المراجع	167
فهرس الموضوعات	181

ملخص الدراسة:

يعدُ التنوع الإثني ظاهرة واقعية لا تمثل مشكلة في الأصل ولكن حينما يؤدي الإختلاف والتنوع إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع، تصبح التعددية في هذه الحالة مصدرًا للفوضى وعدم الإستقرار، وقد عرفت العديد من مناطق العالم خاصة إفريقيا ظاهرة التنوع والإختلاف في صورة متعددة: إثنية، دينية، ثقافية... إلخ.

لقد إستغلت التعددية الإثنية في السودان في إذكاء النعرات والإختلافات بين الجماعات المختلفة وذلك من قبل قوى دولية وإقيليمة ومحلية؛ وهذا ما أدى إلى تفاقم النزعات الإثنية في دولة السودان.

أكدت الدراسة أنّ النظم السياسية في تعاملها مع ظاهرة التعددية الإثنية تستخدم جملة من الإستراتيجيات أهمها: الإستيعاب، الإندماج، تقاسم السلطة، القسرية؛ والتي حاولنا إسقاطها على السودان حيث إستخدمت سياسة الإستيعاب بعد الإستقلال مباشرة من قبل الحكومات الوطنية. وبعد فشل هذه السياسة لجأت حكومة الإنقاذ إلى إستراتيجية الإندماج الوظيفي عبر مرحلتين؛ الحكم الإقليمي الذاتي ثم النظام الفيدرالي، وقد تعرضت هذه الإستراتيجية إلى انتكاسة بعد إنفصال الجنوب سنة 2011 وتداعي المطالب الانفصالية إلى عدّة مناطق في السودان: كإقليم دارفور، وأبيي وغيرهما.